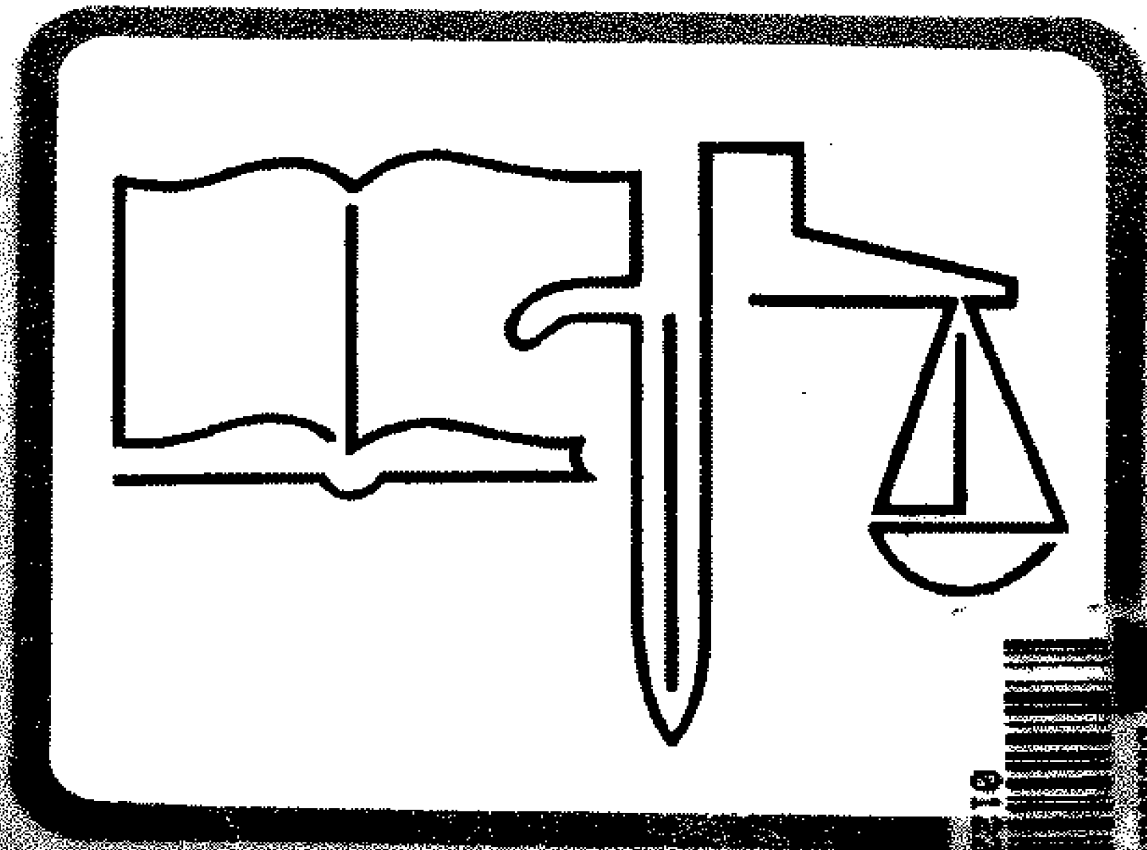


# السلطات الثلاث في الإسلام

النشريع • القضاء • التنفيذ



Elkhayyat Alexandria



عبد الوهاب محمد



السُّلْطَانُ الْإِسْلَامِيُّ  
الْقَضَاءُ وَالْقَضَاءُ وَالْقَضَاءُ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار القسام للنشر والتوزيع

الكويت - شارع السور - عمارة السور - الطابق الأول - شقة ٨  
ص.ب : ٢٠١٦ - هاتف : ٢٤٥٧٤.٧ - ٢٤٥٨٤٧٨ - برقية : توزيعكو



# السُّلْطَانُ الثَّلَاثِي فِي الْأَسْئِلَةِ التَّشْرِيعِ وَالْقَضَاءِ وَالنَّفْذِ

تأليف  
الأستاذ عبد الوهاب خليل





## السلطات الثلاث في الاسلام

### التشريع — والقضاء — والتنفيذ

### للاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

موضوع بحثنا التشريع والقضاء والتنفيذ في الاسلام من بدء ظهوره . وخطتنا ان نحدد كل عصر تميزه من غيره ظاهرة فاصلة ونستعرض هذه الشؤون الثلاثة لفتبين من له ولاية كل شأن منها ومم استمد سلطانه وحدود ولايته والنظام الذي كانت عليه . وغايتنا ان نقبين اطوار هذه السلطات الثلاث في العصور الاسلامية المختلفة ، وليستضاء بمرآة الماضي في اصلاح الحاضر والمستقبل .

#### ١ — عهد الرسول

هذا العهد يمتاز بوجود الرسول فيه واتصال الوحي به ، وهو فترة قصيرة مبدؤها بعثته صلى الله عليه وسلم في سنة ٦١٠ م ونهايتها وفاته عليه السلام في سنة ٦٣٢ م ، بل هو في الحقيقة من هجرته الى المدينة في سنة ٦٢٢ م الى وفاته لانه في مدة مقامه بمكة كان الشأن الذي يشغله عما عداه هو الدعوة الى الله واتقاء اذى من وقفوا في سبيل هذه الدعوة . وانما بدأت حركة التشريع وتلاها القضاء والتنفيذ بعد الهجرة الى المدينة . وهذه الفترة على قصرها تم فيها وضع الاسس التي بنيت عليها هذه الشؤون في الاسلام وكانت قليلة في عدد سنها كثيرة في آثارها ونتائجها .

## التشريع فى هذا العهد :

كانت سلطة التشريع فى هذا العهد لرسول الله وحده ، وما كان لأحد غيره من المسلمين سلطة التشريع ، فكان المسلمون اذا عرض لهم حادث أو شجر بينهم خلاف وأرادوا معرفة حكم الإسلام غيه رجعوا الى الرسول لتعرف ما أرادوه ، وكان صلى الله عليه وسلم يبين لهم حكم ما نزل بهم ويجيبهم عما سألوا عنه تارة بآية أو آيات من القرآن ينزل عليه بها الوحي من ربه وتارة باتواله وأفعاله التى تصدر عن اجتهاده ونظره .

فمصدره فى التشريع وحى الله له واجتهاده . وإذا راعينا أن اجتهاده فى التشريع اذا أدى الى خطأ لا يقره الله عليه بل يرشده الى الصواب فيه تبين أن مصدر تشريعه هو الله سبحانه بما أنزله عليه من القرآن وما أقره عليه من اجتهاد .

فالقانون الأساسى فى الإسلام يتكون من آيات الأحكام التى جاءت فى القرآن ومن أحاديث الأحكام التى صدرت عن الرسول ، وهذا القانون تشريع عام للمسلمين كافة فى كل زمان ومكان . وكل حركة تشريعية فى الإسلام من أى مجتهد فى أى عصر يجب أن لا تخرج عن حدوده ولا تعارض نصا من نصوصه أو أصلا من أصوله .

وإذا تبين أن مصدر هذا القانون الأساسى هو الله سبحانه بما أنزله من القرآن وما أقر عليه الرسول من اجتهاد وأن هذا



القانون الأساسى هو عماد التشريع فى الاسلام ومرجع كل مشرعيه  
ينتج ان مصدر التشريع الاسلامى هو الله تعالى وحده .

### آيات الأحكام :

آيات الأحكام فى القرآن هى الأساس الاول فى التشريع  
الاسلامى وعددها لا يزيد على مائتى آية وأكثرها نزل بعد الهجرة  
الى المدينة بيانا للحكم فى حادث وقع أو جوابا عما سئل عنه الرسول  
أو استفتى فيه . وهى ليست على أسلوب واحد فى بيان الأحكام  
بل أساليبها فى البيان متعددة لأن الآيات كما قصد منها بيان ما انزلت  
له قصد منها اعجاز البلغاء أن يأتوا بمثلها ، ومن وجوه هذا الاعجاز  
تنويع أساليب البيان ، فتارة تقرر الحكم بصيغة الطلب أمرا ونهيا  
كقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »  
وقوله « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » ، وتارة تقسره على  
صورة الخبر كقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
قروء » وقوله « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد  
أن يتم الرضاعة » ، وتارة تكون جوابا عن سؤال أو استفتاء كقوله  
تعالى « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير »  
وقوله « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ان امرؤ هلك ليس له  
ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » ، وتارة تصرح بالحل والتحريم  
كقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وقوله « حرمت عليكم  
أمواتكم وبناتكم وأخواتكم . . . الآية » الى غير ذلك من أساليب البيان .

وقد ائرد بعض العلماء هذه الآيات بتفسير مستقل مثل التفسيرات الاحمدية وآيات الاحكام للرازي ولكن الباحث منهم نظى فى الآفة على ضوء مذهبىه الفتى وجعلوا وجهتهم التوفيق بين الآفة وما ذهب اليه ائمتهم وكثيرا ما يبعد هذا الغرض عن الصواب .

وما يلاحظ فى آيات الأحكام من الوجهة التشريعية أمور :  
اولها : ان كثيرا من هاته الآيات يقرن فيها بيان الحكم ببيان حكمة تشريعه والمصلحة التى اقتضته ولا يقتصر فيها على مجرد النص على الحكم كقوله تعالى فى المحيض « يسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن » وقوله سبحانه فى الخمر والميسر « انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » وقوله تعالى فى اعتداد المطلقة فى بيت الزوجية « لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » .

وفى هذا ارشاد الى واجب المشرع وان عليه ان يبين لمن يشرع لهم مافى تشريعه من مصالحهم وجلب النفع لهم ودفع الضر عنهم حتى يكرن تنفيذهم لما شرعه بباعث من ايمانهم ويكون كل واحد منهم حارسا له وفيه ايضا انن بالاجتهاد لاستنباط الأحكام التى تقتضيها مصالح الناس لأنه ما دامت أحكام الله معللة بمصالح العباد فحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله .

**ثانيها :** أكثر هاته الآيات تبين الحكم على وجه الاجمال ولا تتعرض للتفصيل كقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » من غير تفصيل أنواع العقود وضروب الالتزام الواجب الايفاء بها ، وقوله تعالى « ولحل الله البيع وحرم الربا » من غير بيان الربا الذي حرم والبيع الذي حل ، وقوله تعالى « يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم » من غير تعرض لبيان ما المعروف وما المنكر وما الطيب وما الخبيث .

والحكمة في هذا الاجمال أن لا يكون في نصوص ائمتنا حرج وان تتسع لما يجد من حاجات وجزئيات لأنه ما دام قانونا عاما للناس كافة في كل زمان وأى مكان لا بد أن تتقبل نصوصه المصالح المختلفة ويكون لولاة الأمر الدينى فيها سعة حتى لا يضيقوا بمصلحة أو يقصروا عن حاجة ، فالسكوت عن التفصيل الذى يتوهم قصار النظر أنه نقص في التشريع هو المثل الأعلى وحد الكمال للتشريع العام الذى لا يخص أمة دون أمة ولا عصرا دون عصر .

**ثالثها :** عدد هذه الآيات قليل بالإضافة الى عدد آيات القرآن فان القرآن ستة آلاف آية وآيات الأحكام منها لا تزيد عن مائتين ، ومنشأ هذا أن حاجات المسلمين في أول أمرهم كانت قليلة

ومعاملاتهم محصورة لأن حالهم كانت اقرب الى البداوة والله شرع لهم الاحكام على قدر حاجاتهم وما اقتضته مصالحهم وبين الحكم على صيغة تنتظم تلك الحاجات وما يطرا مما يشبهها ويتصل بها وكمل هذا البيان بأصول عامة نص عليها من نفى الحرج واردة اليسر والتخفيف ووضع الاصر والاغلال وبما قرن به الاحكام من تعليلها والارشاد بهذا التعليل الى الاجتهاد والحاق الاشباه باشباهها .

وفى هذا ارشاد الى سنن الحكمة فى التشريع وان يكون على قدر حاجات من شرع لهم ولا يكون فيه تشريع احكام لحوائك فرضية او صور ذهنية وان تكون الى جانب الاحكام اصول عامة يرجع اليها ، فى تعرف حكم ما لم ينص على حكمه فيتكون من صوغ الاحكام بصيغ كلية ، ومن الاشارة الى عللها وحكمة تشريعها ، ومن تقرير قواعد عامة معها ، تشريع كامل لا يضيق بأى حاجة او مصلحة لى اى عصر او مكان ، وهذا مصداق قوله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً » .

### **احاديث الاحكام :**

احاديث الاحكام هى ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول او عمل فيه بيان لحكم حادثة او جواب سؤال عنه ، وهى كثيرة لا يخلو منها باب من ابواب الاحكام ، وقد وردت على

نسق آيات القرآن في التشريع . فكثير منها قرن فيه الحكم بعلته  
كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها  
انكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم » ، وقوله في النهي عن بيع  
الثمر قبل ان يبدو صلاحه « ارايت اذا منع الله الثمرة بم يأخذ  
احدكم مال اخيه » ، وقوله « المؤمن اخو المؤمن لا يحل للمؤمن ان  
يبتاع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يفر » ، وفي  
هذا كما قدمنا اذن من الرسول بالاجتهاد وحمل للمسلم على ان يكون  
امثاله بوازع من ايمانه . وكثير منها جاء على صيغة كلية كحديث (نهى  
صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ) من غير بيان انراد هذا الغرر ،  
وحديث « المسلمون عند شروطهم » ، وحديث « لا ضرر ولا ضرار » ،  
وامثال ذلك مما يعتبر في السنة اصولا عامة يرجع اليها في  
الاجتهاد والاستنباط . وما جاء في احاديث الأحكام لا يخرج من  
احد امرين اما ان يكون بيانا وتفصيلا لأحكام جاءت في القرآن على  
وجه الاجمال ، واما ان يكون تقريرا لحكم لم يقرر في القرآن .  
فاما الاحاديث التي هي بيان لجمل القرآن فهي اكثر ما صدر عن  
الرسول من اقوال وافعال ، وهذا مصداق قوله تعالى « وانزلنا  
اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » ، فالله امر باقامة الصلاة  
وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وكل ما صدر عن الرسول  
من قول او فعل في هذه العبادات انما هو بيان للمسامور به في

القرآن ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقال « خذوا عني مناسككم » . والله حرم الربا والرسول صلى الله عليه وسلم بين الربا الذي حرم بحديث الأشياء الستة « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فمن زاد أو ازاد فقد أربى فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » . والله أحل الطيبات وحرم الخبائث والرسول بين أن من الطيبات الضب والأرنب والسك وان من الخبائث كل ذي ناب من السباع وذئ مخلب من الطير ولحوم الحمر الأهلية . وأما الأحاديث التي تقرر حكما ليس في القرآن فهي تصدر عن اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم وهو في اجتهاده يرجع الى احكام القرآن والى ما يؤخذ من اصوله العامة . فالله سبحانه حرم الجمع بين الأختين والرسول حرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها قياسا على الأختين وأشار الى وجه القياس بقوله « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم » . والله حرم الأمهات من الرضاعة والأخوات من الرضاعة والرسول حرم من الرضاع كل من تحرم من النسب قياسا على الأم والأخت . وهكذا كل حكم قرره السنة وليس في الكتاب نص عليه فمرجه الى نص في القرآن أو اصل من اصوله العامة أو ما تدل عليه جملة آياته ، ولهذا كانت آيات الأحكام هي الأساس

الأول في التشريع وأحاديث الأحكام هي الأساس الثاني ، فلا يرجع إلى السنة لتعرف الحكم إلا بعد الرجوع إلى القرآن ، وهذا هو السبب فيما جاء في حديث معاذ وغيره لما سئل بم تقضى قال بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله فإن لم أجد اجتهد رأيي .

ولا خلاف بين المسلمين في أن أحاديث الأحكام هي الأساس الثاني في التشريع الإسلامي . أما ما ورد منها بيانا لما أجمل في القرآن فلأن البيان ملحق بالمبين وحكم الله هو ما نص عليه في كتابه على الوجه الذي بينه رسوله في سنته ، فالله أمر بإيتاء الزكاة والرسول بين النصاب الذي تجب الزكاة فيه والمقدار الواجب أدائه وموعد الأداء وشروطه فتكون الزكاة التي أمر الله بإيتائها هي على الوجه الذي بينه الرسول . وأما ما ورد منها تقريراً لحكم ليس في القرآن فلأنه مستمد مما في القرآن بالقياس أو الأخذ من أمته العام لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمي لم يقرأ سغراً ولم يكتب سطرًا ولم يختلف إلى معلم فإذا اجتهد لتعرف حكم حادث نزل فأساس اجتهاده هو الروح الذي بثه الوحي الإلهي في نفسه وتقديره مصالح الناس حسب أحوالهم وحاجاتهم ، وإذا لم يصب في تقديره وأخطأ في اجتهاده لا يقره الله عليه ، كما اجتهد رسول الله وقبل أخذ الفداء من أسرى بدر فردّه الله إلى الصواب بقوله « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون

عرض الدنيا والله يريد الآخرة » ، وكما اجتهد الرسول وأن من لمن تخلف في غزوة تبوك عن الجهاد فعاتبه الله بقوله « عفا الله عنك لم اذنت لهم » . فما صدر عن رسول الله من قول أو فعل يبين حكما أجمل في القرآن أو يقرر حكما ليس فيه فهو أصل في التشريع ومرجعه إلى القرآن ، ولذا قال الله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، وقال سبحانه « فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول » .

ومن خير الكتب التي جمعت فيها أحاديث الأحكام مرتبة حسب أبوابها مشروحة أوغى شرح كتاب نيل الأوطان للشوكاني ، وقد فكر ابن القيم في أعلام الموقعين أن أحاديث الأحكام أصولها وتفصيلها لا يزيد عددها على أربعة آلاف وخمسمائة .

ومما يلاحظ في أحاديث الأحكام من الوجهة التشريعية أمور :  
أولها : أن هذه الأحاديث لم تدون في عهد الرسول ولا في القرن الأول الهجري كله بل نهى الرسول عن تدوينها وكذلك تناهت عنه صحابته واكتفى بحفظها في الصدور وتناقلها بالرواية ، ففي ذلك العهد كان القائلون التشريعي بعضه مدون وهي آيات الأحكام التي كان الرسول يبلغها المسلمين ويأمر كتاب وحيه بكتابتها فكانت مسطورة ومحفوظة في الصدور ، وبعضه غير مدون وهي أحاديث الأحكام الذي اكتفى بتناقلها بالحفظ والرواية ، وقد كان لهذا أثره



التشريعي فيها بعد ذاك العهد ، فان من أهم اسباب اختلاف المجتهدين أن بعضهم روى له حديث لم يرو للأخر وبعضهم صح له حديث لم يصح للأخر ، ولو كانت هذه الأحاديث دونت ووزع ما دون منها على الأمصار الإسلامية كما كان ذلك في القرآن لكان لجميع المجتهدين مرجع واحد من الأحاديث ولم يوجد سبيل إلى الوضع والافتراء . ولكن منسوع من التدوين الخوف من أن يشتبه بالقرآن ما ليس بقرآن واكتفى بعناية الحفاظ وإمانتهم والنقطة بهم . فأغلق باب من الخطر وفتحت أبواب .

**ثانيها :** أن هذه الأحاديث لم يلتزم حفاظها ورواؤها من الصحابة أن يرووها بنفس اللفاظ التي نطق بها الرسول بل منها ما كان يرويه الصحابي بالمعنى . ولهذا اختلفت عبارات الحديث الواحد الذي ورد في الحادثة الواحدة ، كحديث خطبة حجة الوداع . ومنشأ هذا اختلاف الرواة في عباراتهم ، وقد كان لهذا أيضا أثر في التشريع فان ما فهمه صحابي قد يغير ما فهمه آخر ، وعلى هذا التغير في الفهم تختلف العبارتان ويختلف الاستنباط من الحديث .

**ثالثها :** أن أحاديث الأحكام كما كانت تصدر عن اجتهاد الرسول كانت تصدر عن مشورة بعض أصحابه ، كما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال في حق مكة لا يخطئ خلاها ولا يعصده

شجرها فقال العباس الا الأذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الأذخر ولا شك أن تقدير المصالح بالاجتهاد والشورى يراعى فيه حال من يشرع لمصلحتهم وعاداتهم ومعاملاتهم وقت التشريع ولهذا كان العلم بعادات العرب ومعاملاتهم وجملة أحوالهم وقت ابتداء التشريع مما يعين على فهم نصوصه كما أن العلم بأسباب نزول الآيات والوقائع التي وردت فيها الأحاديث مما يرشد إلى وجه الحق في دلالتها وتعليلها والاستنباط منها .

قال ابن القيم في اعلام الموقعين « والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها ، الثاني أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيرا له ، الثالث أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه ، ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما ، ثم قال والله سبحانه ولاه منصب التشريع عنه ابتداء كما ولاه منصب البيان لما أراد بكلامه بل كلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لا تخرج عن البيان بوجه من الوجوه » .

فما قدمنا تبين أن سلطة التشريع في عهد رسول الله كانت له وحده ، وأنه تولى التشريع بنفسه ولم يتوله معه أحد من صحابته ومصدره في التشريع هو الوحي الإلهي ، وكان تشريعه بتبليغ

ما أنزل إليه من ربه عملاً بقوله تعالى « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » ، وبقيين ما يحتاج إلى البيان من آى التنزيل عملاً بقوله تعالى « وأنزلنا إليك الذكر لنبين للناس ما نزل إليهم » ، وباجتهاده فى استنباط حكم ما لم تنزل آية ببيان حكمه معتمداً فى هذا الاستنباط على روح الوحي الإلهى وتقديره مصالح الناس . وهذا التشريع ما جاء دفعة واحدة وإنما شرع مفرقا على الحوادث والوقائع فى خلال اثنتين وعشرين سنة تقريبا من بعثة الرسول إلى وفاته .

والذين عرفوا بالافتاء فى ذلك العهد من الصحابة مثل الخلفاء الأربعة الراشدين وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم فإنما كانت فتياهم فى حدود تفهم النص الذى حفظوه والعمل بما فهموه وتعليمه من لم يحفظه أو من لم يفهمه ولا تتجاوز إلى استنباط حكم لا نص على حكمه لأن الرسول بينهم وإليه مرجعهم .

وان اجتهد منهم أحد وصدر عنه قول فى حادث وأقره الرسول فهو تشريع من الرسول بإقراره .

### **مميزات هذا الطور :**

يمتاز هذا الطور التشريعى بعدة مميزات :

**أولها :** أنه لم يوجد فيه خلاف فى حكم ولا رايان أو آراء فى

مسألة ، لأن التشريع كان لفرد واحد وقوله الفصل وهو مرجع المسلمين في تفهم النص وفي معرفة حكم ما لا نص فيه ومصدره الوحي الالهي .

**ثانيها :** انه لم يدون فيه من نصوص التشريع غير آيات الأحكام ولم تكن هذه الآيات مدونة في صحف بحيث ييسر تناولها لكل من يريد بل كانت عند كتاب الوحي وعند من كتب لخاصة نفسه وكان الاعتماد في نشرها على تبليغها وحفظها وأمر الشاهد أن يبلغ الغائب . أما أحاديث الأحكام فلم يدون منها شيء في ذلك العهد وكان نشرها بطريق واحد هو تناقلها بالرواية والمشافهة .

**ثالثها :** ان التشريع كان تدبيرا لحسوانث وقعت وعلى تسدر حاجات من شرع لهم وما تقتضيه مصالحهم وكانت نصوصه كلية روحية تلتفت العقول الى ما فيها من خير ومصلحة وترمي الى أن يكون أساس القانون الايمان به حتى يكون امثاله عن عقيدة لا مخافة الجزاء .

### **القضاء في هذا العهد :**

كانت سلطة القضاء وتطبيق نصوص التشريع على الوقائع هي هذا العهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم استمدها من الله سبحانه بقوله تعالى « فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم بما

جاءك من الحق » ، وقوله سبحانه « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » .

وقد تولى رسول الله القضاء بنفسه ، وولاه غيره في عهده .  
أما تضاؤه صلى الله عليه وسلم بنفسه فتأبث في عدة أحاديث صحيحة :

روى الإمام أحمد في مسنده عن أم سلمة هند زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاء رجلان يختصمان في . واريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انكم تختصمون الى رسول الله وانما انا بشر ولعل بعضكم الحن بحجته من بعض وانما اقضى بينكم على نحو ما اسمع فمن قضيت لسه من حق اخيه شيئا فلا يأخذه فانما لقطع له قطعة من النار ياتي بها أسطاما في عنقه يوم القيامة ، فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لأخي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما اذا قتلتما فاذها فالتقتسا ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه » .

وروى محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن رجلا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا مات قبل

أن يدخل بها ، فقال عبد الله بن مسعود لها صدق مثلها من نسائها  
لا وكس ولا شطط ، فلما قضى قال فان يكن صوابا فمن الله وان يكن  
خطا فمن الشيطان والله ورسوله بريئان ، فقال رجل من جلسائه  
وبلغنا انه معقل بن سنان الأشجعي وكان من أصحاب رسول الله ،  
القضيت والذي يحلف به بقضاء رسول الله في يسروع بنت واشق  
الأشجعية . قال ففرح عبد الله ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول  
رسول الله .

وروى مالك في الموطأ قال جاءت الجدة الى أبي بكر تسأله  
ميراثها فقال مالك في كتاب الله من شيء وما علمنا لك في سنة  
رسول الله شيئا فارجمي حتى أسأل الناس قال فسأل الناس فقال  
المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله أعطاها السدس فقال هل معك  
غيرك فقال محمد بن مسلمة فقال مثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر . ثم  
جاءت الجدة الأخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال مالك  
في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيرك وما  
أنا بزائد في الفرائض من شيء ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما  
فيه فهو بينكما وإيكما خلعت به فهو لها .

وأما توليته القضاء لغيره في هذه فثبت في عدة أحاديث :  
روى أحمد وأبو داود عن معاذ بن جبل قال لما بعثه الرسول  
الى اليمن قال « كيف تقضى اذا عرض لك قضاء قال أقضى بكتاب الله

قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال فاجتهد رأيي ولا آلو قال فعزب رسول الله على صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله .

وروى ابو داود عن علي بن ابي طالب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا وانا حديث السن ولا علم لي بالقضاء وقال : « ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول فانه احري ان يتبين لك القضاء قال فما زلت قاضيا وما شككت في قضاء بعد » .

ولما فتح الله على المسلمين مكة استعمل الرسول عليها عتاب ابن اسيد القرشي الاموي وبقي عليها واليا وقاضيا الى ان مات بها يوم نعي ابي بكر الى مكة .

فالاثار متضافرة على ان الرسول ولي القضاء بنفسه وولاه غيره من صحابته ولم يثبت انه قلد احدا القضاء خاصة وانما الثابت انه كان يبعث الواحد من صحابته الى بلد او يستعمله على بلد على ان يكون رسولا له ونائبا عنه يعلم الناس ويفتيهم ويقضي بينهم ويجمع الصدقات منهم وتكون له ولاية امرهم ولاية عامة . ولم تفصل

فى عهدہ صلى الله عليه وسلم ولاية القضاء عن غيرها من الولايات لان الأعمال كانت قليلة ، والولاية الخاصة عليها أن يستقل بها وال خاص . ولما كثر المسلمون بعد هذا العهد واتسعت دائرة الولايات وتشعبت أعمالها فصلت ولاية القضاء عن غيرها من الولايات ، بل ان ولاية القضاء نفسها وزعت بين عدة .

وثبت أنه صلى الله عليه وسلم ولى غيره القضاء فى جزئية من الخصومات خاصة ، فقد ذكر أبو عمرو بن عبد البر فى الاستيعاب من جارية بن ظفر رضى الله عنه ان دارا كانت بين أخوين محظرا فى ذلك حظارا — أقاما جذارا — ثم هلكا وترك كل واحد منهما عقبا فادعى كل واحد منهما أن الحظار له دون صاحبه فاختصم عقباهما الى النبی صلى الله عليه وسلم فأرسل حنيفة اليمانى يقضى بينهما فمضى بالحظار ان وجد معاقد القبط تليه ثم رجع فأخبر النبی صلى الله عليه وسلم فقال أصبت أو أحسنت — والقبط ما يشد به الخص من ليف وتحوه

ومن هذا يتبين أن تولية الرسول غيره القضاء لم يكن له نظام خاص ، بل كان الرسول تارة يولى القضاء غيره فى ضمن توليته الأمور عامة ، فكان اذا خرج من المدينة الى الجهاد استعمل عليها من يرضاه ممن بقوا فيها ، كما استعمل عليها « سعد بن عبادہ » لما خرج فى غزوة الأبواء « والسائب بن مظعون » لما خرج فى غزوة بواط .



وإذا فتح الله عليه بلدا أناب عنه من يتولى شؤونه ، كما استعمل «عتاب بن أسيد» على مكة بعد فتحها وكما بعث «معاذ بن جبل» الى مخلاف من اليمن «وأبا موسى الأشعري» الى مخلاف آخر منه . فهؤلاء كان الرسول يبعثهم أو يستعملهم لأجل أن لا تعطل مصالح المسلمين فيقولون بهذه الإنابة شؤن المسلمين ومنها القضاء في خصوماتهم . ونارة كان يولى غيره القضاء في خصومة معروضة عليه هو إذا رأى حاجة الفصل فيها الى انتقال أو معاينة ووثق بمن يوليه وخبرته في موضوعها كما فعل في تولية « حذيفة اليماني » أن يقضى في الخصومة في الجدار .

ولهذا لا يمكن حصر من تولوا القضاء في عهده صلى الله عليه وسلم ، لأن التولية كانت في ضمن الولاية العامة أو في خصومة خاصة ، وهؤلاء الذين كانوا يولون في الخصومات الخاصة كانت تنتهي ولاية الواحد منهم بالفصل في هذه الخصومة ، فإذا ورد في التاريخ أن عمر أو عليا أو غيرهما قضاوا في عهد الرسول فاما هو قضاء على نحو ما قضى حذيفة في خصومة أو خصومات معينة عهد اليه الرسول أن يقضى فيها أو قضاء في ضمن ولاية الشؤن عامة على نحو ما قضى عتاب بن أسيد في مكة أو معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري في اليمن (١) .

(١) وعلى هذا يفهم ما ورد في بعض الآثار أول قاض في المدينة عبد الله بن نوفل . أو أول قاض في الاسلام عمر ، فهو قضاء في خصومة خاصة ولاه الرسول القضاء فيها . ويفهم ما ورد من أن الرسول لم يقلد أحد القضاء ، لأنه ما جعل لأحد ولاية القضاء وحدها ولاية عامة .

وكانت صيغة التولية يستفاد منها عموم الولاية أو خصوصها  
ففى حديث حذيفة أرسله الرسول يقضى بينهما فهذه تولية للقضاء  
فى خصومة معينة بين خصمين معينين . وفى تولية عتاب ذكر  
الزمخشري فى الكشاف ان الرسول استعمل عتاب بن اسيد على  
أهل مكة وقال انطلق فقد استعملتك على أهل بيت الله . فهذه تولية  
عامة .

ومن استقراء حوادث القضاء فى ذاك العهد يتبين أن أكثره  
كان نوعا من الافتاء وكانت وجهة أكثر المتقاضين أن يعرفوا حكم الله  
لينفذوه ، فلم تكن أكثر الخصومات نزاعا حقيقيا وإنما كانت صورة  
من صور السؤال والاستفتاء ، كما يظهر ذلك فى حديث البخارى عن  
سائشة أن هند بنت عتبة زوجة أبى سفيان قالت يا رسول الله ان  
أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى ما يكفينى وولدى الا ما أخذت منه  
وهو لا يعلم فقاتل خذى ما يكتيك وولدك بالمعروف . فهذا يعده  
الفتاء من القضاء وإنما هو افتاء .

ولكون التقاضى كان ضربا من الاستفتاء فى ذك العهد لم تفصل  
له إجراءات ولا نعرف من إجراءات ذلك العهد الا ما رواه أحمد  
وأبو داود من أن الرسول قال لعلى « اذا تقاضى اليك رجلان فلا  
تقضى للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقضى » ، والا  
ما روى فى حديث انكم تختصمون الى وأنا أنا بشر ، كما لا نعريف

من طرق الاثبات الا ما رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء رجال واموالهم ولكن البينة على المدعى » ، وما رواه البيهقى باسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من انكر .

واظهر ميزة يمتاز بها القضاء فى ذلك العهد حرية القاضى فى قضائه ، فقد تبين مما روينا ان الرسول لما ولى غيره القضاء سواء اكان فى ضمن الولاية العامة ام فى خصومة خاصة لم يقيد من ولاءه ، فقال لحذيفة اذهب فاقض بينهما ، وقال لعتاب بن اسيد انطلق فقد استعملتك على اهل بيت الله . ولكى يطمئن قلبه قال لمعاذ بعد ان ولاء كيف تقضى قال بكتاب الله . . . الحديث ، وفى ارشاده عليا فى قضائه اقتصر على ارشاده الى ان لا يقضى حتى يسمع كلام الخصمين وكان مرجع القاضى منهم فى قضائه كما قال معاذ الى كتاب الله فان لم يجد فالى سنة رسول الله فان لم يجد يجتهد رايه ، وكان اجتهاد القاضى منهم مرجعه الى اقرار الرسول كما تبين فى حديث حذيفة انه اخبر الرسول بما قضى به فقال له اصبت . وعمادهم فى الاتبسات حديث البينة على المدعى واليمين على من انكر ، والقرائن التى ترجع قول احد الخصمين ، كما استدلل حذيفة على ان الجدار لى تليه معاقد القمط . وهاديهم فى الفصل فى الخصومات قوله تعالى « ان الله يامرکم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحکموا

بالعدل » . وما رواه أبو داود والترمذى عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « القضاء ثلاثة . اثنان فى النار وواحد فى الجنة . رجل عرف الحق فقتضى به فهو فى الجنة . ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار فى الحكم فهو فى النار . ورجل لم يعرف الحق فقتضى للناس على جهل فهو فى النار » .

وتدل بعض الآثار على أن القاضى فى ذلك العهد كان يقضى وينفذ ما يقضى به أما بنفسه أو بمن ينتدبه للتنفيذ . روى فى الصحيحين أن رجلين اختصما الى النبى فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقال صاحبه وكان أفعه منه نعم يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وأذن لى فقال قل فقال ان ابنى كان عسيفا « أجيرا » فى اهل هذا فزنى بامراته فافتديت منه بمائة شاة وخادم وانى سألت رجلا من اهل العلم فاخبرونى ان على ابنى جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال والذى نفسى بيده لاقتضين بينكما بكتاب الله . المائة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا انيس على امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها فاسألها فاعترفت فارجمها .

وروى اهل السنن أن صفوان بن أمية كان نائبا فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على راء له فجساء لص فسرقه فآخذه فأتى به النبى صلى الله عليه وسلم فأمر بقطع يده فقال

يا رسول الله أعلى ردائي تقطع يده أنا أهبه له قال مهلا قبل أن  
تأثيني به عفوت عنه ثم قطع يده .

### التنفيذ في هذا العهد :

المراد بأعمال التنفيذ ما عدا التشريع والقضاء من سائر  
الاعمال التي تتطلبها سياسة المسلمين وتدبير شؤونهم . وقد كانت  
سلطة التنفيذ لرسول الله في عهده كما كان له التشريع والقضاء ،  
لأن وظيفته تقتضى أن تكون الشؤون الثلاثة بيده فهو رسول يبلغ  
الناس ما أنزل اليه من ربه ويدعوهم الى الايمان به وراع يسوس  
من اجابوا دعوته ويدبر شؤونهم على وفق ما شرع الله وهذا التبليغ  
والتدبير ينتظمان التشريع والقضاء والتنفيذ ، وما كان في الجمع  
بين هذه السلطات الثلاث له اى خطر من الاخطار التي تقتضى فصل  
السلطات ، لانه صلى الله عليه وسلم معصوم ولا يصدر منه قول  
او فعل عن هوى ، غير انه عليه السلام استقل بولاية التشريع  
وحده ، واما القضاء فقد تولاه بنفسه وولاه غيره على ما بينا ،  
وكذلك اعمال التنفيذ تولاه الرسول بنفسه وولاه غيره .

وقد نقل المرحوم رفاعة بك رافع في كتابه : نهاية الایجاز في  
سيرة ساكن الحجاز عن كتاب تخريج الدلالات السمعية تلخيصا  
للأعمال والوظائف التي كانت على عهد رسول الله ومن تولاه  
سواء اكانت حربية او مالية او دينية او غيرها ، فذكر الوزارة

والحجابة والكتابة والسقاية والسدانة وامارة الحج وامامة الصلاة  
وتعليم القرآن والفقه والقضاء والتوثيق وذكر غارض الموارث  
والنفقات والقسام والمحاسب والمناذى وحارس المدينة والسجبان  
ومقيمى الحدود واستغرق بيان ذلك نحو مائتى صفحة من الكتاب .  
ونحن نذكر على سبيل المثال نظام بعض اممال التنفيذ فى  
عهده وهى الاعمال الحربية ، والاعمال المالية ، وتنفيذ الاحكام .  
ومن شاء الاستقصاء والتفصيل فليرجع الى ذلك الكتاب .  
فاما الشؤون الحربية فى عهده صلى الله عليه وسلم فكانت  
تنحصر فى جهاد غير المسلمين الذين وقفوا عقبة فى سبيل دعوة  
الاسلام وكان اى جيش اسلامى يخرج للجهاد يؤمر عليه امير فان  
كان رسول الله فى الجيش فهو اميره وان لم يكن فيه فاميره من  
يختاره الرسول ويوليه امارته ، وقد تولى الرسول اماره الجيش  
فى ست وعشرين غزوة غزاها ، وولى غيره اماره الجيش فى  
سراياه التى اوصل بعضهم عندها الى ست وخمسين سرية وكان  
امير السرية الذى يوليه رسول الله لا تقتصر ولايتسه على ادارة  
الشؤون الحربية بل تكون له امانة الصلاة واقامة الحدود وكل  
ما تقتضيه مصالح الجيش ، وكان امير الجيش سواء اكان رسول  
الله او احد ولاته يستشير اهل الراى ممن معه ولا يستقل بالامر دونهم ،  
بتبين ذلك من حديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشار على

المسلمين في بعض الغزوات أن ينزلوا موضعاً معيناً فمسأله أحد أصحابه اهذا منزل أنزلكه الله أو هو الرأي والحرب والمكيدة قال بل هو الرأي والحرب والمكيدة قال الصصحابى ليس هذا بمنزل وأشار بانزال المسلمين منزلاً آخر فتحولوا .

وفى صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب قال كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميراً على سرية أو جيش أوصاه فى خاصة نفسه بتقوى الله تعالى ويمن معه من المسلمين خيراً ثم يقول أغزوا بسم الله وفى سبيل الله فقاتلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا .

فكان القائد العام لجيش المسلمين رسول الله وان خرج فى الجيش تولى القيادة بنفسه وان لم يخرج ولى القيادة من يتوب عنه ولهذا القائد ولاية شؤون الجيش كلها والأمر شورى بين القائد وكبار جنده .

أما الشؤون المالية فكانت على عهد رسول الله تنحصر فى تدبير موارد المال الثلاثة وهى الغنائم والفىء والصدقات وفى صرف ما يرد من هذه الموارد فى مصارفها التى بينها الله فى كتابه الكريم فالغنائم ما يؤخذ من غير المسلمين بالقتال ومصرفها مبين فى سورة الأنفال فى قوله تعالى « واعلموا أن ما غنمتم من شىء فإن لله خمسة وللرسول . . . » .

والفداء ما أخذ من غير المسلمين بدون قتال ومنه الجزية  
ومصرفه مبين في سورة الحشر في قوله تعالى « وما آتاه الله  
على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ... » .  
والصدقات هي زكاة الأموال من نقود وعروض وسوائم وزروع  
وثمار ومصرفها مبين في سورة التوبة في قوله تعالى « إنما  
الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ... » .

وكان صلى الله عليه وسلم يعين في كل غزوة من يتولى  
حفظ الغنائم وجمعها حتى تصرف في مصارفها ويسمى صاحب  
الغنائم . روى عن وهب بن منبه عن رجل من قریش قال لما حاصر  
رسول الله خير جاع بعض الناس فافتتحوا حصنا من حصونها  
فأخذ رجل من المسلمين جراب شحم فبصر به صاحب الغنائم وهو  
كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري فأخذه منه فقال النبي خل بينه  
وبين جرابه فذهب به إلى أصحابه .

وكان صاحب الغنائم يوم اليرموك أبو سفيان بن حرب ويوم  
حنين مسعود بن عمرو القاري .

وكان المال الذي يجمع من الغنائم أو الفداء يعجل بقسمه  
ومصرفه في مصارفه في يومه . وروى أبو عبيد القاسم بن سلام  
عن الحسن بن محمد أن رسول الله لم يكن يقبل مالا عنده ولا ببيته  
يعنى أن جاء غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه وإن جاء عشية  
لم يبيت حتى يقسمه . وروى أبو داود عن خوف بن مالك أن رسول  
الله كان إذا آتاه الفداء قسمه في يومه ولهذا لم يكن للرسول بيت



مال ولا للاموال على عهده ديوان جامع لانها كانت اذا وردت صرفت  
فى مصارفها .

وكما كان للمغانم والفىء صاحب يحفظها حتى تقسم فى  
مصارفها كذلك كان للجزية عامل يقدرها ويحصلها . روى ان  
رسول الله لما صالح اهل نجران والبحرين عين امين هذه الامة  
عبدة بن الجراح لتحصيل الجزية منهم . ولما ولى معاذ بن جبل  
على اليمن امره ان يأخذ من كل محتلم ديناراً او ما يعادله من  
المعافر . وكان للصدقات عمال يجمعونها . ذكر ابن اسحاق فى  
السير ان رسول الله كان يبعث امراءه وعماله الى كل ما اوطىء  
الاسلام من البلدان ولا يحصى عدد الصحابة الذين عينوا عمالا  
لجمع الصدقات من المسلمين . فمنهم عمر وخالد بن سعيد ومعاذ  
بن جبل وابى بن كعب .

وكانت الصدقات التى يجمعها العمال يقبضها منهم عامل  
يقال له المستوفى يقدم بها على الرسول كما بعث رسول الله عليا  
الى اهل نجران ليستوفى ما جمع منهم ، وكان الذى اخذ صدقاتهم  
عمرو بن حزم والذى اخذ جزيتهم عبدة بن الجراح .

وكانت تصرف الصدقات فى مصارفها بعد جمعها على ما بين  
الله . روى ان رجلاً سأل النبى من الصدقة فقال ان الله لم يرض  
فى الصدقة بقسم نبى ولا غيره ولكن جزاها ثمانية اجزاء فان كنت  
من تلك الاجزاء اعطيتك .

وأما تنفيذ الأحكام فالذى يؤخذ من جملة الآثار أن الأحكام التى كانت تصدر فى الحلال والحرام والفرائض والحقوق المدنية كان أكثرها لا يحتاج إلى منفذ غير أصحابها لأنها فى الغالب كانت فتاوى والمستفتى إذا عرف حكم الله نفذه والأحكام التى كانت تحتاج إلى التنفيذ كالمعتوبات ينفذها القاضى أو من يعهد إليه بتنفيذها وما كان لهذا التنفيذ نفر معين لأن المسلمين كانوا كلهم جندا وكل منهم عليه أن يقوم بما يندب له . وقد رأينا فى حديث العسيف أن رسول الله قال واغد يا أنيس إلى المرأة فاسألها فإن اعترفت فارجمها وما كان أنيس إلا جنديا من الصحابة حضر هذا القضاء وكان كفئا للتنفيذ .

ومن أظهر أعمال التنفيذ فى هذا العهد تعيين الولاة على البلدان التى فتحها الله على المسلمين ومنح والى سلطة عامة يدير بها الشؤون فقد كان الرسول إذا خرج فى غزوة استخلف على المدينة من ينوب عنه فى إدارة الشؤون وإذا فتح الله عليه بلدا استعمل عليه من يلى أمر أهله كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة ، وعثمان بن أبى العاص على الطائف ، وعلياء ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري على اليمن ، وعمرو بن حزم على نجران ، وكانت ولاية والى منهم عامة يقضى ويقيم الحدود ويجمع الصدقات ويدفع عن المسلمين وبلدانهم فلهذا ترى المؤرخين تختلف روايتهم فى وظيفة والى إكان قاضيا أو عاملا على الصدقات أو أمما للسلالة .

وكان الرسول يتخذ الولاة من اكمل اصحابه قوة وامانة .  
روى مسلم عن ابي ذر رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله الا  
تستعملنى قال فضرب بيده على منكبيه ثم قال يا ابا ذر انتك ضعيف  
وانها امارة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من اخذ بحقها وادى  
الذى عليه فيها .

وكان يرتب لولائه رزقهم ويقول هدايا الأسراء غلول وكان  
يحاسبهم فقد ورد فى الصحيحين عن ابي حميد الساعدي قال  
استعمل النبي رجلا من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة فلما  
قدم قال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا  
أهدى الى فهلا جلس فى بيت ابيه أو بيت امه فينظر ايهدي اليه  
أم لا . . الحديث .

والحق الذى لا ريب فيه ان الرسول صلى الله عليه وسلم  
توفى بعد ان بلغ الرسالة بنفسه ورسله وكتبه وشرع الأحكام بها  
أوحى اليه وبما اجتهد فيه ، وقضى بين الناس بنفسه وبمن عهد  
اليهم بالقضاء من صحابته ، وساس المسلمين بنفسه وبمن استعان  
بهم من صحابته ، وأنه جاء بدين قويم واسس على دعائمه دولة ،  
وأعماله فى التشريع والقضاء والتنفيذ أعمال رسول من عند الله  
وراع يسوس الناس بما شرع الله ٤

## ٢ - عهد الصحابة

هذا العهد يبتدىء من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة ١١ للهجرة وينتهي بانتهاء القرن الأول الهجرى فهو تسعون عاما بالتقريب . والظاهرة الفاصلة التى تميز هذا العهد من غيره أنه لم يكن مدونا فيه من مصادر التشريع الإسلامى غير القرآن وما عرف فيه تدوين السنة ولا اجتهادات مجتهديه ، وان التشريع والقضاء فيه كان مرجعها فى مختلف البلدان الإسلامية الى أصحاب رسول الله ، وقد عاش بعض هؤلاء الصحابة الذين عرفوا بالافتاء الى العقد العاشر الهجرى مثل أنس بن مالك الذى توفى سنة ٦٣ للهجرة . ولذا أطلقنا عليه عهد الصحابة .

### التشريع فى هذا العهد :

بيننا أنه على عهد رسول الله كانت سلطة التشريع له وحده وكان للتشريع مصدران : وحى الله ، واجتهاده عليه السلام . وبوفاته صلى الله عليه وسلم انقطع الوحى وانتهى اجتهاده وبقي للمسلمين ما صفر عنها من آيات الأحكام ، وأحاديث الأحكام ، فكانت هذه الآيات والأحاديث مرجع ولادة الأمر فى المسلمين اذا نزل

بهم حادث أو احتاجوا الى معرفة حكم الله فى واقعة ، غير ان هذه الآيات والأحاديث كما قدمنا بينت مادعت اليه حاجة المسلمين فى اول عهدهم وشرعت الأحكام لما وقع ولم تشرع لما يفرض وقوعه . وقد فتح الله على المسلمين كثيرا من البلدان ، ودخل فى دين الاسلام شعوب مختلفة الاجناس ، ولهذه البلدان الكثيرة والشعوب المختلفة ضروب من النظم والمعاملات والمعمود والالتزامات ومختلف الشؤون التى لم يكن للمسلمين عهد بأكثرها ولم تتعرض آى الأحكام وأحاديثها لتفصيل أحكامها ، فكان لابد للمسلمين من امرين : أحدهما ان يلجأوا الى مصدر تشريعى ثالث ليتعرفوا منه حكم الاسلام فيما لا نص فيه . وثانيهما ان يتصدى جماعة منهم للرجوع الى هذه المصادر التشريعية ليخلفوا الرسول فى افتاء الناس فيما نزل بهم حتى لا يضيق الاسلام بحاجاتهم ولا يقصر عن مصالحهم وتظل حركة التشريع الاسلامى مسائرة تطورات المسلمين .

### مصادر التشريع فيه :

أما المصدر التشريعى الثالث الذى لجأوا اليه فهو الاجتهاد واستنباط الحكم فيما لا نص فيه بواسطة القياس على ما فيه نص . وهذا المصدر الثالث أرشدهم اليه رسول الله فى حياته بأفعاله وأقواله ، ذلك لأنهم رأوه صلى الله عليه وسلم اجتهد فى كثير من الحوادث وقياس الأشياء بالأشياء ، كما حرم الجمع بين المرأة وعمتها قياسا على ما حرمه الله من الجمع بين الأختين وأشار الى وجه القياس بقوله « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » . وكما

حرم البنت رضاعا قياسا على تحريم الله الأمهات رضاعا للاشتراك في الجزئية، ولأنه عليه السلام لما شرع الأحكام سواء أكانت عن طريق الوحي الإلهي له أم عن طريق اجتهاده كان كثيرا ما يقرن الحكم بعقله وفي هذا كما تقدمنا إيذان بارتباط الأحكام بالمصالح وارشادهم إلى الاجتهاد ، ولأنه أقر اجتهاد من اجتهد في حضرة من صحابته وحكم بأن المجتهد مأجور في أي حاله أن أخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران . ولما سأل صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل حين بعثه قاضيا باليمن : بم تقتضي ؟ وأجابه معاذ بقوله : أن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله اجتهد رأيي . قال الرسول الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله .

فهذا الذي صدر عن الرسول من أقوال وأفعال ، وما جاء في القرآن الكريم من قول الله سبحانه وتعالى « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » وقوله عز شأنه « ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » هدى ولاية الأمر في المسلمين إلى المصدر التشريعي الثالث ، فكانوا يرجعون أولا إلى آيات الأحكام ثم إلى أحاديث الأحكام فإن لم يجدوا فيها نصا على حكم ما نزل بهم اجتهدوا رأيهم واستنبطوا الحكم بطريق الإلحاق والقياس ، وبهذا كانت مصادر التشريع الإسلامي في ذلك العهد ثلاثة : القرآن ، والسنة ، واجتهاد الفقهاء من الصحابة ، ومن عد مصادر التشريع فيه أربعة ، وزاد على هذه الثلاثة الإجماع ، ففي عبارته ضرب من التجوز لأن إجماع المجتهدين على حكم ليس هو

المصدر التشريعى للحكم وانما المصدر التشريعى له هو ما استند اليه هؤلاء المجمعون من نص أو قياس لأنهم لا بد ان يكونوا قد استندوا الى واحد منهما فيما اجمعوا عليه . فالاجماع دليل ثبوت الحكم وليس مصدره التشريعى .

### من له سلطة التشريع فيه :

واما الذين تصدوا للتشريع فى هذا العهد فهم جماعة من اصحاب الرسول امتازوا بطول صحبتهم للرسول وبما اوتوا من علم وفقه وحفظ فعرفوا بفتهاء الصحابة . وتفرقوا فى الامصار الاسلامية . وكانوا مرجع المسلمين يستفتونهم فيما نزل بهم وفيما يعين لهم وكانوا هم رجال السلطة التشريعية فى ذلك العهد يرجع اليهم فى تبيان النصوص . وفيما لا نص فيه . من اشهرهم فى المدينة الخلفاء الاربعة الراشدون ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وفى البصرة انس بن مالك وابو موسى الاشعري ، وفى الشام معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت ، وفى مصر عبد الله بن عمرو بن العاص . وكان يوجد الى جانب هؤلاء فى مختلف البلدان عدة من الصحابة وتلاميذهم لهم رأى ورواية ويرجع اليهم بعض المسلمين بالاستفتاء حتى قال ابن القيم ان عسدد من حفظت عنهم الفتوى من الصحابة مائة ونيف وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة ، الا ان الشهرة التشريعية كانت لمن ذكرنا فكانوا هم مرجع المسلمين فى الاستفتاء . ومستشارى رجال القضاء فى مختلف البلدان ، ولم يكتسب واحد من هؤلاء حق التشريع بتولية الخليفة . او انتخاب

الأمة ، وإنما كسبوه بما امتازوا به من علم بالقرآن والسنة وفقهه  
لروح التشريع الاسلامى استفتاوه من طول صحبتهم للرسول  
واعترفت لهم اكرتية الأمة بهذا الحق حتى كان معروفا فى كل ولاية  
اسلامية فقهاء الصحابة الذين يرجع اليهم فى الاستفتاء او بعبارة  
أخرى رجال التشريع .

### حدود سلطتهم وكيف كانوا يباثرونها :

وكانت سلطتهم فى التشريع محدودة لأنهم فيما فيه نص من  
القرآن او السنة لا تعدو سلطتهم حدود تفهم النص وبيان ما يراد منه  
وما ينطبق عليه ، وليس لواحد منهم ان يرى ما يخالفه . وفيما  
لا نص فيه لا تعدو سلطتهم ان يقيسوه ويلحقوه بما فيه نص بواسطة  
اشتراكهما فى علة جامعة ، فليس لاجتهد منهم ان يشرع حكما مبتدأ  
لا يستند فى تشريعه الى نص او قياس على منصوص عليه . وكان  
التشريع أولا لجماعتهم . ثم تولاه أفرادهم .

### اجتهاد الجماعة :

فى المصدر الأول من هذا العهد أى فى خلافة أبى بكر وصدر  
من خلافة عمر لما كانت المملكة الاسلامية لم تتجاوز حدودها شسبه  
جزيرة العرب وكان فقهاء الصحابة متقاربين ومن الميسور جمعهم  
وعرض الحادث عليهم وتعرف كل منهم ما عند الآخر من رواية ورأى  
كان رجال التشريع يؤدون وظيفتهم مجتمعين فى جمعية تشريعية .  
وكان التشريع سواء اكان تفهما للنص او اجتهاد بالقياس يصدر عن  
جماعتهم لا عن الفرد .



يدل على ذلك ما أخرج البغوى عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله فان وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به . وان لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الأمر سنة قضى به . فان أعياء خرج فمسأل المسلمين وقال أنا نى كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله قضى فى ذلك بقضاء غربا اجتمع عليه النفر كلهم يذكر من رسول الله فيه قضاء . فيقول أبو بكر الحمد لله الذى جعل فىنا من يحفظ عن نبينا . فان أعياء أن يجد فيه سنة عن رسول الله جمع رعوس الناس وخيارهم فاستشارهم فان أجمع رأيهم على أمر قضى به . وكان عمر يفعل ذلك فان أعياء أن يجد فى القرآن والسنة نظر هل كان فيه لأبى بكر قضاء فان وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به . والا دعا رعوس المسلمين فاذا اجتمعوا على أمر قضى به » .

فهذا صريح فى أن التشريع فى الصدر الأول من هذا العهد كانت تتولاه جمعية مكونة من رؤوس المسلمين وخيارهم وكان الأمر شورى بينهم . وال خليفة ينفذ ما أجمعوا عليه . ولهذا كان اختلاف الأحكام الاجتهادية فى هذه الفترة قليلا لأنه باجتماع رجال التشريع من فقهاء الصحابة ووقوف كل منهم على ما عند الآخر من رواية ووجهة نظر قلت أسباب الاختلاف وكانت اجتهاداتهم اقرب الى الصواب . ولعل الاجماع لم يتحقق فى غير هذه الفترة .

### اجتهاد الافراد وطروء الاختلاف :

اما فيما بعد ذلك اذ تفرق فقهاء الصحابة فى مختلف الأمصار

وما كان من الميسور مع بعد المسافات وصعوبة المواصلات واختلافه ما يعرض عليهم حسب اختلاف الاصقاع والأجناس أن يتبادلوا الآراء ويتداولوا قبل الفتيا . فقد استقل بالتشريع في كل ولاية فقيه أو أكثر منهم يروى للناس ما حفظه من القرآن والسنة . ويبين لهم ما يرويه . ويفتيهم باجتهاده فيما ليس فيه نص من كتاب أو سنة . بعد رجوع بعضهم إلى بعض أن كانوا عدة في ولاية .

ومن الواضح أن يقع بينهم الاختلاف لعدة أسباب ، أهمها أن السنة لم تكن مدونة حتى تكون مرجعا لهم على السواء ، بل كانت تنتقل بالرواية والمشافهة وربما روى لعبد الله بن مسعود ما لم يرو لعبد الله بن عمرو بن العاص أو روى لأبي موسى الأشعري ما لم يبلغ معاذ بن جبل . وثانيها أن النصوص التشريعية المدونة وهي آيات الأحكام وكذلك ما يشتركون في حفظه من السنة للاختلاف في فهمها مجال لأن اللفظ قد يكون مشتركا بين معنيين لغة واحد المجتهدين يفهم المراد منه غير ما يفهمه الآخر كاختلافهم في فهم القراء في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ففهم عمر وابن مسعود أنه الحيضة وفهم زيد بن ثابت أنه الطهر ، وعلى اختلافهم في أنهم اختلفوا في أن العدة ثلاث حيض أو ثلاثة أطهار . وثالثها أن البيئة التي يعيش فيها الواحد من هؤلاء الفقهاء تخالف البيئة التي يعيش فيها الآخر ، وما يحيط بعبد الله بن مسعود في الكوفة من عادات ومعاملات وغیر ذلك ، غير ما يحيط

يعبد الله بن عمر في المدينة وعبد الله بن عمرو بن العاص في مصر ،  
ومعاذ بن جبل بالشام ، وهذا الاختلاف في البيئة له أثره في الاجتهاد  
لأن عماد الاجتهاد تحقيق المصلحة ودفع الحرج . والمصالح تختلف  
باختلاف البيئات وعرف الناس .

لهذه الأسباب وغيرها اختلفت احكام المجتهدين من فقهاء  
الصحابة وكان للمسلمين ان يتبعوا فتيا اى واحد منهم ، فما كان  
حرج في ان تتبع المسلمة فتوى ابن مسعود في انقضاء عدتها بانتها  
الحیضة الثالثة بعد طلاقها بناء على ان القروء الحيضات ، او فتوى  
زيد بن ثابت في انقضاء عدتها بدخولها في الحيضة الثالثة بناء على  
ان القروء الاطهار . او تتبع هذه مرة وهذه مرة اخرى . وما وجب  
على احد ان يتبع فتيا معيناً منهم في كل ما يعرض له . وما اعتبر  
ملفقا او متكباً طريق الصواب في اتباعه فتاوى عدة من فقهاء  
الصحابة لأن هذه الفتاوى كلها اجتهادية ومرجعها الى النص  
بواسطة القياس وليست احداها اولى بالاتباع من الاخرى وما اتخذ  
منها قانون الزم الكافة باتباعه . يدل على ذلك ما روى عن عمر بن  
الخطاب انه لقي رجلاً فقال ما صنعت ، قال قضى على زيد بكذا قال  
لو كنت انا لقضيت بكذا ، قال فما منعك والأمر اليك ، قال لو كنت  
أردك الى كتاب الله أو الى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لفعلت ،  
ولكن أردك الى رأيي والرأي مشترك .

فما قدمنا يتبين انه في عهد الرسول كان صلى الله عليه وسلم  
يشرع للمسلمين بتلقى الوحي من ربه وباجتهاده . وانه لم يخلفه

فى تلقى الوحى الالهى اءء؄ ولكن ءلفه فى الاءءءاء ءمع من فقءاء صءابءه فكاءوا ىءءءءون فى ففهم النصوص على وءوها وءءاءة الناس الى المرء منها . وفى اسءنباط الءكم فىما لا نص فىه . وكاءوا فى أول أمرهم ىءءءءون مءءمعىن ثم بعد ففرقهم كان كل فرىق منهم فى مصره فءولى وظففة الفشرىع مءءمعا بمن معه فى ولابءه من فقءاء الصءابة اذا كاءوا عءة؄ وكذلك كان شأن من ىرءع الىهم فى الاسءفاء من فلامىء هؤلاء الصءابة وهم الفابعون . وكان الفشرىع فى هءا المعء فى الغالب الى ءماعة لم ىمسءقل به مسءء؄ أما ءماعة مءءءءى الصءابة عابة فى الصءر الأول أو ءماعة مءءءءى كل ولابة منهم فىما بعد . وءءوء سلءفهم فى الفشرىع على ما بىنا .

#### ملاءفءاء :

وأهم ما ىسءرعى فظر الباءء فى هءا المعء من الوءهة الفشرىعة أمور؄ أولها أن الصءابة عءوا فءءوون القرآن وفشره فى الأمصار لىكون مرجعا للمسلمىن على السواء . وفى عهد أبى بكر أمر زىء بن فابء بءمعه فى صءف بعءما كان فى عهد الرسول مكءوبا مفرقا؄ فاسءعان زىء بمسءءور ءفاظ القرآن وصءف الكءاب الذىن كاءوا ىكءبون لأنفسهم . والصءف الذى كءبها كءاب الوحى وكاءء فى بىء الرسول . وضم فلك الى ما ءفظه هو وما كءبه وأتم ءمعه على ملا من المهاءرىن والأنصار فى صءف مضبوءة مضبوءة؄ وظلء هءه الصءف عءء أبى بكر ثم عمر ثم ءفصة بنت عمر أم المؤمنىن الى سنة ءمس وعشرىن للهجرة؄ ففىها فى ءلاءة

عثمان أخذ عثمان هذه الصحف من حفصة وأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في عدة مصاحف ، ورد الصحف الى حفصة ، وبعث بالمصاحف التي كتبت الى أمصار المسلمين ، وأبقى بالمدينة عنده مصحفا منها ووضعت المصاحف في المساجد الجامعة بالأمصار الإسلامية يقرأ منها القراء ويرجع اليها الحفاظ ورجال التشريع اذا استفتوا . وبهذا كان المصدر التشريعي الأول مسدونا منشورا بحيث لا يستطيع أحد مخالفة نص منه بحجة أنه ما بلغه .

أما المصدر الثاني للتشريع وهو السنة فلم يعنوا بتدوينها ، بل ورد أنهم تناهوا عن الاكثار من روايتها وعن تدوينها فقد روى الشعبي عن قرظة بن كعب قال لما سیرنا عمر الى العراق مثنى معننا ، وقال أتدرون لم شيعتكم قالوا نعم مكرمة لنا ، قال ومع ذلك ، فانكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم . جردوا القرآن . وأقلوا الرواية عن رسول الله . وأنا شريككم . فلما قدم قرظة قالوا حدثنا فقال نهانا عمر . وروى عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن واستشار فيه أصحاب رسول الله فأشار عليه عامتهم بذلك ، فلبث شهرا يستخير الله في ذلك شاكيا فيه ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له ، فقال اني كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم ثم تفكرت فاذا اناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبوا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله واني والله لا أبعس كنسب الله بشيء

فترك كتابة السنن .

ولأن القرآن كان مجموعا مدونا منشورا ، والسنة لم تكن كذلك وربما علم بعضهم منها ما لم يعلمه الآخر كان أبو بكر وعمر وغيرهما إذا عرضت على أحدهم الحائثة يقول على الجزم ليس فيها نص من كتاب الله ، ولا يمكن أن يقول ذلك بالنظر الى السنة بل كان يسأل الناس هل فيها سنة أولا ، وكل ما يستطيع أن يقوله لا أعلم فيها سنة .

ولما المصدر التشريعي الثالث . وهو الاجتهاد فلم يعن مجتهد من الصحابة بتدوين ما آداه اليه اجتهاده من الأحكام ولم يعن الخليفة بجمع هذه الأحكام الاجتهادية ولا نقل اليها عنهم أنهم شرعوا في هذا التدوين أو عملوا له مع اختلاف ما بين هذه الأحكام . ومع أنها اجتهادات جماعتهم أو جماعاتهم .

فالقرآن دونوه ونشروه . والسنة فكروا في تدوينها ، ولكنهم اكتفوا بروايتها وحفظها في الصدور . أما احكامهم الاجتهادية فلم يدونوها ولم يفكروا في هذا ، وذلك لأنهم كانوا يرون أساس التشريع هو القرآن وأنه هو المرجع الأول ، ولا يفنى عنه مصدر آخر وإن السنة يكفى تناقلها بالسرواية ولا ضرر من ذلك ما دام القرآن مدونا منشورا بين الناس ، وأما احكامهم الاجتهادية فكان تقديرهم لها أنها استنباطات راعوا فيها مصالح الناس في عصرهم وآداهم اليها جهدهم وما فهموه من النصوص وعلل التشريع ، ولا يعتبرونها من القانون الاساسي للمسلمين كالقرآن والسنة ولذلك

كان كثير منهم اذا سئل فيها ليس فيه نص حسب علمه ، قال قبل  
الاجابة اقول فيها برأىي ، فان كان صوابا فمن الله ، وان كان خطأ  
فمنى ومن الشيطان ، وكتب كاتب لعمر ، هذا ما رأى الله ورأى  
عمر ، فقال له بنسما قلت ، هذا ما رأى عمر فان يكن صوابا فمن  
الله وان يكن خطأ فمن عمر ، وقال ، السنة ما سنه الله ورسوله  
ولا تجعلوا خطأ الراى سنة للأمة .

وهنا يسائل الباحث نفسه اذا كان الصحابة المجتهدون وهم  
الذين شافوا الرسول ونزل القرآن بلغتهم وشاهدوا اسباب نزوله  
لم يتخذوا من فتاويهم واجتهاداتهم قانونا واجب الاتباع . ولم يرضوا  
ان يكونوها ، واعتبروها مجرد آراء فردية ان تكن صوابا فمن توفيق  
الله ، وان تكن خطأ فمن زال الفكر ، وخافوا ان يشغلوا المسلمين  
بهذه الاجتهادات عن الرجوع الى القرآن والسنة . فما السبب  
فيما حدث بعد ذلك فى التشريع الاسلامى اذ صار مصدر المسلمين  
التشريعى آراء المجتهدين ، واتخذت احكامهم الاجتهادية قانونا  
للمسلمين ، ووجب تقليد واحد من الائمة الاربعة وصارت أكثر  
الحكومات الاسلامية تتخرج فى الأخذ بحكم لم يذهبوا اليه ولو  
اقتضته مصلحة الناس ولم يخالف نصا فى الدين .

وهذا ما سنتعرض لبيانه فى العهد الأخير من عهود السلطات  
الثلاث فى الاسلام .

ثانيها ان رجال السلطة التشريعية فى هذا العهد كانوا  
يصدرن فى اجتهادهم واستنباطهم عن فهمهم النصوص وتقديرهم

المصالح حسب ما تهديهم اليه فطرئهم وحرصهم على الوصول الى الحق وما كانوا مقيدين بقواعد في استنباطهم ولا بقيود في المصالح التي يعتمدون عليها في هذا الاستنباط . وبهذه الحرية في الاجتهاد والسعة في رعاية المصالح لم يضق التشريع الاسلامي في ذاك العهد بأى حاجة ، ومع ان مصالح المسلمين كانت متباينة نبعا لتباين ما خلفته دولة الفرس في العراق ودولة الرومان في مصر والشام ، وما تقتضيه بدواة العرب في شبه الجزيرة ، وما فرجئوا به بعد الفتوح مما لم يكن لهم به عهد فان رجال التشريع ما وقفوا امام عقبة ولا قصروا في استنباط ما يحقق اية مصلحة لانهم وجدوا في كتاب الله وسنة رسوله من النصوص والقواعد الكلية ما يكفل تدبير مصالح الناس ، ولم يجدوا ما يقيد حريتهم او يغفل عقولهم ما داموا لا يتجاوزون حدود الدين واصوله العامة . اما بعد هذا العهد فقد وضعت قواعد للاجتهاد والاستنباط وشرطت شروط في المصالح الواجب رعايتها ، وهذه القواعد والشروط ضيققت من حرية الاجتهاد واضاعت رعاية كثير من المصالح المرسله التي لم يسرد في الشريعة ما يدل على اعتبارها او الغائها ، وبهذا بدا التشريع الاسلامي يقصر عن مسايرة التطورات ويضيق ببعض مصالح الناس ، وبعض المجتهدين كانوا يشعرون بهذا الضيق فيفتحوا بابا للخروج منه ، كما يدل على ذلك قولهم في بعض المواضع ان العقد او التصرف باطل قياسا ، جائز استحسانا ، بمعنى بطلان عقد المصانعة او المزارعة مثلا قياسا انها لا تنطبق على القواعد الواجب



تطبيقها في الحكم على العقد ، ومعنى جوازها استحسانا ان فيها مصلحة للناس من غير اضرار بأحد ولا مجلبة لخصوصية . فهذا الاستحسان هو نظرة الى ناحية من نواحي الحرية التي كانت عماد الاجتهاد في العهد الاول .

**ثالثها :** ان التشريع في هذا العهد كان على سنن التشريع في عهد الرسول من جهة انه تشريع لمسا يقع من الحوادث وما تقتضيه حاجات الناس ، وما كان فقهاء الصحابة يفرضون وقائع ويستنبطون لها احكاما فكان التشريع للحاجة وعلى قدرها ، وكان المتصدون للتشريع والافتاء غير منقطعين لهذا ، بل كانت لهم اعمالهم في شؤون الدولة من ولاية او غيرها ، ويقصدهم الناس للاستفتاء اذا نزل بهم حادث ، ولهذا لم تبلغ الاحكام الاجتهادية في هذا العهد حد الكثرة التي وصلت اليه فيما بعد .

**رابعها :** ان اسباب الخلاف بين رجال التشريع من فقهاء الصحابة كانت ترجع الى اختلافهم في فهم النص من حيث دلالة اللغوية او الى حديث روى لواحد ولم يرو للآخر ، او الى فهم علة التشريع وتقدير المصالح ، وما طرا عليهم من عوامل اختلافهم ، الانتصار لمذهب سياسي او تحقيق رغبة الخليفة او تأييد وجهة نظر معينة او غير ذلك من العوامل التي اوجدتها فيما بعد اتصال الفقهاء بولاية الامور السياسيين وزعماء الأحزاب المختلفة ، ولبعد فقهاء الصحابة من هذه العوامل لم يتشعب الخلاف بينهم ، وكان كثير منهم يرجع عن رايه اذا تبين له رأي غيره او وقف على روايته .

### القضاء فى هذا العهد — من كان يتولاه ؟ :

قدمنا أنه فى عهد رسول الله كان صلى الله عليه وسلم يقضى بين المسلمين بنفسه . ونارة كان يعهد بالقضاء الى بعض ولانه فى ضمن توليتهم الشؤون العامة . ونارة كان يعهد الى بعض اصحابه فى ان يقضى فى خصومة معينة . وما عين فى عهده قاض فى بلد من البلدان بحيث يختص بالقضاء بين المسلمين ، وما كان لغيره ان يقضى بينهم . لأنه ما دعت الى هذا التخصيص حاجة كما بينا . ولما توفى الرسول وابتدا عهد الصحابة بخلافة أبى بكر الصديق كانت سلطة القضاء يتولاهما الخليفة . لان الخلافة نيابة عن صاحب الشرع فى الدعوة الى الدين والمحافظة عايه وسياسة أمور الناس به ، ومن مقتضيات هذه الخلافة ان تكون له سلطة القضاء ، لان له ان يتولى كل ما يقتضيه تدبير شؤون المسلمين من تشريع وقضاء وتنفيذ .

ولهذا كان القضاء يتولاه الخليفة بنفسه ، ونارة يعهد به الى غيره ، غير أنه فى صدر هذا العهد أى فى خلافة أبى بكر وأول خلافة عمر بقيت الحال فبين يتولى القضاء على ما كانت عليه فى عهد الرسول ، لان أبى بكر كان يتخرج من تغيير شىء عما كان عليه زمن الرسول ، ولانه ما طرات حاجات اضطرته الى هذا التغيير ، فكان هو يقضى بنفسه كما قدمنا من قضائه للجدة بالسدس ، وما رواه البغوى من أنه كان اذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله ، فان وجد ما يقضى بينهم قضى به ، وان لم يجد فى الكتاب وعلم من رسول الله

فى ذلك امرأ قضى به ، الى آخر الحديث الذى رويناه ، ومما روى من ان عمر كان اذا ورد عليه الخصوم ولم يجد فى الكتاب ولا السنة ما يقضى بينهم ، سأل هل لأبى بكر فيه قضاء ، وتارة كان يستعين ببعض الصحابة فى القضاء ، فقد روى انه أول ما وسحت اليه الخلافة قال له أبو عبيدة أنا اكفيك المال ، وقال له عمر وأنا اكفيك القضاء . وتارة كان يعهد بالقضاء الى ولاته ، فبعد ورد أن ولاية أبى بكر كانوا يقضون بين المسلمين ويختارون من يثقون بهم ليعاونوهم فى القضاء ، على ما كانت عليه حال الولاية فى عهد الرسول .

ولما ولى الخلافة عمر بن الخطاب بقى أمر تولى القضاء فى صدر خلافته على ما كان عليه زمن الرسول وأبى بكر الى ان اتسعت المملكة الاسلامية بما فتح الله على المسلمين من بلدان ، وكثرت مصالح الدولة وتشعبت أعمال الولاية فى الأمصار ، وصار للخليفة من المشاغل العامة ما يحول بينه وبين أن يتفرغ للقضاء ، وكذلك كل وال فى ولايته ولهذا بدأ عمر فى وسط خلافته بفصل أنواع الولايات بعضها عن بعض ، وتخصيص كل ولاية بمن يتولى شؤونها ، ومن ذلك خص القضاء بقضاة يتولونه ، فولى أبا الرداء معه بالمدينة ، وشريحا بالكوفة ، وأبا موسى الأشعرى بالبصرة ، قال الزهرى وابن المسيب ما اتخذ رسول الله قاضيا ولا أبو بكر ولا عمر حتى كان فى وسط خلافته قال لعلى اكفى بعض الأمور .

ومن هذا العهد فى وسط خلافة عمر صار القضاء الاسلامى

يتولاه فى الأمصار الإسلامية قضاة معينون ، وتعيينهم تارة يكون من الخليفة نفسه ، كما عين عمر بن الخطاب شريحا بالكوفة وأقره من بعده قاضيا بها ، حتى لبث فى قضائها نيفا وسبعين سنة إلى عهد عبد الملك بن مروان . وتارة يكون من الوالى كما عين عمرو بن العاص والى مصر عثمان بن قيس بن أبى العاص قاضيا بها . ولكن الولاة إنما كانوا يعينون القضاة فى ولاياتهم بتفويض من الخليفة لهم ، لأن حق التعيين له ، فإن شاء عين بنفسه ، وإن شاء فوضه إلى واليه ، ولهذا لما كتب الخليفة على بن أبى طالب عهده إلى الأشر النخعى حين ولاه مصر ، قال له « ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته فى نفسك ممن لا تضيق به الأمور ، ولا تمحكمه الخصوم ، ولا يتمادى فى الزلة ، ولا يحصر من الشيء إلى الحق إذا عرفه ، ولا تستشرف نفسه على طمع . ولا يكتفى بأدنى فهم دون اتصاه . أوقفهم فى الشبهات وآخذهم بالحجج . وأقلهم تبرما بمراجعة الخصوم ، وأصبرهم على كشف الأمور ، وأصرمهم عند انضاح الحكم ممن لا يزدهيه المراء ، ولا يستمليه اغراء ، وأولئك قليل » . وقد قتل الأشر قبل أن يبلغ مصر ولم ينفذ هذا العهد الذى انتظم أصول السياسة العادلة .

ولم يكن تعيين القضاة مانعا للخليفة أن يقضى بنفسه ، فالتقاضى كان عونًا للخليفة وحق القضاء له ، فعمر كان يقضى بالمدينة فى بعض ما عين أبا الدرداء للقضاء فيه ، وكذلك كان شأن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم مع قضاتهم . وهل كان ولاية الأمصار شأنهم

مع القضاة شأن الخلفاء على معنى أن عمرو بن العاص كان تارة يقضى بنفسه فيما عين عثمان بن قيس للقضاء فيه ، لم اتف على ما يثبت ذلك أو ينفيه . والظاهر أن الولاة الذين كانوا يفوض اليهم اختيار القضاة كانت لهم سلطة القضاء واختيار رجاله .

### مرجع القضاة فى احكامهم :

كان القضاة فى هذا العهد مجتهدين لا يرجعون فيما يقضون به الا الى الكتاب والسنة فان وجدوا فيها ما يقضون به قضوا به ، وان لم يجدوا فيها نصا يقضون به اجتهدوا رأيهم وقضوا . ولما كان القرآن مدونا منشورا فى الامصار القراء والقضاة والمفتين ، كان من الميسور لهم اذا وردت عليهم خضومة أن يعرفوا اذا كان فى كتاب الله قضاء فيها أولا . وأما السنة فلكونها لم تكن مدونة منشورة كالقرآن ، لم يكن ميسورا للقاضى وحده أن يتعرف اذا كان فيها قضاء أولا ، وكان لابد للقاضى فى كل ولاية اذا لم يجد فى القرآن قضاء أن يرجع الى من معه من فقهاء الصحابة وحفاظهم ومجتهديهم ، ليتعرف هل عند أحدهم علم بسنة فيها قضاء ، فان لم يقف على سنة فيها قضاء اجتهد فيما يقضى به ، وكان استنباط الحكم فى الفسالب شورى بينهم . يتبين ذلك مما تقدمنا من قضاء أبى بكر وعمر ، فان كلا منهما كان اذا لم يجد فى الكتاب نصا سأل الناس هل يحفظ أحدهم سنة فيها قضاء ، فان لم يجد دعا خيار الناس واستشارهم وما راوه قضى به . وفى السؤال عن الرواية كان يسأل الناس لأن أى واحد ربما حفظ السنة ، وفى أخذ الراى كان يدعو خيارهم لأنه ليس كل واحد أهلا للراى والاجتهاد . وكذلك كان شأن الخلفاء

بعدها ، وثمان القضية في الولايات فكان القضاء ملازما للافتاء ،  
ورجال القضاء على اتصال برجال التشريع ، والأحكام تصدر عن  
شورا هم . وكان في كل مصر من الأمصار الاسلامية جماعة من  
نقهاء الصحابة وحفاظهم يعتبرون مستشاري القضاة ، ولم يكن  
رجوع القاضي اليهم تقليدا لهم ، لانه مجتهد مثلهم ، وانما كان  
للقوقوف على ما عندهم من رواية أو رأى ، حتى لا يخالف الحكم  
سنة ، وحتى يكون الاجتهاد الشورى اقرب الى الاصابة ، ولهذا  
السبب نفسه ، كان بعض القضاة يسأل الخليفة عن بعض ما يرد  
عليه من الخصومات ، لأن الخليفة يحيط به عدد كثير من رجال  
التشريع ، ومصدر الحكم عن شورا هم اقرب الى الصواب .

ومع ان احكام القضاة في هذا العهد كان مصدرها القرآن او  
السنة او الاجتهاد الشورى بين رجال القضاء ورجال التشريع ، لم  
يعن بتدوين هذه الاحكام لتتخذ مبادئ للقضاة لأن الروح التي كانت  
تسود هذا العهد في التشريع والقضاء ان لا يلزم أحد باتباع غير  
القرآن والسنة ، وان لا يحال بينهما وبين قاض أو فقيه ليستمد  
منهما ما يأخذ به في قضائه أو فتياه . واذا قرأنا تاريخ شريح أو  
الشعبي أو اياس أو عثمان بن قيس أو غيرهم ممن ولو القضاء في  
هذا العهد بمختلف الأمصار ، لا نجد من احكامهم التي أصدروها  
الا النذر القليل ، ولم يدون ليتبع وانما دون لما فيه من فرائد أو  
بعد نظر استدلل به القاضي على صدق أحد الخصمين أو كذبه ، أو  
اجراء استثنائي توصل به الى معرفة الحق والمطل . فكما لم

يقتيد المجتهدون في التشريع بقيود معينة لم يلزم القضاة إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة واجتهادهم . وكما كان قضاة هذا العهد مجتهدين في الموضوع ، كانوا مجتهدين في الإجراءات التي يتوصلون بها إلى الأحكام على أساس ما ورد في السنة من الأصول العامة لتلك الإجراءات مثل البينة على من ادعى واليمين على من أنكر . ولا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر . وكانت طرقهم في الحكم كل ما يوصل إلى العدل واحقاق الحق من بيئة أو يمين أو نكول أو قرينة قاطعة أو فراسة سادقة ، لأن الله تعالى أعدل وأحكم من أن يفتح للعدل طريقا واحدا ويسد ما عداه . ومن أراد الوقوف على مبلغ حرية القضاة في ذلك العهد في قضائهم ولجرائاتهم ، فليقرأ كتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ . عليه رحمة الله .

### اختصاص القضاة :

أما الاختصاص الموضوعي الذي يتبين منه ما يدخل في اختصاص من مواد المنازعات ، وما يخرج عن اختصاصه منها ، فليس في تاريخ هذا العهد ما يحدده تمام التحديد ، فقد رأينا أن عمر ولي أبا الرداء قاضيا بمصر ، ولم ينقل إلينا أن في عهد تولية قاض منهم بيان اختصاصه الموضوعي ، والذي يؤخذ من تتبع قضية القضاة في هذا العهد ، أنهم كانوا يفصلون في مواد المنازعات المدنية وفي مواد النزاع بين الزوج وزوجته وأفراد أسرته ، يدل على ذلك ما في كتاب الطرق الحكمية لابن القيم من

قضاء شريح وأياس وغيرهما من قضاة هذا العهد ، فإن موضوع الخصومة في قضاياهم إما رد وديعة أو طلب دين أو نفقة أو طاعة أو غير ذلك ، مما لا يخرج عن النزاع فيما يسمى الحقوق المدنية أو الأحوال الشخصية .

ولهذا قال الأسناد الخصري بك رحمه الله في محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ص ٥٨ « ويظهر لنا أن قضاء القضاة في عهد الخلفاء الراشدين كان قاصرا على فصل الخصومات المدنية ، أما القصاص والحدود فكانت ترجع إلى الخلفاء وولاية الأمصار . لانا رأينا قضايا حكم فيها الخلفاء والأمراء بقتل قصاصا أو جسد لسكر ، ولم يبلغنا أن قاضيا ليس أميرا قضى بعقوبة منها أو نفذها ، وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لا يأمر بها إلا الخليفة أو عامله ، فكانت الدائر القضائية ضيقة . » وفي مصر أمر معاوية قاضيها سليم بن عتر أن يحكم في الجراح .

ومن هذا كانت السلطة القضائية مشتركة بين رجال القضاء وولاية المظالم ، ونظر المظالم كما قال الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة . وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهبة ، وهي كما قال ابن خلدون ولاية ممنترجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء ، وتحتاج إلى ملو يد وعظيم رهبة تتمع الظلم من الخصمين وتزجر المعتدى ، ولواليتها النظر في البيانات والتقرير واعتماد الامارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصم على الصلح واستحلاف



الشهود ، وذلك أوسع من نظر القاضى » .

قال الماوردى فى الأحكام السلطانية : ولم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد ، لأنهم فى الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف الى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم ، وإنما كانت المنازعات تجرى بينهم فى أمور مشتبهة يوضحها حكم القضاء ، فإن تجور من جفاة أعرابهم متجور ثناه الوعظ أن يدبر ، وقاده العنف أن يحسن ، فاقصر خلفاء السلف على فصل النشاجر بينهم بالحكم والقضاء تعيينا للحق فى جهته لانتقيادهم الى التزامه . واحتاج على رضى الله عنه حين تأخرت إمامته واختلط الناس فيها ، وتجوروا الى فصل صرامة فى السياسة وزيادة تيقظ فى الوصول الى غوامض الأحكام ، فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ولم يخرج فيها الى نظر المظالم المحض لاستغنائها عنه . حتى تحاهر الناس بالظلم والتغالب ، ولم تكفهم زواجر العظة عن التهاون والتجاذب فاحتاجوا فى ردع المتغلبين وانصاف المغلوبين الى نظر المظالم الذى تمتزج به قوة السلطنة بنصفة القضاء ، فكان أول من أفرد للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان ، فكان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها الى حكم منفذ رده الى قاضيه أبى ادريس الأودى فنفذ فيه أحكامه فكان أبو ادريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر .

والذى يؤخذ من جملة ما كتب فى السلطة القضائية على ذلك العهد أن القضاة كانوا أشبه بالمفتين ، وكانت أحكامهم أشبه

بالفتاوى كما يدل على هذا قول أبى الحسن الماوردى ، « وانما كانت المنازعات تجرى بينهم فى أمور مشتبهة بوضوحها حكم القضاء » وأما حيث لا يكون النزاع عن اشتباه بل يكون عن جحود وتغلب قوى على ضعيف ، فالمختص بالفصل فيه والى المظالم . ولرضوخ الناس من تلقاء انفسهم الى قضاء القضاة لم تدع الحاجة الى تسجيل الاحكام واحتفاظ المحكوم له بصورة حكمه ، ولهذا لما فشا فى الناس الظالم والتناكر اضطر القضاة الى تسجيل الاحكام واول من سجل سجلا لقضائه من قضاة مصر سليم بن عقر السدى ولاء معاوية بن أبى سفيان قضاء مصر .

وأما الاختصاص المحلى فالذى يؤخذ مما كتب عن السلطة القضائية على هذا العهد ان القاضى كان يعين قاضيا للولاية الاسلامية كلها سواء اكان تعيينه من قبل الخليفة ام من قبل والى ، فكان الخليفة اذا بعث الى ولاية واليا وقاضيا كان للوالى سلطة تدخل فى اختصاصها بلاد الولاية كلها ، وللقاضى مثل ذلك ، وكما ان والى كان يستعين على أعمال ولايته بمن تدعو الحاجة الى الاستعانة بهم كذلك كان القاضى .

واذا قرأنا تاريخ قضاة مصر أو الشام أو غيرها لا نجد فى ذلك العهد قضاة عدة فى ولاية واحدة ، وانما هو قاض واحد فى حاضرة الولاية ، واليه مرجع السلطة القضائية فى الولاية كلها ، ولعل منثأ هذا ان الخصومات كانت قليلة والقضاء اثبه بالافتاء ونظر الولاة والخلفاء فى المظالم جعل الاختصاص القضائى شيقا

محصورا ، فما احتاجت الولاية الى اكثر من قاض يوضح في الأمور  
المشتبهة . وكان القضاء في المساجد ولم تتخذ دور للقضاء الا من  
عهد عثمان على ان اكثر القضاة كانوا يقضون في المسجد في هذا  
العهد .

### ملاحظات :

واهم ما يسترعى نظر الباحث في القضاء على هذا العهد  
أمور :

اولها الحرية التامة التي كان متمتعاً بها القاضي في قضائه  
سواء في ذلك ما يقضى به . وما يتوصل به الى القضاء فكان  
مجتهدا في الموضوع وفي الاجراءات . وما قيد بان يحكم بمذهب  
احد أو رأى مجتهد ، ولا عدت له طرق الحكم وحظر عليه ان  
يتعداها . وللكون قضائه مبينا على اجتهاده كان اذا قضى في حادثة  
بقضاء ثم رفعت اليه حادثة مماثلة وكان قد رأى غير الرأى الاول  
قضى في الحادثة الجديدة بما رآه ولا ينقض قضاؤه الاول ، لأنه  
بنى على اجتهاد فلا ينقضه اجتهاده الآخر ولا اجتهاد قاض ثان .  
ولذلك لما سأل عمر الرجل عن امره ، وقال له الرجل قضى فيه على  
وزيد بكذا فقال عمر لو كنت انا لقضيت بكذا ، فقال له الرجل  
وما يمنعك والأمر اليك ، فقال عمر لو كنت أردك الى كتاب الله أو  
سنة رسوله لفعلت ، ولكي أردك الى رأيي والرأى مشترك .  
وروى انه رضى الله عنه قضى في حادثة بقضاء ، ثم قضى في مثلها  
بقضاء آخر ، فسئل فقال تلك على ما تضيينا وهذه على ما تقضى ،

لأنه ما دام القضاء عن اجتهاد فهو على أساس صحيح ولا وجه لنقضه باجتهاد آخر لأنهما في احتمال الخطأ سياتان ، ولعل هذا هو السبب في أنه لم يوجد على ذلك العهد نظام استئناف الأحكام .

ثانيها : عدم تحديد الاختصاص الموضوعي للقضاة . وبيان ما يدخل في اختصاصهم من مواد المنازعات ، بحيث لا يكون لغيرهم سلطة الفصل فيه . وهذا في الصدر الأول لم ينجم منه ضرر لأن الخلفاء والولاة كانوا يقدرون القضاة ولا يعتقدون على اختصاصهم . بل يستعينون بهم كما قدمنا أن عبد الملك بن مروان كان إذا وقف من الظلمات على مشكل أو احتاج إلى حكم رده إلى قاضيه أبي إدريس فكان القاضي هو المباشر والخليفة هو الأمر ، ولكن ترك تحديد اختصاص القضاة أدى فيما بعد ذلك إلى سلب كثير من حقوقهم وتضييق دائرة اختصاصهم ، وصارت السلطة القضائية شركة بين ولاة أقباء يتولون منها ما يشاءون ، وقضاة ضعفاء يفصلون فيما يتركه ولاة الأمر السياسيون ، وكان اختصاص القاضي يضيق ويتسع حسب رغبة الولاة في الاستئثار بالسلطة أو رغبتهم عنها .

ثالثها : عدم سن قانون يلزم ولاة الأمور بتنفيذ أحكام القضاة . ولم تظهر أضرار ذلك في الصدر الأول ، إذ الأحكام أشبه بالفتاوى ، والناس من تلقاء أنفسهم يقومون بالتنفيذ ، ولكن فيما بعد ذلك ، إذ احتيج إلى قوة تنفذ أحكام القضاة وهذه القوة بيد الولاة ولم يشرع قانون يلزمهم أن ينفذوا الأحكام ، بل ترك الأمر إلى الولاة أن

رضوا نفذوا ، وإن لم يرضوا عطلوا ، أدى هذا الى ضعف سلطان القضاة في نظر الناس ، وجعلهم يلجأون الى الولاة والأمراء في فصل خصوماتهم ، وكانت قيمة احكام القاضى مرتبطة بشخصيته وصلته بالوالى ، فاذا كان مؤيدا من الوالى نفذت احكامه ، واذا لم يكن مؤيدا كانت مجرد فتاوى غير ملزمة .

رابعها : قيام بعض قضاة هذا العهد بتنفيذ ما يقضى به . فكانت له سلطة تنفيذ احكامه التى يقضى بها ، وهذا يظهر في كثير من ا قضية على وتاريخ وإياس وغيرهم ، ولم يكن ذلك نظاما مطردا لأن اكثر الناس كانوا من تلقاء أنفسهم يتفنون

#### بعض ا قضية هذا العهد :

وهذه بعض ا قضية مما قضى فيها أشهر قضاة هذا العهد ، وهى تجلى صورة واضحة من نظام القضاء فيه نقلناها عن كتاب الطرق الحكيمية فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية .

( ص ٨٤ ) روى عن الشعبى أن المقداد استسلف من عثمان سبعة آلاف درهم ، فلما قضاها أتاه بأربعة آلاف ، فقال عثمان انها سبعة ، وقال المقداد ما كانت الا اربعة . فلم يزال حتى ارتفع الى عمر ، فقال المقداد يا أمير المؤمنين ليحلف أنها كما يقول وليأخذها ، فقال عمر أنصفك . احلف أنها كما تقول: وخذها

( ص ٦٠ ) وفى ا قضية على ، أن يتيمة كانت عند رجل ، وكان للرجل امرأة ، وكان كثير الغيبة من أهله فشبت اليتيمة ،

فخافت المرأة أن يتزوجها زوجها ، فدعت نسوة حتى أمسكنها  
فاخذت عذرتها بأصبعها ، فلما قدم زوجها من غيبته رمتها المرأة  
بالفاحشة ورفعت الى على أنها قد بغت ، فسأل على المرأة الك  
شهود قالت نعم هؤلاء جاراتي يشهدن بها أقول ، فأحضرهن على  
وأحضر السيف وطرحه بين يديه وفرق بينهما ، فأدخل كل امرأة  
بيتا ، فدعا امرأة الرجل فأدارها بكل وجه فلم تزل على قولها فرداها  
الى البيت الذى كانت فيه ، ودعا بأحدى الشهود وجثا على ركبتيه  
وقال : قتلت المرأة ما قتلت ورجعت الى الحق وأعطيتها الأمان ،  
وان لم تصدقيني لأعلن ولأعلن ، فقتلت لا والله ما فعلت ، الا أنها  
رأت جمالا وهيبة فخافت فساد وجهها فدعتا وأمسكناهما حتى  
افتضتها بأصبعها . فقال على الله اكبر انا أول من غرق بين  
الشاهدين ، وألزم المرأة حد القذف . وألزم النسوة جميعا العنو ،  
وأمر الرجل أن يطلق المرأة وزوجه القيمة وساق اليها المهر من  
عنده .

( ص ٦٦ ) ومن المنقول عن كعب بن سور قاضى عمر بن  
الخطاب أنه اختصم اليه امرأتان كان لكل منهما ولد فانتقلت إحدى  
المرأتين على أحد الصبيين فقتله ، فادعت كل واحدة منهما الباقي ،  
فقال كعب لست بسليمان بن داود ، ثم دعا بتراب ناعم ففرشه  
ثم أمر المرأتين فوطئتا عليه ، ثم مشى الصبي عليه ، ثم دعا القائف ،  
فقال انظر فى هذه الأقدام فالحقه بإحداهما .

( ص ٢٦ ) واستودع رجل لغيره مالا فجحده ، فرغمه الى

اياس بن معاوية فأنكر ، فقال للمدعى أين دفعت اليه فقال فى مكان فى البرية فقال وما كان هناك ؟ قال شجرة . قال اذهب اليها فاعلمك دفنت المال عندها ونسيت فتذكر اذا رايت الشجرة ، فمضى وقسم للخصم اجلس حتى يرجع صاحبك . واياس يقضى وينظر اليه ساعة بعد ساعة ، ثم قال يا هذا اترى صاحبك ببلغ مكان الشجرة قال لا . قال يا عدو الله انك خائن . قال اقلنى : قال اقاتك الله . فأمر من يحتفظ به حتى جاء الرجل فقال له اياس اذهب معه فخذ حقتك واختم القول فى السلطة القضائية لهذا العهد بما ذكره ابن القيم فى الطرق الحكمية ص ٣٤ « قال رجل لاياس بن معاوية علمنى القضاء ، قال ان القضاء لا يعلم . انما القضاء فهم ، ولكن قل علمنى العلم » وهذا هو سر المسألة فان الله سبحانه وتعالى يقول « وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرث اذ نفثت فيه عنهم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما » فخص سليمان بفهم القضية وعمهما بالعلم . وكذلك كتب عمر الى قاضيه ابي موسى فى كتابه الفهم الفهم فيما ادلى . والذي اختص به اياس وشريح مع مشاركتهم لاهل عصرهما فى العلم الفهم فى الواقع . والاستدلال بالامارات وشواهد الحال . وهذا هو الذى مات كثيرا من الحكام فاضاعوا كثيرا من الحقوق .

### **السلطة التنفيذية فى هذا العهد :**

اشرنا من قبل الى ان المسراد بالأعمال التنفيذية للدولة

الاسلامية كل ما يقوم به الخليفة وولاته وسائر عمال الدولة من الأعمال التي تقتضيها سياسة الأمة ، وتدبير شؤون البلاد عدا التشريع والقضاء . وهي التي يعبر عنها بعض الباحثين بالترتيبات الادارية ، أو الادارة الاسلامية ، وهي تشمل ما تتطلبه مرافق البلاد من نظم مالية ، وتعليمية ، وحربية ، وزراعية ، واقتصادية وغيرها وما تستوجبه سياسة موظفي الدولة من نظم تعيينهم وعزلهم والاشراف عليهم وتحديد وظائفهم واختصاصهم . وما يقتضيه تحديد علاقة ولايات الدولة بعضها ببعض ، وعلاقات الولايات بالرياسة العليا . وعلى الجملة يشمل جميع الأعمال التي تقوم بها هيئة الحكومة لصلحة البلاد والأمة وتأمين الجماعات والأحاد داخل البلاد وخارجها عدا التشريع والقضاء .

ومما لا ريب فيه ، أن استقرار أعمال الدولة الاسلامية الادارية في عهودها المختلفة ، والوقوف على نظم تلك الأعمال وما طرأ عليها من تطورات ، مما يتعذر على الباحث أن يصل اليه ، لأن هذه النظم ليست دينية تعتمد على نصوص في القانون الأساسي الاسلامي حتى يهتدى الباحث فيها بنصوص هذا القانون ، ولأن هذه النظم لم تكن واحدة في الولايات المختلفة ، بل كانت لكل ولاية نظمها الادارية التي تلائم مرافقها ومصالح اهليها . وتسل من عني من المؤرخين بتفصيل النظم الادارية لكل ولاية ، وتتبع اطوارها فيها ، والمقارنة بين نظم الولايات بعضها وبعض ، وكل ما دونوه من تلك شذرات متفرقات في سير الخلفاء والولاة جمع كثيرا منها المرحوم



محمد الخضرى بك فى كتابه « تاريخ الامر الاسلامى » عند الكلام فى آخر كل دولة عن حضارتها وإدارة البلاد فى عهدها ، والأستاذ محمد كرد على فى كتابه « الإدارة الاسلامىة فى عز العرب » . والسيد الكتانى فى كتابه « التراتيب الادارىة » أو « نظم الحكومة النبوىة » .

ونحن نذكر ما استخلصناه من الأسس العامة التى كانت تقوم عليها سياسة الدولة الاسلامىة الادارىة فى هذا العهد ، ثم نذكر بالتفصيل نظم بعض هذه الأعمال ولعلنا نرسم صورة للأعمال التنفيذىة إذا ضمت الى صورتى التشريع والقضاء تتجلى سياسة الحكومة الاسلامىة عامة فى عهد الصحابة .

الأساس الاول : تعتمد السلطة التنفيذىة على نظرية الخلافة وسultan الخليفة لأنه بما له من الرئاسة العامة فى الدولة الاسلامىة وبما عهد اليه بالبيعة من حراسة الدين وسياسة الدنيا به ، كان من حقه أن يتولى كل أعمال الدولة ويتقذ أى نظام يسراه كفيلا بتنفيذ ما عاهد الأمة عليه عند بيعته ، غير أنه لما كان لا يستطيع أن يباشر شؤون الأعمال جميعها بنفسه ، كان لا بد له من الاستعانة بولاة وعمال يعهد اليهم أن يوبوا عنه فى بعض الوظائف حسبما يراه ، فكل عمال الدولة نواب عنه ، وتعيينهم وعزلهم والاشراف عليهم من حقه هو لأنهم وكلاء عنه . وعموم ولاية الوالى وخصوصها مرجعها اليه . وليس فى هذا ثقتون يتقذ ولا نظام يلتزم ، فكان بعض الخلفاء يعين الوالى ويجعل ولايته عامة ويفوض

اليه اختيار العمال ، كما في تولية عمرو بن العاص بمصر .  
ومعاوية بن ابي سفيان بالشام ، وقارة كان يعين الوالى ويعين معه  
عاملا خاصا للخراج او الصدقات ، فتكون لكل وظيفته ، كما في  
تولية عمار بن ياسر على العراق ، وتولية عبد الله بن مسعود معه  
لتعليم المسلمين ورقابة ماليهم ، ولذا كتب عمر لاهل العراق في  
عهد تولية عمار بن ياسر « وقد جعلت على بيت مالكم عبد الله بن  
مسعود وآثرتكم به على نفسى » فالرجوع الى عمرو ولاية بعض  
الولاة وخصوص بعضهم وفي اطلاق الحرية لبعضهم وتقييد آخرين  
الى ثقة الخليفة وتقديره المصلحة ، لأن هذه الاعمال والوظائف من  
شأنه هو ، وهو ينبى عنه من يوليه بعضها ، وله الحق في ان  
يجعل نائبته على الوجه الذى يراه ، لا يحد سلطانه في هذا فاقنون  
الارعية المصلحة . وهذا السلطان المطلق للخليفة كانت له  
محاسنه ايام كان الخليفة لا تعنيه الا مصلحة الامة ، ويستخدم  
سلطانه المطلق لتحقيقها ، وكانت له مساويه لما اتجهت عناية  
الخليفة الى تقوية عصبية وتوسيع سلطان انتصاره ولو ضحيته  
المصلحة .

الاساس الثانى : الشورى . كان الخليفة من الراشدين  
لا يستقل بتدبير الشؤون ، بل يرجع الى اولى الراى من الصحابة  
فيما يريد مباشرته منها ، فكان ابو بكر اذا نزل به امر دعا كبار  
المهاجرين والانتصار وتشاوروا ، وكذلك كان عمر والراشدون من  
بعده ، ومجلس الشورى الذى جمعه ابو بكر للتشاور في قتال

اهل الردة ، ومجلس الشورى الذى جمعه عمر للتشاور فى وضع الخراج على ارض السواد حديثها مستفيض ، والحرية التى استمتع بها رجال الشورى بالمجلين فى ابداء كل واحد ما عنده من رأى وحجة ، تدل على مبلغ العناية بالشورى . قال الأستاذ الخضرى بك عليه رحمة الله فى كتابه تاريخ الامن الاسلامية ج ٣ ص ٣٥٤ « كان عمر اذا نزل به الامر لا يسرعه قبل ان يجمع المسلمين ويستشيرهم فيه ، ويقول « لا خير فى امر ابرم من غير شورى » . وكانت لشوراه درجات ، فيستشير العامة اول مرة ، ثم يجمع المشيخة من الصحابة من قريش وغيرهم ، فما استقر عليه رايهم فعل به ، ومن قوله فى ذلك « حق على المسلمين ان يكون امرهم شورى بينهم بين نوى الراى منهم » .

وفى ج ٣ ص ٤٥٤ « كانت لعمر شورى خاصة من اعلام الصحابة مثل عثمان ، والعباس ، وعلى بن ابي طالب ، وعبر الرحمن بن عوف ، وشورى عامة من كل من له رأى مسن المسلمين ، يمرض عليهم الامر فى المسجد بعد ان يدعوا : الصلاة جامعة . فيقول كل ما بدا له ، وربما استشار بعد ذلك خاصته » . وهذه الشورى كانت كميلة بالحد من سلطان الخليفة المطلق وسير الاعمال الادارية فى طريق معتدل كما كانت فى التشريع والقضاء وسيلة الى الحق والعدل ، ولكن لم يسن قانون يلزم الخليفة بالشورى ، ويحول بينه وبين الاستقلال بالامر . وما جاء فى القرآن من قوله تعالى « وتساورهم فى الامر » ، وما وصف

الله به المسلمين من قوله سبحانه « وأمرهم شورى بينهم » لم يستفد منها وجوب الاستشارة ولا وجوب اتباع المستشارين لأن من العلماء سامحهم الله ، من قال ان الأمر بالتشاور للنسب لا للوجوب ، ومنهم من قال انه للوجوب ، ولكن لا يجب على المستشار أن يتبع رأى مستشاريه . وفى ظل هذه التاويلات هدم الشورى كثير من الخلفاء ، واستخدموا سلطاتهم المطلق فيما يريدون ، حتى قال عبد الملك بن مروان : من قال لى اتق الله بعد مقامى هذا ضربت عنقه . بعد أن كان عمر بن الخطاب يقول من رأى منكم أعوجاجا فليقومه .

كذلك لم يسن قانون يفص على من يعين منهم المستشارون ، بل ترك أمر الشورى والمستشارين للخليفة ان شاء استشار ، وان لم يشأ لم يستشر . وإذا استشار يستشير من يشاء ، فان كان راشدا استشار من يهتدى بهم ، وان غير راشد كان مستشاروه من شيعته .

الأساس الثالث . كان أكثر الولاة فى عهد الراشدين وأول عهد الأمويين مطلقى الحرية فى ولاياتهم ، يتصرفون فى شؤون ولاياتهم الإدارية الموضعية بما يرون ، ويخطررون الخليفة بما يطرا لهم من عظام الأمور ، فلم تكن اذ ذاك الحكومة مركزية ، وكانت كل ولاية كأنها مستقلة، فكان عمرو بن العاص فى مصر، ومعاوية فى الشام ، وسعد بن أبى وقاص فى العراق ولاة مستقلين ، أحرارا فى إدارة شؤون ولاياتهم بما يحقق المصلحة تحت اشراف رباسة

ال خليفة العليا ، ولكن هذا كما قدمنا مرجعه الى الخليفة وليس تطبيقا لقانون ، ولذلك لما اراد بعض الخلفاء تركيز الأعمال في يدهم حدوا من سلطة الولاة وحظروا على الوالى ان يبائر شؤونا معينة الا بعد عرضها عليهم ، وصارت الحكومة في بعض هذا العهد مركزية . فقد كان الحجاج بن يوسف امير العراق في خلافة عبد الملك بن مروان مطلق الحرية عام النفوذ في ولايته ، يملك كل ضروب التعزيز من قتل وحبس وضرب مبرح على ما يراه من الذنوب ، لا يعترضه الخليفة ولا غيره ، وفي عهد سليمان بن عبد الملك حدث هذه السلطة ، وفي عهد عمر بن عبد العزيز لما رأى ان الولاة أسرفوا في الجور واستخدموا اطلاق الحرية لهم في عنت الناس وشقائهم سلبهم هذا الاستقلال وقيد من حريتهم ، وحتم عليهم ان لا ينفذوا حدا من قتل أو قطع الا بعد عرض الأمر عليه وادنه بالتنفيذ .

الأساس الرابع : العناية باختيار الولاة والمعمال فانه في صدر هذا العهد عني الخليفة باختيار الأكفاء للأعمال ، ولم يصدر الاختيار عن مجاملة أو محاباة ، وقد وضع هذا الأساس رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعماله وأقواله ، ذلك بانه ولي ثلاثة أرباع عماله من بنى أمية وحوله العدد الكثير من رجالاته من بنى هاشم ، ولأنه لما سأل أبو ثر ان يوليه عملا لم يجامله بل رده ، وقال له يا أبا ثر انك ضعيف ، وانها أمانة ، ولما سأل الأشعريان ان يوليهما قال لهما في سرلحة أنا والله لا نولى على هذا العمل

أحدا سألوه ولا أحدا حرص عليه ، وروى عنه أنه قال من قلد رجلا على جماعة وهو يجد في تلك الجماعة من هو أرضى منه فقد خان الله ، وخان رسوله ، وخان المؤمنين .

فعلى هذا الأساس سار الخلفاء في صدر هذا العهد فاختاروا الأكفاء للأعمال قوة وخلقا ، فسارت إدارة الدولة في سبيل مستقيم ، وقد امتاز عمر في هذا الاختيار بفراسة صادقة وسياسة موفقة ، فكان يطيل التشاور والتحري قبل أن يعين العامل ، وكان إذا عين عاملا ثم علم من هو أغنى منه وأكفأ ، عزل الأول واستبدل به الثاني ، وكان عماله على بعدهم عنه وصعوبة المواصلات بينهم وبينه لا يخفى عليه حالهم ، لأنه يسأل عن سيرتهم كل واحد ويفتح بابه لكل متظلم ، وكان له في مراقبتهم ومصادرة أموالهم سياسة صارمة بنى بها بناء الدولة على أساس متين وكان لها الأثر المحمود في استقامة الأمر وانتظام الإدارة . ولهذا لما حيد عن هذا الطريق ، وأخذت بطائنة عثمان في وسط خلافته يجعلون اختيار العمال على أساس العصبية والمحاباة ، ساءت الحال واشتعلت نار الفتنة لأنه لا شيء ادعى إلى تثبيط العامل وإضاعة الأعمال من الشعور بالفسين والتفريق بين المتساوين لعوامل القرابة والمجاملة . وقد فصلنا القول في هذا في محاضرتنا « الموظفون في صدر الدولة الإسلامية » . وقد نشرت في العدد الثاني من السنة الأولى من مجلة « الموظف » .

على هذه الأسس كانت تعتمد الأعمال الإدارية في عهد

الصحابية ، ولقد نجحوا في ادارتهم اول عهدهم وساعدتهم النجاس  
الاداري على بسط الفتوح والاستعمار ، ورأى اهل مصر وافريقية  
والشام والعراق من ادارة هؤلاء البدو وعدلهم ما لم يروه من سياسة  
الرومان والفرس .

ولنذكر على سبيل المثال نظام الادارة المالية ، والادارة  
الحربية ، والنظام في تنفيذ الأحكام على هذا العهد .

### المالية :

قلنا انه على عهد رسول الله لم يكن للمسلمين بيت مال ، لان  
ايراد الدولة كان قليلا ولكل باب من أبواب الايراد سالب للصرف  
يستنفذه ولا يبقى فاضل ، فالزكاة وسائر انواع الصدقات بين الله  
مصارفها الثمانية في قوله سبحانه ، انما الصدقات للفقراء  
والمساكين ... والغنائم بين الله مصارفها في قوله ، واعلموا انما  
فنعمتم من شيء فان الله خمسته ... والفىء بين الله مصرفه في قوله ،  
ما ائنا الله على رسوله من اهل القسرى فله ... وسائر أبواب  
الايراد يصرف ما يرد منها في مصالح الدولة العامة على التفصيل  
الذى بيناه في السياسة المالية من كتابنا « السياسة الشرعية » .  
فكان الايراد يصرف في مصارفه من يومه ، وان بقى شيء بغير صرف  
حفظه الرسول في بيته وبيوت صحابته ، وفي عهد أبي بكر كان  
اذا ورد المدينة من بعض البلدان مال من موارد الدولة احضر الى  
مسجد الرسول ومنه يصرف في مصارفه الى ان اتخذ بيت مال  
بالسنح من ضواحي المدينة ، ولكن قل ان كان يدخر فيه شيء لان

ايراد الدولة فى عهد ابي بكر لم يزد كثيرا عما كان عليه فى عهد صاحبه ، وهو قد سار على خطة صاحبه فى اتفاق كل مال فى مصرفه من يومه ، ولهذا لما توفى ذهب عمر فى نفر من المسحابة لاستلام بيت المال فلم يجدوا فيه شيئا ، وفى عهد عمر لما اتسعت الفتوح وزاد ايراد الدولة وتعددت مصالحها العامة ، اتخذ ديوان الخراج لينتظم جميع حساب الدولة من وارد ومصرف .

وكلمة الديوان فى الاصل اسم للمكان الذى يحفظ فيه ما اتخذ لأجله . ثم أطلقت على مجموع السجلات الخاصة بالعمل والمكان الذى يجلس فيه القائمون بالعمل والضبط فيها .

وكلمة الخراج فى الاصل اسم لما يفرض ابتداء على الأراضى التى يقر عليها غير المسلمين ، ولذا تسمى الأرض الخراجية ، ثم أطلقت على كل ما يرد للدولة من أى مورد على سبيل التغليب ، ثم أطلق على النظام المالى من وارد ومصرف ، ومن هذا كتاب الخراج الذى كتبه القاضى ابو يوسف للخليفة هارون الرشيد . وهو خير دستور مالى اسلامى .

ويقال ان السبب فى اتخاذ عمر ديوان الخراج ان عامل البحرين أتاه يوما بخمسمائة ألف درهم فاستكثرها ، وجعل عليها حراسا فى المسجد ثم أشار عليه بعض من عرفوا فارس والشام ان يتخذ الديوان فاتخذها ، وكان ديوان الخراج فى المدينة بالعربية وعماله من كتاب قریش . وكان ديوان الخراج فى الشام بالرومية ، وفى العراق بالفارسية ، وفى مصر بالقبطية . والعمال القائمون



بالعمل فيها من البصارى والمجوس دون المسلمين ، لعدم معرفتهم لغة الديوان ونظم حسابه . واستمرت دواوين الخراج فى الولايات بلغاتها الى أن مهر العرب فى الكتاب والحساب فنقلوها جميعها الى لغتهم العربية ، وتم نقل ديوان العراق من الفارسية الى العربية فى خلافة عبد الملك بن مروان وامارة الحجاج بالعراق على يد صالح بن عبد الرحمن . وتم نقل ديوان مصر من القبطية الى العربية فى خلافة الوليد بن عبد الملك سنة ٨٧ هـ ، وامارة عبد الله بن عبد الملك بمصر على يد ابن يربوع الغزاري ، وتم نقل ديوان الشام من الرومية الى العربية فى خلافة الوليد بن عبد الملك على يد ابي ثابت سليمان بن سعد . ومن ذلك الحين كان ديوان المالية فى جميع الولايات الاسلامية باللغة العربية .

والنظام المالى الذى كانت تسير عليه الولايات فى ذلك العهد اساسه ان ميزانية كل ولاية مستقلة ، بحيث أن ما يرد من الموارد المالية فى الولاية يصرف منه ما تحتاج اليه مصارفها ، والفاضل يبعث به الى حاضرة الخلافة ليصرف فى الشؤون التى تعم الولايات جميعها ، بعد أن يدخر منه شيء للطوارئ ، يدل على ذلك ما فى خطط المقريزى من أن عمرو بن العاص كان يبعث الى عمر بالمال بعد حبس ما كان يحتاج اليه ، وقد استبطأ عمر فى بعض السنين خراج مصر ، فكتب الى عمرو : أما بعد فأتى ففكرت فى أمرك والذى أنت عليه ، فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيقة ، وقد أعطى الله أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحر ، وقد عاجلها

الفراغة وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم فمجبت  
من ذلك ، واعجب مما عجت منه أنها لا تؤدي نصف ما كانت  
تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير تحوط ولا جذب . فكتب اليه  
عمرو : لقد عملت لرسول الله وابن بعده فكننا بحمد الله مؤيين  
لأمانتنا حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا ، نرى غير ذلك قبيحا  
والعمل به سيئا ، قد نزهنا الله عن تلك الطعم الدنية والرغبة  
فيها . فكتب اليه عمر : انى لم اتدبك الى مصر اجعلها لك طعمة  
ولا لقومك ، ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن  
سياستك ، فاذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو منى  
للمسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون . فاجابه عمر :  
ان أهل الأرض استنظرونى الى ان تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين  
فكان الفرق خيرا من ان نخرق بهم فيصيروا الى بيع ما لا غنى بهم  
عنه .

ومن هذه المكاتبات يتبين مبلغ استقلال الوالى فى ادارة  
الشؤون المالية لولايته . وكانت كل ولاية تدخر فى بيت مالها فضلا  
تستخذه فى طارئ اذا طرأ ، فما كانت الصوائف تحمل كلها الى  
الحجاز ، بل يدخر بعضها فى بيوت الأموال بالشام والعراق ومصر ،  
وكان جند كل بلد وعمال الدولة فيها يقبضون اعطياتهم واجورهم  
منها .

واظهر حسنات الادارة المالية على هذا العهد انها ما خرجت  
عن سنن الموارد الشرعية فى باب الإيراد ، فما فرض على مسلم

او نهي من الضرائب غير ما فرضه الشرع من زكاة او عشر او جزية  
او خراج ، وما قدر المفروض من جزية او خراج الا على اساس  
العدل والمساواة ، ولقد قال عمر لعامله على خراج العراق ،  
لعلكما كلتما اهل عملكما مالا يطيقون ، فقال احدهما لقد تركت  
فضلا ، وقال لآخر لقد تركت الضعف ، فقال عمر اما والله لئن بقيت  
لارامل اهل العراق لادعنهم لا يفتقرون الى امر بعدي . وهذا  
عمرو بن العاص احتمل شدة عمر ولم يعدل عن الرفق ولم يضطر  
الناس الى بيع حاجياتهم ، وكذلك كان الصنف في المصارف على  
سبيل العدل ، فما أهملت مصلحة ولا منع ذو حق من حقه  
ولعنائهم بالشؤون المالية كثيرا ما كان الخليفة يختار للولاية وزيرا  
لما يثق به واليها العام ويختاره من خيرة صحبه ، كما قال عمر لاهل  
العراق : وقد جعلت على ماليكم عبد الله بن مسعود وآثرتكم به  
على نفسي ، بل كان بعض الخلفاء يعين عاملا خاصا للمصنقات وآخر  
للخراج ، وكان العمال الماليون موضع الرقابة من الخليفة والوالي ،  
يحاسبونهم ويصفون للشكاوى ضدهم ، واظهر ما يدل على حسن  
الادارة المالية في عهدهم كثرة الايراد والقيام بالمصالح العديدة  
وزيادة الصوامي المخزنة في بيت المال . وفي كتاب الخراج للقاضي  
ابي يوسف ارقام وآثار تنطق بما نقول .

### الحريصة :

القائد العام لجيوش المسلمين هو رسول الله وخلفاؤه من  
بعده ، وقد قاد رسول الله الجيش بنفسه في ست وعشرين غزوة ،

أما سائر سراياه فقد أناب عنه في قيادتها بعض أصحابه ، وأما خلفاؤه فما قاد أحد منهم الجيش بنفسه إلا في حال نادرة ، كما تولى على بن أبي طالب قيادة الجيش في بعض حروبه ، وذلك لأن أعمال الخليفة بعد اتساع الدولة الإسلامية كانت لا تمكنه من تولى قيادة الجيش ، فكان ينبغي عنه من يختاره من أهل النجدة والشجاعة . وفي عهد الرسول وأبي بكر كان المسلمون كلهم جندا يتقاتلون دفاعا عن الدين وأهله ودعوتهم ، ولم تختص الجندية بفئة معينة منهم ، ولم يفرض للجنود عطاء مقرر في بيت المال ، بل كان عطاؤهم هو نصيبهم مما غنموه يقسم بينهم بتفضيل الفارس على الراجل حسب ما قرره الشريعة في قسمة الغنائم ، وأما في عهد عمر فقد نظم الجندية من وجوه . أولا : خص الجندية بفئة خاصة من المسلمين ، والى الفيالق نصير فلسطين جندا ، والجزيرة جندا ، وقرنين جندا ، وصار كل جنود في الجزيرة أو الشام أو العراق يتألف من مقاتلة المسلمين ، ولكن إذا دعت الحاجة إلى الزحف صارت الجندية جبرية على الكلفة ، وسار الناس بقضهم وتضيضهم حتى النساء والأولاد . ثانيا : اتخذ ديوانا للجنود حصر فيه جنود كل إمارة وأعطيتهم وكل ما يختص بهم وضعه له باللسان العربية كتاب من قریش وهم عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم في ٢٠ سنة هـ والذي دعاه إلى وضعه عنايته بأن يتعرف من أحصاء جنود كل وجه من تأخر منهم عن وجهه ، وكان للمتأخر ينادى عليه في مسجد حبه بأنه تخلف ، وهذه وصمة كان

جراها العربى امضى من ضربة السيف . **ثالثا** : رتب للجند بعد احصائهم ارزاقا من بيت المال ، ولم يكن لهم فى عهد الرسول وابى بكر عطاء مقرر كما قدمنا ، وما كان الجند يجعلون كلهم فى الثغور بل يترك بعضهم فى البلاد يكونون على استعداد للوثبة عند اول اشارة ، وكان لكل جند عرفاء يلون امور الجند ويقبضون اعطياتهم ويوزعونها عليهم ، وكانت اعطيات كل جند تصرف لهم من البلد الذى نزلوه . وفى عهد معاوية ضاعف عطاء الجند ، ووقت اوقاتنا لتناولهم ارزاقهم . وادخل عدة اصلاحات فى نظام الجيش ، وعنى بالجيش البحرى وسفنه عنانيه بالجيش البرى ، والذى حمه على ذلك غزوه للروم وحمانيه ثغور البحر الابيض المتوسط حتى كان عدد سفنه فى فتح قبرص ورودس ١٧٠٠ سفينة . قال الأستاذ محمد الخضرى عليه رحمة الله فى ص ٥٩ ج ٣ « اما تعبئة الجيوش فقد نالوا منها حظا عظيما ، فبعد ان كانت العرب تحارب فى جاهليتها بطريقة الكر والفر راي قواد الجنود من المسلمين ان هذا النظام لا يصلح فى حروب الامم المنظمة ، فربطوا مسير الجنود بعضهم ببعض ، حتى يكون الصف متضامنا وليس لاحدهم ان يتأخر عن صفه او يتقدم عنه ، وكان للجيش مقدمة تكون فى الامام ، وهى التى تبدأ المناوشات وتتعرف الطرق وترتاد المواضع ، وتقلب وهو وسط الجيش وفيه امير الجند ، وجناحان ، وساقه ، ولكل فرقة امير ياتمر بأمر القائد . وكانوا يجعلون على الفرسان خاصة اميرا ، وكان لهم الشأن فى الاحتفاظ بخطوط رجعتهم حتى لا يؤثروا

من خلفهم ، وكانوا يحفرون من البيئات جهدهم » .

وكان الجند فى ميدان القتال تحت امرة اميرهم وفى الغالب كان امير الجيش له فى جيشه ولاية عامة تشمل تدبير شؤونهم الحربية والمالية ، والفصل فى خصوماتهم ، وامامتهم فى الصلاة وفى غير الغالب كان امير الجيش يفوض اليه تدبير امور الجيش من الوجة الحربية فقط ، اما سائر شؤونهم من قضاء وامامة وغيرها فيعين لها عمال يقومون بها ، واما الجند فى غير الميدان ممن يحرسون الثغور ويحافظون على امن الناس فكانوا تحت امرة ولاية الولايات .

#### نظام تنفيذ الأحكام :

قلنا ان السلطة القضائية فى هذا العهد كانت مشتركة بين الخلفاء والولاة وبين القضاة ، فكانوا كلهم قضاة ، ولكن اخص باسم القاضى من يحكم فى الشؤون المدنية وفيما يسمى الاحوال الشخصية ، وكان القاضى لا يحكم فى الحدود والمقويات ، بل هذا من اختصاص الخلفاء والولاة الا اذا جعل له الخليفة النظر فى بعضها لثقته بكناعته ، كما جعل معاوية لقاضى مصر سليم بن عتر النظر فى الجراح ، وكما اشرك عبد الملك قاضيه ابا ادريس الأوردى فى نظر المظالم . فما كان يصدره الخلفاء والولاة من قتل او قطع او حبس او اى حد او تعزير او فصل فى اى مظلمة كانوا ينفذونه بأنفسهم ويمن يعهدون اليه بالتنفيذ من رجالهم ، وما كان للتنفيذ رجال معينون لا فى عهد الرسول ولا فى صدر عهد الصحابة

لأن المسلمين كانوا كلهم جندا ، ويعتقدون أن الحسد إذا وجب  
فنتفيذه واجب على كل مسلم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر . قال السائب بن يزيد ، كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول  
الله وأمرة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا  
وأرجلنا وأرديتنا حتى كان آخر أمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا  
عتوا وفسقوا جلدوا ثمانين . وقد نقل السيد الكتاني في كتابه  
الترتيب الادارية او نظام الحكومة النبوية ج ١ ص ٣١٣ عن ابن  
العربي ان ايجاب الحدود كان للقضاة . واستيفاءها جعله  
الرسول لقوم منهم على بن أبي طالب ومحمد بن مسلمة ، وليس  
في هذا ما يخالف ما قررناه لأن القضاة في عهد الرسول كانوا  
هم الولاة ، ويدخل في اختصاصهم ايجاب الحدود . ولأن مستوفى  
الحدود هم من يعهد اليهم بالتنفيذ ، ومنهم على وابن مسلمة ،  
ومنهم غيرهما ، وقد روينا من قبل أن رسول الله قال في قضية  
« واغد يا انيس الى امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها » . وأما  
ما كان يصدر من القضاة من الأحكام المدنية وأحكام الاسرة فكانت  
في الغالب لا تحتاج الى تنفيذ لأن المتقاضين كانوا ينفذونها من  
تلقاء انفسهم ، لأنها اشبه بالفتاوى ، والتقاضى فيها اشبه  
بالاستفتاء او التحكيم ، وإلى هذا إشارة أبي الحسن الماوردي  
بقوله ان القضاء في هذا العهد كان توضيحا لأمر مشتبهة فمتى  
وضح لهم بالقضاء ما اشتباه عليهم انقادوا للترامه ، وإذا شذ  
منهم من لم ينفذ من تلقاء نفسه حكم القاضي ففي بعض الاحيان

كان القاضي يعمل بنفسه على تنفيذ حكمه سواء بالوعظ أو الزجر ، وأحيانا كان يستعين بالوالى على التنفيذ ، وقد رأينا فيما نقلنا من قضية هذا العهد أن عليا قضى ونفذ قضاءه ، وإياسا قضى قضاءه ، وكذلك فعل كثيرون غيرهما من قضاته وقد قدمنا فى ملحوظاتنا على السلطة القضائية فى هذا العهد أن عسدم سن قانون يلزم الولاة والعمال بتنفيذ احكام القضاة أدى فيما بعد الى اضعاف قيمة هذه الاحكام ، وضعف سلطان القضاة ، لأنه لما ضعف سلطان الدين وخربت الذمم واسرف الناس فى التجاحد والتخاصم ، لم تعد حاجتهم الى مجرد فتاوى وانما صارت حاجتهم الى حكم تكفل تنفيذه قوة ، وهذه الحاجة ظفروا بها عند الولاة عند القضاة ، ولهذا ضاق اختصاص القضاة وصارت قيمة احكامهم على قدر صلتهم بالوالى ورضاه عنهم ، وفى سبيل اكتساب هذا الرضا وتوثيق هذه الصلة زل كثير من القضاة .

والكلمة العامة الختامية أن الادارة الاسلامية فى هذا العهد اُسست على اسس عادلة ورجال الدولة ادوا واجبهم خير اداء سواء فى التشريع أو القضاء أو الادارة ، وما كان انتصار قانتهم فى ميادين الجهاد اروع من انتصار سياستهم فى ادارة شؤون البلاد ، وليس اذل على هذا من امتداد الفتوح والاستعمار الى اطراف بعيدة فى زمن قصير فانه لم يكد يتم القرن الأول الهجرى حتى كانت الدولة الاسلامية تنتظم الحجاز ، والعراق ، والجزيرة ، وأجناد الشام ، ومصر ، وأفريقية ، وبلاد الأندلس ، ولو لم تشمل



نار الحرب الداخلية بين على ومعاوية وبينهما وبين الخوارج ، ولو لم تكن صفوة الجيش الاسلامى فى تلك الحروب وخاصة فى سهل صفين ، لكانت نتائج الفتح الاسلامى على ذاك العهد اعظم واخطر والله فيما قدره حكمة بالغة .

### ٣ — عهد التدوين والائمة المجتهدين

هذا العهد يبتدىء بابتداء القرن الاول الهجرى . وينتهى بوقوف حركة التشريع الاسلامى وشيوع القول بسد باب الاجتهاد ووجوب تقليد واحد من الائمة السالفة وذلك بالتقريب فى اوائل القرن الرابع الهجرى فان آخر من عرفوا بالاجتهاد المطلق وكان له مذهب واتباع فيما نعلم هو محمد بن جرير الطبرى وهو متوفى سنة ٣١٠ هـ .

وهذا العهد هو العهد الذهبى للدولة الاسلامية وهو عهد ثرائها ونشاطها ونضوجها وانتاجها فى مختلف شؤون الحياة ومبادئها . ففيه تكونت الثروة التشريعية التى يعيش بها المسلمون حتى الآن اغنياء . وفيه نبغ من رجال التشريع ائمة عديدون بنوا فى الفقه الاسلامى مجدا خالدا الذكر محمود الأثر . وفيه وضعت قواعد القضاء ونظمه واشتهرت افاض من رجاله . وفيه تعاونت قوى المسلمين العقلية والمادية على مواصلة الفتوح فى مسادين العلم والسياسة . فبينما كان قواد الجيوش الاسلامية يفرحون بنصر الله ويبثون دعوة الاسلام بين مختلف الأمم حتى رفعوا العلم

الاسلامى على حدود الصين شرقا وعلى جبال البرانس غربا كان علماء المسلمين فى مختلف الأمصار يوالون فتوحهم العلمية ويجنون أطيب ما تنتجه العقول والقرائح وخاصة فى العلوم الدينية . وكانت المساجد الجامعة فى المدينة ومكة والكوفة والبصرة وبغداد ودمشق ومصر والقروان وقرطبة معاهد تهوج بحركة علمية أنتجت للمسلمين خيرة العلماء وأفضل المؤلفات .

وستبين من بحوثنا فى التشريع والقضاء والتنفيذ لهذا العهد صورة من نواحي نشاطه ونضوجه .

### التشريع فى هذا العهد :

ليس فى المستطاع ان يستوعب الباحث بحوث التشريع كلها لهذا العهد فى مقال ، فانها كثيرة واستقصاؤها عسير ، ولذا قصرت مقالى على أهم هذه البحوث وهى :

- ١ — من تولوا سلطة التشريع فى هذا العهد .
- ٢ — خطتهم فى التشريع ومنشأ انقسامهم الى مذاهب .
- ٣ — ما طرا على المصادر التشريعية الاسلامية فى هذا العهد .
- ٤ — أشهر النتائج التشريعية فيه .
- ٥ — مقارنة بين هذا العهد والعهد السابق له وملحوظات عامة .

وقبل البدء فى هذه البحوث ابين بالإيجاز المراد من كلمة التشريع وكلمة الاجتهاد ازالة لشبهة عرضت لبعض الأذهان على

اثر نشر المقالين السابقين في عهد الرسول وعهد الصحابة .

تطلق كلمة التشريع ويراد بها أحد معنيين أحدهما إيجاد  
شرع مبتداً وثانيهما بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة .

فالتشريع بالمعنى الأول في الإسلام ليس إلا الله فهو سبحانه  
ابتدأ شرعاً بما أنزله في قرآنه ، وما أقر عليه رسوله ، وما نصبه  
من دلائله ، وبهذا المعنى لا تشريع إلا الله .

وأما التشريع بالمعنى الثاني وهو بيان حكم تقتضيه شريعة  
قائمة ، فهذا هو الذي تولاه بعد رسول الله خلفاؤه من عتقاء  
صحابته ثم خلفاؤهم من فقهاء التابعين وتابعيهم من الأئمة  
المجتهدين ، فهؤلاء لم يشرعوا أحكاماً مبتدأة وإنما استمدوا الأحكام  
من نصوص القرآن أو السنة وما نصبه الشارع من الأدلة وما قرره  
من القواعد العامة . فمن استنبط منهم حكماً بواسطة القياس مثلاً ،  
فهو لم يشرع حكماً مبتدأً وإنما اجتهد في تعرف علة الحكم المنصوص  
عليه وعدى الحكم من موضع النص إلى موضع اشترك معه في  
الوصف الذي هو مناط الحكم وهو العلة ، فهو باجتهاده استنبط  
له أن النص يشمل موضعين ، الموضع الظاهر فيه ، والموضع الذي  
يشارك معه في علة الحكم .

كذلك لفظ الاجتهاد يطلق مراداً به أحد معنيين أحدهما استنبط  
الجهد في تعرف الحكم الشرعي من دليله أيا كان الدليل فيشمل  
ما يفهمه المجتهد من النص وما يستنبطه بالقياس وما يستنبطه من

قواعد الشرع العامة كسد الذرائع ودفع الحرج والعمل بالمرسل من المصالح ، وثانيهما : نعرف حكم ما لم ينص عليه بواسطة قياسه على المنصوص على حكمه فالاجتهاد بهذا المعنى يرادف القياس والاحكام الاجتهادية بهذا المعنى خاصة بالاحكام المستنبطة بواسطة القياس ، وهذا المعنى هو المراد فى مثل قول معاذ بن جبل لرسول الله ان لم اجد فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله اجتهد رايى . اما المعنى الاول فهو عام والاحكام الاجتهادية بمقتضاه تنتظم كل نتائج جهد المجتهد فى النصوص وفى غيرها من الأدلة الشرعية وهو مرادنا عند الاطلاق .

### من تولوا سلطة التشريع فى هذا العهد :

بينما انه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه فى تولي سلطة التشريع الاسلامى اولو العلم من فقهاء صحابته الذين تفرقوا فى الامصار الاسلامية تبعا لحركة الغزو والفتوح وبث الدعوة . وبقي منهم فى الحجاز عدد كثير .

فكان فى كل مصر اسلامى منهم واحد او اكثر يعلمون الناس كتاب الله وسنة رسوله ويجتهدون رايهم فيما لم يفسره كتاب ولا سنة واليه مرجع المسلمين فى شؤونهم التشريعية . وكان موسم الحج فى كل عام موعدا لتلاقيهم وفرصة لتدارسهم وتبادلهم الراى والرواية ، وبهذا كان رجال السلطة التشريعية من الصحابة على اتصال مع بعد ما بين بلدانهم وصعوبة طرق المواصلات بينهم .

التف حول هؤلاء المفتين من الصحابة فى كل مصر اسلامى

لازمهم وحفظوا عنهم القرآن ورووا ما حفظوه من السنة ووقفوا على فتاويهم فيما نزل بهم من الحوادث . وعلى الجملة اخذوا عنهم علمهم وما استقرأ في صدورهم من سر التشريع وفقه الاسلام ، وصار هؤلاء التلاميذ فقهاء التابعين ، ومنهم من شارك اساتذته من الصحابة في الفتيا مثل سعيد بن المسيب وعلقمة بن قيس فقيس كان سعيد يفتي بالمدينة في حياة بعض المفتين من الصحابة وكان علقمة يفتي بالكوفة في حياة عبد الله بن مسعود . فلما انقرض الصحابة ولم يبق من اهل الفتيا منهم من يرجع اليهم المسلمون في شئون التشريع كان هؤلاء التلاميذ من فقهاء التابعين خلفاءهم .

وقد التف حول هؤلاء الفقهاء من التابعين تلاميذ لازمهم واخذوا عنهم القرآن والسنة وفتاوى الصحابة وتعلموا علمهم ووقفوا على ما عندهم . وهؤلاء التلاميذ من فقهاء تابعي التابعين خلفوا اساتذتهم بعد انقراضهم . وهكذا كان رجال الفقه والتشريع طبقات . ورجال كل طبقة هم تلاميذ لسلفهم واساتذة لخلفهم فتمثلت حركة التشريع الاسلامي باتصال هذه الحلقات في سلسلة رجاله وتوارث المسلمون الرجوع الى هؤلاء الرجال في الاستفتاء طبقة بعد طبقة .

يتجلى هذا الاتصال بنظرة تاريخية في طبقات رجال الفتيا والتشريع بمختلف الامصار الاسلامية على هذا العهد . في المدينة كان رجال الفتيا والتشريع بعد الرسول عدة من

فقهاء الصحابة ، من أشهرهم الخلفاء الراشدون وعائشة أم المؤمنين ، وأبى بن كعب ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن ثابت . وأكثر من حفظت عنهم الفتيا من هؤلاء عمر وابنه عبد الله وزيد بن ثابت الذين كانوا يعدون أساتذة التشريع بالمدينة .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من فقهاء التابعين ، من أشهرهم فقهاء المدينة السبعة وهم سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعسرة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر . وخارجة بن زيد بن ثابت ، وسليمان بن يسار ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من فقهاء تابعي التابعين ، ومن أشهرهم ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريقة الراى ، ومحمد بن شهاب الزهرى ، ويحيى بن سعيد .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم ، من أشهرهم مالك بن أنس ونظراؤه ، ولهذا كان سند المذهب المالكى فى الأكثر مالك بن أنس من ربيعة بن عبد الرحمن وأقرانه عن سعيد بن المسيب وأقرانه عن عبد الله بن عمر وأقرانه عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفى مكة كان استاذ الفقه والتشريع ومعلم القرآن ورواية السنة عبد الله بن عباس .

وعنه أخذ تلاميذه وخلفاؤه من فقهاء التابعين ، ومن أشهرهم

مولاه عكرمة ، ومجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبي رباح .  
وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من تابعي التابعين ، من  
أشهرهم سفيان ابن عيينة ، وشيخ الحرم ومفتيه مسلم بن خالد  
الزنجي .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم ، من أشهرهم محمد بن  
أدريس الشافعي الذي تفقه أول حياته في مكة بمسلم بن خالد  
وسفيان بن عيينة فكان سنده بمكة عن سفيان بن عيينة ومسلم بن  
خالد وبالمدينة عن مالك وبالعراق عن فقهاءه وبمصر كذلك .

وفي الكوفة كان رجال الفتيا والتشريع بعد الرسول على بن  
أبي طالب في بعض سنتي حياته ، وأبا موسى الأشعري ، وعمار بن  
ياسر ، وعبد الله بن مسعود . ولكن عبد الله بن مسعود هو أكثر  
من حفظت عنه الفتيا فيها لأنه لما أنشأها عمر سنة ١٧ هـ بعث إليها  
عبد الله بن مسعود معلما ووزيرا فبنى داره بجانب المسجد وأخذ  
في تعليم الناس كتاب الله ، وما حفظه من سنة رسوله ويجتهد  
فيها لا نص فيه على ضوء ما فقهه من روح التشريع وما قرأ في  
نفسه من مشافهته صاحب الشريعة فكان هو استاذ التشريع  
بالكوفة ومصدر فقه أهل العراق .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من فقهاء التابعين ، من  
أشهرهم علقمة ابن قيس النخعي ، والأسود بن يزيد النخعي .  
ومسروق بن الأجدع ، والقاضي شريح بن الحارث . والقاضي  
عامر بن شراحيل الشعبي .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم ، من أشهرهم إبراهيم بن يزيد النخعي وهو استاذ حماد بن أبي سليمان الذي تفقه به أبو حنيفة النعمان بن ثابت وأقرانه ولهذا كان سند المذهب الحنفي في الأكثر .

أبو حنيفة . عن حماد . عن إبراهيم بن يزيد . عن خاله علقمة . عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله .

وفي البصرة كانت الفتيا لمن بها من فقهاء الصحابة ، من أشهرهم أنس بن مالك وأبو موسى الأشعري .

وعنهم أخذ خلفاؤهم من التابعين ، من أشهرهم قتادة والحسن البصري ومحمد بن سيرين ، وعن هؤلاء أخذ كثيرون .

وفي الشام كانت الفتيا لمعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء .

وعنهم أخذ تلاميذهم من فقهاء التابعين من أشهرهم عبد الرحمن بن غفم الأشعري ، وأبو إدريس الخولاني ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز .

ومن هؤلاء أخذ تلاميذهم من تابعيهم ، من أشهرهم عبد الرحمن الأوزاعي أمام أهل الشام ومعاشر أبي حنيفة ومالك ومناظرهما .

وفي مصر كانت الفتيا لكثير من الصحابة الذين اشتركوا في



فتحتها ، ولكن الذى اقام بها بعد الفتح زمنا طويلا واخذ فى تعليم المسلمين كتاب الله وسنة رسوله هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، فهو اول اساتذة الفقه والتشريع بمصر ، وهو كعبد الله بن مسعود فى الكوفة وعبد الله بن عمر فى المدينة وعبادة ومعاذ بالشام .

وعنه اخذ كثير من فقهاء التابعين ، من اشهرهم مفتى مصر يزيد بن حبيب ، ابوه من اهل دنقله ونشأ بمصر وكان مرجع المسلمين بمصر فى الافتاء بعد استاذة عبد الله بن عمرو .

وعنه اخذ كثير من تلاميذه وخلفائه ، اشهرهم الامام الليث بن سعد امام الفقه بمصر ، واقرانه من بنى عبد الحكم .

وعن هؤلاء اخذ محمد بن ادريس الشافعى لما هبط مصر فى آخر حياته نزىلا على بنى عبد الحكم .

ولم يكتسب هؤلاء الرجال فى اية طبقة من طبقاتهم سلطة التشريع والافتاء من تولية الخليفة او الوالى ، وانما وثق المسلمون بهم واطمئنوا الى علمهم فرجعوا اليهم وهم تصدوا لافئاتهم وكان الاساس الاول لهذا الوثوق اعتقاد المسلمين ان مشافهة الصحابة للرسول ومشاهدتهم عهد التنزيل ووقوفهم على اسرارهم يجعلهم مديرين ان يرجع اليهم فى شؤون التشريع . وكذلك شأنهم فى التابعين الذين شأنوا هؤلاء الصحابة وتابعى التابعين وهكذا فكما كان رجال كل طبقة يورثون تلاميذهم علمهم كانوا يورثونهم ثقة المسلمين بهم . وكانت مواهب هؤلاء الرجال وسيرتهم وتورعهم

مما يزيد ثقة المسلمين بهم ويجعلهم مرجعا لمن اراد تعرف حكم الله في حادثة ، سواء اكانوا من الحكام ام من المحكومين

وما قيل في ترجمة مثل يزيد بن حبيب مفتي مصر من ان يزيد احد ثلاثة مثل عمر بن عبد العزيز الفيا اليهم بمصر ، فالظاهر ان المراد من هذا ان الخليفة عمر بن عبد العزيز اعرب في مناسبة ما عن تقديره لهم وانهم اهل لرجوع الناس اليهم ، لا انه عينهم للافتاء وجعل لهم هذا الحق وحدهم ، فهو من قبيل التقدير لا التعيين كما كان ابن عباس اذا حج اهل الكوفة وسالوه يقول لهم اليس فيكم سعيد بن جبير ، فهذا ليس تعيينا لسعيد بن جبير في الافتاء وانما هو تقدير له وبيان انه اهل للاستفتاء منه .

وهؤلاء الذين تولوا مهمة التشريع الاسلامي في هذا العهد وتصدوا لافتاء المسلمين بعد انقراض رجال الطبقة الاولى من علماء الصحابة وكبار الفقهاء من التابعين كانت لهم في عالمهم التشريعية ظاهرتان .

في اول هذا العهد اي في الثلث الاول من القرن الثاني الهجري بالتقريب كان كل مجتهد راسا مستقلا . يؤدي واجبه منفردا . ولا يفتي الا اذا استفتى في حادث وقع . ولا يسدون فتاويه ولا فتاوى غيره . والناس مخيرون في الاخذ بفتوى اى مفت منهم . وكل مسلم يتبع ما فيه تخفيف على نفسه وفي اختلافهم رحمة واسعة . وكان الفقه الاسلامي على هذا العهد

ليس علما ولا فنا وانما هو مجموعة احكام جاءت فى القرآن  
والسنة . واحكام اتفقت عليها كلمة علماء الصحابة . وقد تضاف  
الى هذه المجموعة بعض فتاوى لواحد او اكثر من الصحابة  
رضيها المجتهد لقوة دليلها . والى هذه المجموعة يرجع عند  
الحاجة فقط سواء كانت حاجة لفرد او لجمع فى عبادة او معاملة  
او غيرها .

فاما فيما بعد اول هذا العهد اذ صار التشريع لطبقة مالك ،  
وربيعة الراى ، وابى حنيفة ، والثورى ، والليث بن سعد ،  
ومحمد بن ادريس الشافعى ، وعبد الرحمن الأوزاعى واضرابهم،  
فقد طرأت عوامل أدت الى اختلاف المسالك التشريعية لهؤلاء  
المجتهدين وذلك لاختلافهم فى تقدير بعض المراجع التشريعية ،  
فمنهم من يعمل بخبر الواحد ، ومنهم من يلتزم التواتر او الشهرة،  
ومنهم من لا يخرج عن فتاوى الصحابة فى المسألة ، ومنهم من  
لا يلتزمها ولاختلاف نزعتهم فى تفهم النصوص فمنهم ظاهرية تنف  
عند ظواهر النصوص ومنهم غير ظاهرية وهؤلاء منهم اهل حديث  
ومنهم اهل راى .

ومن هذا الاختلاف فى المسالك التشريعية صارت للتشريع  
والاجتهاد طرق مختلفة واصول خاصة ، وبهذا تكون من رجالات  
التشريع احزاب وجماعات ، كل حزب يتألف من عدة مجتهدين ،  
لكل واحد منهم رايه ومذهبه ، ولكن تجمع بينهم وحدة النزعة  
والرجوع الى اساس واحدة اتفقوا على تقديرها والعمل بها ،

وزعيم كل حزب هو أكبر مجتهديه سنا ، ومنه ومن تلاميذه  
وأصحابه تتكون جماعته ، ومن آرائهم يتكون مذهبه .

فأبو حنيفة وأصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن  
الهذيل كل واحد منهم اجتهد وأفتى براه ، وكل منهم مجتهد  
مطلق له ملكة استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها ، وما تسد  
أبا حنيفة أصحابه لا في أصول التشريع ولا في فروعها ، ولكن  
لما لازموا وتفقهوا به وقصدوا آراءه لقوة دليلها عنوا بنشرها  
وضبطها وبيانها والاحتجاج لها وخلصوا آراءهم بآرائه بحيث لو  
لم يخلطوها لكان لكل منهم مذهب منفرد عن مذهبه ، وأطلق على  
مجموعة هذه الآراء مذهب أبي حنيفة نسبة إلى زعيم الجماعة  
وشيوخهم .

وكذلك شأن مالك بن أنس وأصحابه مثل ابن القاسم وابن  
وهب وابن عبد الحكم وأشهب وأضرابهم . وشأن محمد بن  
ريس الشافعي وأصحابه مثل البويطي والمزني والربيع  
وأضرابهم .

ولما انقسم رجال التشريع إلى هذه الأحزاب والجماعات  
صار لكل حزب زعيم يناصره أصحابه سرت روح المنافسة  
لتشريعة بين هؤلاء الأصحاب واتجهت العقول إلى المفاضلة  
بين الآراء والموازنة بين أدلتها وجرت من أجل ذلك عدة مناظرات  
بالمشاهدة والمكاتبه كشفت عن وجوه من البحث العميق والنظر

البعيد . يتجلى ذلك بأجلى وضوح فى المناظرات التى دونها  
محمد بن ادريس الشافعى فى كتابه الأم وفى كتابه المسمى الرد على  
محمد بن الحسن . وفيما كتبه الامام ابو يوسف فى كتابه الذى دون  
فيه ما اختلف فيه ابو حنيفة وابن ابى ليلى فقد فكر ما رآه هذان  
الامامان وانتصر لأحدهما فى مسألة وللآخر فى أخرى وربما رأى  
فى بعض المسائل غير رأيهما . وقد روى الشافعى هذا الكتاب  
فى الأم وبعد عرض الآراء لهؤلاء الأئمة أبى حنيفة وابن ابى ليلى  
وأبى يوسف يرجح أحدها وربما رأى غيرها (١) ، وفى كتاب  
أبى يوسف المسمى سير الأوزاعى وقد دون فيه مسائل فى باب  
الجهاد اختلف فى جوابها ابو حنيفة والأوزاعى وانتصر فى أكثرها  
لأبى حنيفة وقد رواه الشافعى فى الأم وانتصر فى أكثر المسائل  
للأوزاعى (٢) .

وقد كان لهذه المناقشات والمناظرات اثران ، الأول أنها  
ربت ملكة الفقه فى نفوس رجال التشريع وصار الفقه الإسلامى  
علما بأصول وقواعد واتجهت هذه الملكات الى استخراج كسل  
ما يمكن استخراجه من الأحكام لما وقع من الحوادث ولما يحتمل  
وقوعه حتى يقال إن أبى حنيفة أول من استنبط أحكاما لحوادث

---

(١) اقرا امثلة من هذه الخلافات فى ٢٨٧ وما بعدها من  
كتاب تاريخ التشريع الإسلامى للمرحوم محمد الخضرى .  
(٢) اقرا امثلة من هذه الخلافات فى ٢٩٧ وما بعدها من  
كتاب تاريخ التشريع الإسلامى للمرحوم محمد الخضرى .

لم تقع ، وعن هذه الملكات نشأت الثروة الفقهية العظيمة في مختلف المذاهب الإسلامية .

الثاني : أنها نبقت منها فكرة التشيع للرأى والانتصار لصاحبه ، وما كان من هذا ضرر لو استمر انتصارا بالبحث وبترجيح وجهة النظر كما ناصر أبا حنيفة أصحابه بالاحتجاج وبين وجوه الاستدلال وكما صنع أصحاب كل زعيم بأرائه ولكنه تطور الى ان صار انتصارا يحضى القوة او بمجرد التحزب والمتابعة من غير نظر في دلييل او بحث في وجهة ، قال في الهداية « والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس بناء على امر الخلفاء العباسيين فانهم كتبوا في مناشيرهم ان يصلى الناس صلاة العيد بمذهب جدهم . واما المذهب فقول ابن مسعود رضى الله عنه » . وروى المقرئى في خطبه انه لما ولى اسماعيل بن اليسع الكوفى قضاء مصر وكان من مذهبه ابطال الاحباس « عدم لزوم الوقف » كتب الليث بن سعد الى الخليفة المهدي يقول له يا امير المؤمنين انك وليتنا رجلا يكيد سنة رسول الله بين اظهرنا مع اتنا ما علمنا عليه في الدينار والدرهم الا خيرا فكتب الخليفة بعزله .

وهذا الانتصار بقوة الخليفة او بمجرد التحزب للقاتل كان اول بذرة بذرت لشل حركة الاجتهاد ووقوف نمو التشريع ، فان انتصار كل مذهب انصرفوا عن النظر في الأدلة الشرعية واستخراج الأحكام منها وعكفوا على اقوال من شايعهم ووقفوا

من هذه الأقوال موقف الأئمة من النصوص بحيث إذا وجد رأى فى المسألة كان بمنزلة نص فيها ولا تكون إذن موضع نظر واجتهاد ، وانتقلت جهود رجال التشريع الى جهود مذهبية بعد ان كانت جهودا استقلالية . ومن هذا قسموا رجال التشريع الى طبقات ، طبقة المجتهدين المطلقين كالأئمة الأربعة وأنصارهم وأصحابهم الأولين ، وطبقة المجتهدين فى المذهب ، وطبقة المجتهدين فى المسائل الذين يستنبطون الأحكام فيما لا نص فيه عن زعماء المذهب ، وطبقة أهل التخريج الذين يستخرجون علل الأحكام وبواسطته يقدرّون على تفصيل قول مجمل وبيان حكم محتمل ، وطبقة أهل الترجيح الذين يرحون بعض الروايات على بعض من جهة الرواية أو الدراية ، وطبقة المقلدين .

وسنفصل القول فى هذه الطبقات فى بحثنا فى الآثار التشريعية لهذا العهد . وانما أردنا بالإشارة اليه هنا ان نبين أن رجال التشريع فى آخر هذا العهد صارت جهودهم مذهبية محصورة فى أقوال الأئمة لا فى الأدلة الشرعية ، ومن هذا بسدا الانتاج التشريعى يضعف لأن معين الأدلة التى نصبها الشارع معين لا ينتضب والمستمد منه يستزيد ولا كذلك حال أقوال الأئمة . وبدأت فكرة توجيه العناية الى تأييد الراى والانتصار للمذهب بالحق وبغير الحق حتى ادى الى التعسف فى تأويل بعض النصوص والى الأخذ ببعض أحاديث غير صحيحة والطعن فى بعض أحاديث صحيحة وادى الى أن قال أبو الحسن الكرخى من

كبار فقهاء الحنفية « اذا خالف النص قول أصحابنا فهو محمول على النسخ أو التأويل » ، وادى الى اتساع مسافة الخلف بين رجال التشريع وتبادلهم الطعن والتجريح حتى وصل الامر الى ان يوضع من مسائل الاستفتاء هل يجوز تزوج الحنفى بالشافعية ويكون الجواب نعم قياسا على الذمية .

فالتنافس المذهبى فى التشريع كما انتج للمسلمين خيرا كثيرا خلف فيهم شرا كثيرا وسيتبين هذا بالتفصيل فى الكلام فى عهد التقليد .

### خطتهم فى التشريع :

اما رجال الطبقة الثانية وهم بعض فقهاء التابعين وتابعى التابعين فلم تكن لهم خطط تشريعية مختلفة لأنهم ساروا على خطة واحدة فى خطة سلفهم ، اذا نزل بهم حادث رجعوا الى النص من القرآن والسنة فان لم يجدوا فيها حكم الحادث رجعوا الى ما حفظوا من فتاوى الصحابة فان وجدوا فيها ما ارتضوه افتوا به وان لم يجدوا فيها ما يرتضونه اجتهدوا وافتوا . وما اختلفوا فى اجتهادهم بناء على اختلاف اساسى فى اصول الاستنباط أو مصادر التشريع أو النزعة التشريعية واتم كان اختلافهم كاختلاف سلفهم يرجع الى الاختلاف فى فهم دلالة الفاظ النصوص على معانيها ، أو فى تحقيق المصلحة الواجب رعايتها ، أو فى حديث صحيح رواية عند احدهم أو لم يرو أو لم تصح روايته عند الآخر . والاختلاف فى الآراء بناء على هذه الأسباب هو فى



الحقيقة ليس اختلافا ، والآراء الناتجة منه ليست مذاهب مختلفة لأنه ما دامت المراجع التشريعية واحدة وسبيل الرجوع اليها واحدة فاختلاف الراجعين بناء على اختلاف الفهم ليس اختلافا ، ولهذا لم توجد في الصدر الأول من هذا العهد مذاهب تشريعية مختلفة ، بالمعنى الذى يفهم من اختلاف المذاهب ، وإنما وجدت آراء .

وأما رجال الطبقة الثالثة ومن بعدهم وهم البقية من تابعى التابعين وطبقة الأئمة المجتهدين ومن يليهم فهؤلاء اختلفت خططهم التشريعية تبعا لاختلاف أساسى بينهم في بعض مراجع التشريع واختلاف أساسى بينهم في النزعة التشريعية وعن هذا الاختلاف صدرت آراؤهم التشريعية المختلفة ومن هذه الآراء تكونت المذاهب المختلفة .

فمنشأ المذاهب واختلافها هو اختلاف أصحابها في أصول التشريع ، ونزعتهم التشريعية لا مجرد اختلاف آرائهم الفرعية في الجزئيات . وفهم الأحكام الجزئية في كل مذهب إنما يتم على وجهه إذا فهمت أصول المذهب التشريعية ونزعة أئمة الخاصة في التشريع ، ولهذا وجد في كل مذهب جماعة سمووا مجتهدى المذهب وظيفتهم أن يستنبطوا الأحكام لما لا نص فيه عن أئمتهم مراعين في استنباطهم أصول ونزعتهم في التشريع . قال أبو العباس القرطبي المالكي في شرح صحيح مسلم « المجتهد ضربان أحدهما المجتهد المطلق وهو المستقل باستنباط الأحكام من

أدلتها فهذا لا شك في أنه إذا اجتهد ما جور لكن يعسر وجوده بل  
انعدم في هذا الزمان . وثانيهما : مجتهد في مذهب امام وهذا  
غالب قضاء العدل في هذا الزمان وشرط هذا أن يتحقق اصول  
امامه وأدلته وينزل احكامه عليها فيما لم يجده منصوصا في  
مذهب امامه . وأما ما وجد منصوصا فان لم يختلف قول امامه  
ممل على ذلك النص وقد كفى مؤنة البحث والأولى به تعرف وجه  
ذلك . وأما ان اختلف قول امامه فهناك يجب عليه البحث في  
الأدلة من القولين على مذهب امامه .

ونحن نبين بعض ما اختلف فيه المجتهدون من اصول  
تشريعية ثم نبين اختلاف نزعتهم التشريعية ، ومن هذا البيان  
تبيين خطط المجتهدين في هذا العهد واصولهم الخاصة مع اتفاقهم  
على الأصول العامة وهي القرآن والسنة والاجماع والقياس .

### ١ - فتاوى الصحابة :

من أول ما وقع فيه الاختلاف بين الأئمة المجتهدين فتاوى  
الصحابة فقد انقضى الصحابة رضوان الله عليهم وخلفوا كثيرا  
من الفتاوى صدرت عنهم في عدة حوادث وعن بعض التابعين  
وتابعي التابعين بحفظها وروايتها ونقلها حتى كانت في بعض  
الأحيان تخطط بالسنة . فهل هذه الفتاوى مرجع تشريعي بحيث  
أن المجتهد إذا نزل به حادث أو استفتى في مسألة يجب عليه أن  
يرجع إلى النص أولا فان لم يجد نصا في القرآن أو السنة يجب  
عليه أن يرجع إلى فتاوى الصحابة ولا يقتى برأيه إلا إذا لم يجد

فى فتاويهم حكما . أولا يجب عليه ذلك فاذا لم يجد فى الكتاب  
والسنة نصا كان له أن يجتهد ويفتى كما اجتهد الصحابة وافتوا .  
وبعبارة موجزة هل مذهب الصحابى يقدم على القياس او لا .

لا خلاف فى أن قول الصحابى فيما لا يكون الا بتوثيف حجة  
لأنه من السنة كما انه لا خلاف فى أن فتوى أى صحابى ما كانت  
حجة على صحابى آخر ، ولهذا اختلف الصحابة فى الفتيا فى  
اشياء كثيرة . ولا خلاف فى أن من قلد صحابيا فى فتيا كان له أن  
يقلد صحابيا غيره . ولذا قال العراقى « أجمع الصحابة على أن  
من استفتى ابا بكر وعمر وقلدهما فله أن يستفتى ابا هريرة  
ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهم » . فمن هذا يؤخذ أن  
قول الصحابى ليس حجة على مثله ولا حجة فى عهده .

واما بعد عهد الصحابة فانا اذكر بعض اقوال الأئمة فى  
تقديرهم فتاوى الصحابة ، ثم اذكر ما نستخلصه منها . سئل  
الامام ابو حنيفة عن خطته فى التشريع فأجاب « انى أخذ بكتاب  
الله اذا وجدته . فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسوله والآثار  
الصالح عنه التى غشت فى أيدي الثقات . فاذا لم أجده فى  
كتاب الله ولا سنة رسوله أخذت بقول اصحابه من شئت وأدع  
قول من شئت ثم لا أخرج عن قولهم الى قول غيرهم . فاذا انتهى  
الأمر الى ابراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد بن  
المسيب » وعد عدة من مجتهدى التابعين وتابعيهم « فالى أن

اجتهد كما اجتهدوا » . وروى عنه انه قيل له اذا قلت قولا وكتاب الله يخالف قولك قال اترك قولي لكتاب الله تعالى فقول له اذا كان خبر الرسول يخالف قولك قال اترك قولي بخبر الرسول فقول له اذا كان قول الصحابي يخالف قولك قال اترك قولي بقول الصحابي . فقول له اذا كان قول التابعي يخالف قولك قال اذا كان التابعي رجلا فانا رجل .

وكتب فقيه مصر الامام الليث بن سعد رسالة الى اخيه فقيه المدينة الامام مالك بن انس نقد فيها بعض احكام بلغته عنه . ومما جاء فيها « ان اصحاب رسول الله قد اختلفوا بعد الفتيا في اشياء كثيرة ولولا اني قد عرفت ان قد علمتها كتبت بها اليك . ثم اختلف التابعون بعدهم سعيد بن المسيب ونظراؤه في اشياء اشد الاختلاف . ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن ابي عبد الرحمن وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه وقول ذي الرأي من اهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير بن فرقد وغير كثير ممن هو أسن منه حتى اضطرك ما كرهت من ذلك الى فراق مجلسه . . . . . ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير وعقل أصيل ولسان بليغ وفضل مستبين وطريقة في الاسلام ومودة صادقة لآخوانه عامة ولناس خاصة رحمه الله وغفر له وجزاه بأحسن من عمله » .

وقال محمد بن ادریس الشافعی فی كتابه الام « لا يجوز ان

استأهل أن يكون حاكما أو مفتيا أن يحكم ولا أن يفتى إلا من جهة  
خير لازم — وذلك الكتاب والسنة — أو ما قاله أهل العلم  
لا يختلفون فيه . أو قياس على بعض هذا .

والذى يستخلص من هذه الأقوال وغيرها من أقوال الأئمة  
فى هذا الشأن أن الحكم الذى انتهى به الصحابة فى موضع  
الاجتهاد إذا كان مما اتفقت عليه كلمتهم ولا يعرف منهم مخالف  
له فهذا لا يسع مجتهدا أن يخالفه ويخرج عنه لأن هؤلاء الصحابة  
شأنهم الرسول وحضروا فجر التشريع وفقهوا أسرار  
فاجتهادهم أقرب إلى الإصابة ومخالفتهم اتباع لغير سبيل المؤمنين  
وكذلك هم قد اختلفوا فى الفتيا فى أشياء كثيرة فاتفقهم فى  
الفتيا فى مسألة دليل على استنادهم إلى حجة صادقة وهذا فى  
الحقيقة من باب الاستدلال بالإجماع ولهذا لما اتفقت كلمة  
الصحابة بمحضر أبى بكر وكبار المهاجرين والأنصار على توريث  
الجدة السادسة لم يعرف بين المجتهدين بعدهم خلاف فيه .

وأما إذا انتهى الصحابة فى مسألة بفتاوى عدة فلا خلاف  
فى أنه للمجتهد أن يأخذ بأيهما شاء مما يرجح عنده دليله ويؤديه  
إليه اجتهاده ، ولذا لما اختلفت الصحابة فى توريث الأخوة مع  
الجد غابو بكر لا يورثهم معه لأنه أب وعمر وزيد بن ثابت يورثانهم  
معه لأنه ليس بأب ، أخذ بعض الأئمة كابى حنيفة بالأول وأخذ  
بعضهم كصاحبيه والثالثين بالثانى .

ولما اختلف الصحابة فى مسألة هدم الطلاق السابق فقال  
عمر وعلى وأبى بن كعب وعمران بن حصين اذا طلق الرجل  
زوجته ما دون الثلاث وبعد انقضاء عدتها منه وتزوجها غيره  
عادت اليه تعود له بما بقى من عدد الطلقات وقال ابن عمر وابن  
عباس تعود له بالطلقات الثلاث لأن الزوج الثانى يهدم ما دون  
الثلاث كما يهدم الثلاث ، اخذ بالأول عدة من المجتهدين منهم  
الشافعى ومحمد بن الحسن وأخذ بالثانى عدة آخرون منهم  
أبو حنيفة وأبو يوسف ، ولذا قيل فى هذه المسألة اخذ شبان  
الفقهاء بقول شيوخ الصحابة وشيوخ الفقهاء بقول شبان  
الصحابة .

فلا خلاف فى الاحتجاج بما اجمع عليه مجتهدو الصحابة ،  
ولا خلاف فى انه اذا تعددت فتاويهم فلىللمجتهد ان يأخذ بأيها شاء ،  
وانما الخلاف فى انه اذا تعددت فتاويهم فهل للمجتهد ان يخرج  
عنها جميعا أو يعد ذلك اجماعا منهم على انه ليس فى المسألة غير  
هذه الآراء فلا يسع الخروج عنها . صريح عبارة أبى حنيفة انه  
يأخذ بقول الصحابة من شاء ويدع قول من شاء ثم ولكن لا يخرج  
عن قولهم الى قول غيرهم . وهذا أيضا صريح قول الامام أحمد بن  
حنبل . وأما صريح قول الشافعى فهو ان الواجب اتباعه والذى  
لا يجوز الخروج عنه بعد الكتاب والسنة هو ما قاله أهل العلم  
لا يختلفون فيه . وظاهر عبارة الليث بن سعد فى رسالته ان  
ربيعة الراى كان يسيغ ان يخالف ما قد مضى وان مالكا واضرا به

نقبوا منه ذلك حتى كرهوا مجلسه .

من هذا يتبين أن تقدير المجتهدين لهذه الفتاوى مختلف ، ولهذا اتسع الخلاف بينهم في أصول الفقه في الاحتجاج بمذهب الصحابي أو عدم الاحتجاج به ، وتفرع على هذا اختلافهم في بعض الأحكام (٤) .

## ٢ - طريق الثقة بالسنة :

مع اتفاق الأئمة المجتهدين على أن السنة حجة في الدين وأنها المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن واتفاقهم على أن السنة لا تكون حجة إلا إذا وثق من صحتها ، اختلفوا في طريق هذا الوثوق ، وبناء على هذا الاختلاف قبل بعضهم من الأحاديث ما روى على طريق وثوقه الخاصة وترك بعضهم من الأحاديث ما لم يرد على طريق وثوقه الخاصة وتبع هذا اختلافهم في كثير من الأحكام .

فأما أئمة الحنفية فقالوا إن طريق الثقة بالسنة أن تتوافر بأن يروى الخبر جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب أو تشتهر بأن يروى الخبر عدل عن عدل ويعمل به فقهاء الأمصار أو يعمل بعض مجتهدي الصحابة من غير أن يخالفه غيره ، ولذا

---

(٤) والحق أن قول الصحابي في مواضع الاجتهاد ليس حجة وأنه لا فرق بين الصحابة ومن بعدهم وليس لنا حجة بعد القرآن إلا قول المعصوم ولا معصوم بعد الرسول وأقرأ في تأييد هذا ما كتبه صاحب المدخل إلى مذهب ابن حنبل في صفحة ١٣٥ .

كان من أصولهم لا ينسخ النص ولا يزداد عليه الا بالخبر المتواتر او المشهور . ولقد وضحه الامام ابو حنيفة في عبارته السالفة اذ قال « فما لم أجده في كتاب الله أخذت بسنة رسول الله والاثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات » ، وزاده ايضا ما قاله الامام ابو يوسف في كتابه سير الأوزاعي « وكان عمر فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول الله « الا بتحليف » . والرواية ترداد كثيرة ويخرج فيها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فايك وشاذ الحديث . وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء فقس الأشياء على ذلك فما خالف القرآن فليس عن رسول الله وان جاءت به الرواية .

واما الامام مالك بن أنس وأصحابه فطريق وثوقهم بالخبر ان يعمل أئمة الصحابة ومفتهاؤهم بما يوافقونه او يجرى عليه عمل أهل المدينة لا يختلفون فيه لأن عمل أهل المدينة هو عن مشاهدة جيل لمن قبله حتى عهد الرسول فهو من باب السنة العملية ، وكثيرا ما ترك بعض الأخبار لمخالفتها عمل أهل المدينة ، ومن هذا ( ص ٦٨ ) الليث بن سعد في رسالته التي أشرنا اليها قبل .

واما الامام الشافعي وأصحابه فطريق الثقة بالسنة عندهم ان يروى الخبر عدل عن مثله حتى يبلغ به رسول الله ولو كان الراوى واحدا .



## ٢ - تخريج المناط :

إذا ورد حكم شرعى فى فعل من الأفعال ولم يبين الشارع علته فاجتهاد المجتهد لتعرف علة هذا الحكم يسمى فى اصطلاح الأصوليين تخريج المناط<sup>(٥)</sup> وهو أساس القياس ، وقد اختلفوا فيها يعتبر مناطا وتفسر على اختلافهم فيه اختلاف كثير فى الأحكام . فان الأئمة مع اتفاقهم على أن احكام الشريعة معاملة بمصالح العباد ، واتفاقهم على أن كل وصف لا يصلح علة للحكم بل لا بد أن يكون الوصف مناسبا للحكم ، ومعنى مناسبه له أن يكون فى اناطة الحكم به جلب نفع أو دفع ضرر ، واتفاقهم على أن مجرد هذه المناسبة غير كاف فى الحكم بأن الوصف علة لأن كثيرا من الأوصاف المناسبة قد حكم الشارع بإلغاء اعتبارها وأنه لا بد من تحقق امر آخر فى الوصف المناسب حتى يعتبر علة ، اختلفوا فى هذا الأمر الآخر ، فقال جماعة وفيهم علماء الحنفية انه التأثير أى الوصف المناسب لا يحكم بكونه علة الا اذا كان مؤثرا بأن يكون قد اعتبره الشارع أو اعتبر جنسه بنوع من انواع الاعتبارات الثلاثة المبينة فى الأصول .

---

(٥) وعندهم نوع آخر يسمى تنقيح المناط وهو أن يستخلص المجتهد الوصف المنوط به الحكم من عدة أوصاف مقترنة به فيستبعد مالا مدخل له فى العلية ويستبقى ما هو علة . ونوع ثالث يسمى تحقيق المناط وهو أن يحقق المجتهد العلة بعد تخريجها وتنقيحها فى مجال وجودها ليعدى الحكم . فهو من باب التطبيق .

وقال جماعة ومنهم علماء الشافعية انه الاخالة اى ما يوتج  
فى خيال المجتهد وظنه ان الوصف علة .

ومن هذا الاختلاف نشأ الاختلاف فى المصالح المرسله وهى  
مصالح لم يشهد دليل شرعى معين باعتبارها او الغائها ، وهى  
مجال اختلاف فى التشريع كبير .

هذا ما اردنا الاشارة اليه مما اختلف فيه الائمة المجتهدون  
من الاسس التشريعية .

واما اختلافهم فى النزعة التشريعية فقد كان اهم مظاهره  
انقسامهم الى فريق اهل الحديث ومنهم اكثر مجتهدى الحجاز ،  
وفريق اهل الراى ومنهم اكثر مجتهدى العراق .

وليس معنى هذا الافتراق ان فقهاء العراق لا يصدرن فى  
تشريعهم عن الحديث فقد قدمنا صريح اقوالهم فى الأخذ بالسنة  
اذا وجدت ، وان فقهاء الحجاز لا يجتهدون بالراى فقد قدمنا ان  
الاجتهاد بالراى اذا لم يوجد نص لجا اليه الصحابة وتابعوه ومن  
بعدهم فى الحجاز وغيره ، واسوتهم فى هذا رسول الله الذى  
اجتهد واقر من اجتهد بحضرته من صحابته . فالسنة مصدر  
تشريعى لهم جميعا والاجتهاد بالراى عند عدم النص مصدر  
تشريعى لهم جميعا .

وانما معنى هذا الانقسام وسر هذه التسمية ان فقهاء  
العراق احاطت بهم فى بلادهم عوامل كثيرة ابانت لهم وجوها من  
النظر متعددة وجعلتهم يؤمنون بان احكام الشريعة معطلة بمصالح

الناس ومعقولة المعنى وليست تعبدية . وكلها ترمى الى دفع الضرر عن العباد ورفع الحرج عنهم وتحقيق مصالحهم ؛ ومصدرها الأول واحد وهو الله سبحانه . فإذا كان مصدرها واحدا ووجهتها واحدة فلا بد ان تكون متصفة وتربطها عال جامعة ولا يمكن ان يكون فيها تباین أو تناقض . وعلى رجال التشريع ان يهتدوا في تشريعهم بهذه الضياء ، فعلى نوره يفهمون النصوص ؛ وعلى نوره يوازنون بين المختلف منها ، وعلى نوره يستنبطون فيما لا نص فيه ، ولو أدى سيرهم في هذا الضياء الى فهم نص على غير ظاهره أو ترجيح اثر على اثر اقوى من رواية حسب الظاهر . فهم من اجل هذا اول ما تتجه اليه عناية المجتهد منهم عند فهم النص هو تفهم المعنى المعقول الذي من اجله شرع الحكم .

واما فقهاء الحجاز فلم تحط بهم تلك العوامل التي لاحظت بفقهاء العراق ولم يوجد لديهم ما يوجههم هذا الاتجاه ، فاول ما تتجه اليه عناية المجتهد منهم عند فهم النص هو تفهم ما تسدل عليه العبارة حسب ظاهرها ولا ينظرون الى اتساق الاحكام ولا الى ما يترتب على فهم النصوص بظاهرها من نتائج لا يفهمها العقل ، فهم يخضعون عقولهم لظاهر النص ويتهمونها اذا لم تتبين وجهته .

وتوضيحا لهذا نبين اهم العوامل التي وجهت فقهاء العراق هذا الاتجاه واوجدت فيهم هذه النزعة ، ثم نضرب امثلة مما اختلف فيه اجتهاد الفريقين بناء على اختلاف الخطتين ؛ ومنها تبين النظريتان حق البيان .

أهم العوامل التي وجهت فقهاء العراق الى الراى والعناية  
بتعقل معانى النصوص دون الوقوف عند ظواهرها أمور .

**أولها :** قلة الحديث ورواته فى العراق فان الصحابة الذين  
اقاموا بالعراق ليسوا كثيرين ، وقد قدمنا أن عمر لما ودع أول فوج  
من الصحابة الى العراق قال لهم ان اهل العراق لهم دوى بالقرآن  
كدوى النحل فلا تصدوهم برواية الحديث وانا شريككم ، ولذلك  
كانوا اذا قيل لأحدهم حدثنا قال نهانا عمر . فلم يكن لفقهاء العراق  
الا آيات القرآن والقليل الذى رواه لهم الثقات من السنة ، وهذه  
النصوص بظواهرها لا تتسع للحاجات الكثيرة والمصالح المتعددة  
التي واجهتهم فاشتغلوا بتفهم معقول هذه النصوص ليتسع النص  
ويشمل كل موضع تحقق فيه معناه المعقول . ولا كذلك شأن  
الحديث ورواته فى الحجاز .

**وثانيها :** ان بيئة العراق غير بيئة الحجاز فان دولة الفرس  
خلفت فى بلاد العراق حضارة ونظاما وعادات ومعاملات تختلف  
كثيرا عن حال البداوة والسذاجة فى بلاد الحجاز . فقهاء العراق  
نزلت بهم حوادث واستفتوا فى مسائل أكثرها من نوع جديد ولا  
عهد للمسلمين يسوابق لها ، فأعملوا الفكر واجهدوا العقل فى  
استنباط أحكامها ، فنبت فيهم ملكة البحث والرجوع الى الراى  
ولكن الحوادث فى الحجاز متشابهة وما حدث منها فى القرن

الثاني حدث في الغالب ما يشبهه في القرن الأول ، ولم يقدم المجتهد أن يحفظ فيها سنة أو فتوى صحابي فلم يضطره باعث الى البحث في علة النص أو اجهاد الرأي لتوسيع دائرته .

**وثالثها :** ان استاذ الفقه والتشريع بالعراق هو عبد الله بن مسعود وكان ممن ينزعون الى النظر في المصالح وتعتل النصوص واستاذة الفقه والتشريع بالحجاز كان من اشهرهم عبد الله بن عمر بالمدينة وعبد الله بن عباس بمكة وكانا ممن يتشددون في الوقوف عند ظواهر النصوص .

فالمجتهدون من الصحابة كانت لهم نزعتان في التشريع ، فعمرو بن الخطاب كان كثير النظر في المصالح واجهاد الرأي لتحقيقها ، ويتجلى ذلك من عدة آراء اجتهد فيها على عهد الرسول ونزل القرآن بما يقرها ، ومن عدة آراء ابداهما لأبي بكر في خلافته ، ومن احكام كثيرة اجتهد فيها لما واجهته حين ولى الخلافة حوادث عدة . ولا يتسع المجال لذكر اجتهادات عمر في عهد الرسول وفي عهد ابي بكر وفي عهده نفسه ، وحسبنا ان نشير الى ان عمر اجتهد رايه فيما لا نص فيه ففرض الخراج على اهل العراق وترك ارض السواد بأيديهم ، وفرض العشور على الصادر والوارد ، وفرق بين المهاجرين والأنصار في العطاء وغير ذلك مما لا يحصى ، واجتهد فيما فيه نص بتعقل علة التشريع وتطبيق النص على ضوئه .

فأله سبحانه قال فى سورة البقرة « الطلاق مرتان فامسك  
بمعروف أو تنريح باحسان » فكان الطلاق الثلاث على عهد  
رسول الله وعهد أبى بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة ثم قال  
عمر ان الناس قد استعجلوا شيئا كانت لهم فيه اناة أفأضيه  
عليهم وأمضاه فصار الطلاق الثلاث يقع ثلاثا لا واحدة .

والله سبحانه قال فى سورة التوبة « انما الصدقات للفقراء  
والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين  
وفى سبيل الله وابن السبيل » فقال عمر ان الله اعز الاسلام ولا  
حاجة الى تأليف القلوب له بالمال واسقط سهم المؤلفة قلوبهم .

والله سبحانه قال فى سورة المائدة « والسارق والسارقة  
فاقطعوا ايديهما » وقد روى ابن القيم فى اعلام الموقعين عن ابن  
حاطب بن أبى بلتعة ان غلما لابيہ سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأتى  
بهم عمر فأقرؤا فأرسل الى عبد الرحمن بن حاطب فجاء فقال له  
ان غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة وأقرؤا على انفسهم  
ثم قال عمر يا كثير بن الصلت اذهب فاقطع ايديهم فلما ولى بهم  
ردهم عمر ثم قال أما والله لولا انى أعلم انكم تستعملونهم وتجيعونهم  
حتى ان أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت ايديهم .  
وأيم الله ان لم أفعل لأغرمنك غرامة توجعك . ثم قال يا مزنى بكم  
أريدت منك ناقتك قال بأربعمائة فقال عمر لعبد الرحمن بن حاطب  
اذهب فأعطه ثمانمائة .

ولو تتبع الباحث اجتهادات عمر من حين اسلم الى ان توفي ، وآراءه في فهم النصوص وفي الاستنباط لما لا نص فيه ، نبين له ان عمر كانت وجهته رعاية روح العدالة وتحقيق مصالح الناس ونطبق معقول النص ونفي الحرج . ولهذا كان يتشدد في الرواية ولا يقبل الحديث من راو واحد حتى يشهد على ما سمعه اثنين (٦) لأن الحديث ليس وراءه للمشرع مذهب ولكن الاجتهاد في مجاله متسع للجميع . وعمر كان يميل الى هذه السعة للمجتهدين .

وقد سار على نهج عمر بعض مجتهدى الصحابة ، فهذا زيد بن ثابت اختلف مع عبد الله بن عباس في ميراث الام اذا ماتت الزوجة وتركت زوجها وامها واباها فابن عباس قال لها ثلث التركة عملا بالآية « فان لم يكن له ولد وورثه ابواه غلامه الثلث » ، وزيد قال ان روح نظام التوريث في الاسلام تفضيل الابن على البنت والاخ على الأخت والاب على الأم غلو طبقنا ظاهر النص في هذه المسألة اخذ الزوج نصف التركة واخذت الأم ثلثها والاب البساق بالتعصيب وهو سدسها فنالت الأم ضعف الأب وهذا لا يتفق وروح النظام العام في الارث في الاسلام ، ولهذا جعل نصيب الأم ثلث ما بقي بعد نصيب الزوج ليكون لها سدس التركة والاب

---

(٦) وهذا هو سند فقهاء العراق في أنهم لا يزيدون على النص بخبر الواحد ويشترطون التواتر أو الشهرة . وكل تشدد في رواية السنة وطريق الثقة بها مرجعه الى خطة عمر ونهجه عن الحديث خشية انصراف الناس عن القرآن .

ضعفها ليتفق وروح النظام العام ولو خالف ظاهر النص . أما ابن عباس فلم يبال بآية نتيجة ما دام التطبيق متفقا والنص ، ولذا كانت حجته « يا يزيد هل في كتاب الله ثلث ما بقى » .

وعبد الله بن مسعود كان حليف عمر وعلى سننه ونهجه ، وكان هو وعمر وزيد بن ثابت يستفتى بعضهم من بعض ، وكان موضع ثقة عمر حتى أنه لما بعثه الى العراق مع عمار بن ياسر قال لأهل العراق بعثت اليكم عبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وآثرتم به على نفسي . وفي اعلام الموقعين أن ابن مسعود كان لا يكاد يخالف عمر في شيء من مآذبه .

نمن الواضح اذن وعبد الله بن مسعود استاذ الفقه والتشريع بالعراق أن تكون وجهة فقهاء البحث عن معنول النص والاجتهاد بالرأى للوصول الى تطبيق روح العدالة وسر التشريع ، وسندهم عبد الله بن مسعود وإمامهم عمر بن الخطاب .

مسعود بن المسيب ونظراؤه من فقهاء الحجاز ومن تلاميهم من طبقة ابن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد ومن تلاميهم من طبقة مالك بن أنس كانت لديهم ثروة من الأحاديث وفتاوى الصحابة ، وقلما طرا لهم حادث لم يطرأ لسلفهم وليس في حافظتهم له حكم مأثور ، فلماذا لم يضطروا الى البحث في العلل واجتهاد الرأى ، ولذا سموا أهل الحديث وإن كان من بينهم من اختط خطة فقهاء العراق مثل ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن مروح الذي كان يعرف



بربيعة الراى .

وابراهيم النخعى والاسود بن يزيد النخعى ونظراؤهما من  
فقهاء العراق ومن تلامهم من طبقة حماد بن أبى سليمان ومن تلامهم  
من طبقة أبى حنيفة النعمان بن ثابت لم تكن لديهم تلك الثروة من  
الحديث وفتاوى الصحابة ، وأكثر ما يطرا لهم من الحادثات لم  
يسبق له نظير فأكبوا على القرآن وما حفظوه من السنة واخذوا  
فى تفهم العسل والأسرار حتى اتسعت النصوص لمسا واجههم  
واستنجوا روحا عامة وقواعد كلية هداهم اليها بحثهم فى علل  
الأحكام ومقاصد الشريعة . ولذا سموا اهل الراى وان كان من  
بينهم من اختط خطة فقهاء الحجاز مثل الشعبى الذى كان يكره  
الراى ( وارايت ) وينقد أهله مر النقد .

وهذه أمثلة مما اختلف فيها اجتهادهم بناء على اختلاف خطتهم  
من هذه الوجهة .

### ١ - صدقة الفطر :

اتفقوا على وجوبها ولكنهم اختلفوا فيها فى ثلاثة مواضع .  
اولا : هل مقدار الواجب صاع من البر أو التمر أو الشعير أو نصف  
صاع من البر وصاع من التمر أو الشعير ، وثانيا : هل يجرىء عن  
البر أو الشعير حقيقتهما أو لا يجرىء ، وثالثا : هل تجزىء قيمة  
الواجب بالتقود أو لا تجزىء .

فى الاول : الأصل فى وجوب صدقة الفطر عدة أحاديث

كلها نصت على وجوب صاع من اقوات ذكرت فيها . ومنها ما روى عن ابي سعيد الخدرى قال كنا نعطيها في زمان النبي صاعا من طعام او صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب او صاعا من اقط حتى قدم علينا معاوية حاجا او معتمرا فكلم الناس على المنبر ومما كلمهم به انى ارى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك . قال ابو سعيد فأما انا فلا ازال اخرجه كذلك .

ففتهاء الحجاز قالوا الواجب صاع من القوت الغالب في البلد لأن السنة ما اوجبت اقل من صاع . واجتهاد معاوية لا يغير الواجب .

وفتهاء العراق قالوا الواجب نصف صاع من بر ونحوه وصاع من شعير او تمر ونحوهما لأن المعقول اذا وجب على المرء واجب واحد من أشياء متعددة أن تكون هذه الواجبات متعاضلة بحسب قيمتها ، فيجب أن يفهم الحديث على أن المراد منه إيجاب ما يعدل صاعا من تمر او شعير وقد يعدل هذا نصف نصف صاع من البر او صاعا من حب آخر ، وعلى هذا الفهم يتفق الحديث مع المعنى المعقول الذى اشار اليه معاوية بقوله . انى ارى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر .

**والثاني والثالث :** قال فتهاء الحجاز لا يجزىء دقيق البسر عنه ولا دقيق الشعير عنه ولا تجزىء القيمة من النقود عن أى

واجب من الأقوات لأن النص ورد بإيجاب الحب لا بحقيقته ولا بقيمته .

وقال فقهاء العراق يجزىء عن البر دقيقه وسويقه ويجزىء عن الشعير دقيقه وسويقه وتجزىء قيمة كل واجب عنه . لأن النص الوارد بالإيجاب معلول بعلة معقولة مرجعها الى ايجاب جزء من مال متقوم على الغنى معونة للفقير يعدل صاعا من تمر أو شعير ، ولا ريب أن دقيق الحب مال متقوم نافع مثله ، وكذلك القيمة من النقود مال نافع مثله ، وذكر خصوص التمر أو الشعير في النص إنما هو للتسعير وبيان نسبة الواجب من اصناف كثيرة بينهم يتبايعون بها وليس ذكرها لقصد أن لا ينفع الفقير الا بها ، ولذا قال الامام ابو يوسف الدقيق أحب الى من الحنطة والدرهم أحب الى من الدقيق والحنطة لأن ذلك اقرب الى نفع حاجة الفقير .

## ٢ - المصرة :

المصرة هي الشاة التي يربط ثديها قبيل بيعها ليخزن اللبن فيها حتى يظن الراثي أنها كثيرة اللبن وهي ليست كذلك ، قال فقهاء الحجاز من اشترى شاة مصرة ثم اراد ردها الى بائعها لما تبين حقيقة أمرها بعد أن حلبها يجب عليه أن يردها وصامما من تمر ، وقال فقهاء العراق يجب عليه أن يردها وقيمة ما احتلبه من لبنها .

احتج فقهاء الحجاز بحديث رواه الأربعة عن أبي هريرة

« من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر لا سمراء » .

واحتج فقهاء العراق بان الأصل العام في ضمان المتلفات ان من اتلف مال غيره ضمن مثله أو قيمته ، ولا بد أن يفهم الحديث على وجه يتفق وهذا الأصل العام ، بأن يكون الرسول أوجب على من حلب اللبن رد صاع من تمر لأنه كان يعدل قيمة ما حلب والبائع وجد فيه عوضا اذ لا يعقل أن يكون الصاع من التمر مهما غلت قيمته أو رخصت عوضا عما احتلب من اللبن مهما كثر أو قل ، غلا سعره أو رخص . لأن هذا يختلف باختلاف البلدان والأزمنة وما يحلب . فليس ذكر الصاع من التمر تعبدا وإنما ذكر لأنه عوض يعدل قيمة ما اتلف فالواجب هو قيمة ما حلب عملا بمعمول النص .

### ٣ - الدية :

قال تعالى في سورة النساء « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا » ، وقد بينت السنة أن الدية في النفس مائة من الإبل . وأن دية نفس المرأة على النصف من دية نفس الرجل ومع اتفاق فقهاء الحجاز والعراق على أن دية نفس المرأة على النصف من دية نفس الرجل اختلفوا في دية ما دون النفس أي الأطراف فقال فقهاء العراق هي مثل دية النفس أي اثنا في المرأة على النصف من الرجل . وقال فقهاء

الحجاز ان دية الأطراف في المرأة مثل دية الأطراف في الرجل الى ثلث الدية فاذا زادت على الثلث كانت ديتها على النصف . ولهذا سأل ربيعة بن عبد الرحمن بن فروخ المعروف بريبعة الراي سعيد بن المسيب شسيخ فقهاء المدينة ما عقل الاصبع الواحدة للمرأة ؟ قال عشرة من الابل ، فقال فأصبعان قال عشرون ، فقال فثلاث قال ثلاثون فقال فأربع قال عشرون . قال ربيعة فعندما عظم جرحها نقص عقلها ، فقال له سعيد أعراقي أنت . هي السنة .

فسعيد جعل دية الأصابع الثلاثة ثلاثين لأنها أقل من ثلث دية النفس وهي مائة من الابل ، فلما صارت الأصابع اربعا زادت ديتها على الثلث فتكون على النصف من دية الأطراف في الرجل اي في الاصبع الواحدة خمس من الابل وفي الأربع عشرون وفي الخمس خمس وعشرون الى أن تكون في العشر خمسون ، وقال ان مستنده في هذا السنة ولم يبال بأن النتيجة غير معقولة او ان هذا لا يتفق والقانون الحام لتقدير العقوبة على قدر الجريمة .

لما فقهاء العراق فقالوا انه لا يعقل ان تكون زيادة الجناية سببا في نقص العقوبة ولا أن الجاني بقطع خمس اصابع اليد تكون عقوبته أقل من الجاني بقطع ثلاث ، لأن هذا لا يتفق والأساس الأول لعدالة العقوبة وهو أن تكون على قدر الجريمة ، فمثل هذه السنة التي يقول عنها سعيد لا يعقل أن تصدر عن رسول الله .

{ قال فقهاء الحجاز اذا تنجس الثوب ببول الصبي أو

الصبية يظهر من بول الصبى بالنضح من غير عصر ولا يطهر من بول الصبية الا بالغسل مع العصر ، ومستندهم فى هذا الحديث « ينضح بول الصبى ويغسل بول الجارية » . وقال فقهاء العراق هما سبان وتطهير النوب منهما لا يكون الا بالغسل والعصر فى كل منهما لأن بول الانثى نجس ولا فرق بين ذكر وانثى وصغير وكبير ، والاصل العام فى التطهير ان يعمل ما يغلب معه الظن بأن اثر النجاسة زال ، وهذا اما بالنضح فيهما او بالغسل مع العصر فيهما ، والثانى : هو المظنة لتحقيق غلبة الظن بازالة اثر النجاسة فهو المظهر فيهما ، واما التفريق فلا تظهر له علة معقولة وهم لهذا البعد عن المعقول ينكرون صحة الحديث او يقولون لعل حادثته كانت لها ملابسات خاصة .

ويتسع مجال القول اذا اكثرنا من هذه المثل . ونظرة فى كتب الفقه التى تتعرض لخلاف المذاهب وادلة المختلفين مثل البدائع وفتح القدير تدل على هذين الاتجاهين وتوضح بجلاء ان اهل الراى من الائمة المجتهدين لا يتركون النص اذا وجدوه ولكنهم يفهمونه على وجه يتفق وعلل الشريعة واصولها العامة ولو كان فهمهم ضريبا من التلويل . وان اهل الحديث لا يهملون الراى والنظر ولكنهم اذا وجدوا النص لم يجعلوا معه للراى مجالا بل يفهمونه على ما يدل عليه ظاهره ولو ادى فهمهم الى ما لا يرتضيه بعض العقول .

ولكل من هاتين النزعتين وجهة من النظر . ونرى خطة

الحجازيين احتفاظ بالنصوص وسد الخريصة الى الميث بها لان باب التأويل كثيرا ما ادى الى التعسف والبعد من مواضع النصوص ومقاصدها . وفي خطة العراقيين منسج لتحقيق مصالح الناس وتقبل النصوص لما يجد من الحوادث والتوفيق بين ما يراد من النص وما يقتضيه العقل . والتشريع الاسلامي استفاد من الخطتين وكان لكل منهما فيه اثره الحسن .

اما الذين ياخذون بظاهر التسمية ويرمون العراقيين بانهم اهل الراى والقول بالهوى والاعراض عن النصوص ، فهؤلاء قوم لا يعتلون وهم مثل اخوانهم الذين يرمون اهل الحديث بقصر النظر والفكر . والحق ان كلا من العراقيين والحجازيين خدموا التشريع الاسلامي بخطتين منتجتين . وقد قال محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة في كتاب ادب القاضى لا يستقيم الحديث الا بالراى ولا يستقيم الراى الا بالحديث . وحسبنا دليلا على صدق هذا ان محمد بن ادريس الشافعى بعد ان اخذ عن الفريقين وناظر علماء الحزبين مزج الخطتين . وكان في اجتهاده من اهل الراى ومن اهل الحديث (٧) .

---

(٧) فهذان الفريقان متفقان في ان احكام الشريعة معلقة لا تعبدية . وفي ان القياس عند عدم النص مصدر تشريعي ، ومختلفان في نزعتهم في فهم النصوص ومجال العقول — وبقابلها الظاهرية الذين يقولون ان احكام الشريعة تعبدية غير معلقة . وان القياس ليس حجة شرعية ، فهم وفقهاء العراق على طرفى نقيض ، ويتقاربون وفقهاء الحجاز من بعض الوجوه .

من هذا البيان يتضح أن الأئمة المجتهدين لم تكون مذاهبهم من مجرد آراء فرعية مختلفة ، وإنما تكونت من اختلافهم في مبادئ تشريعية عامة ، وفي نزعة كل منهم التشريعية الخاصة ، ومن أحكام اختلفوا فيها بناء على هذا الاختلاف .

فهل يصح الخروج عن اتوال الصحابة في المسألة أو لا يصح ؟

وهل يشترط للتشريع بالحديث تواتره أو شهرته أو لا يشترط؟  
وهل يشترط للحكم بأن الوصف علة التشريع أن يقوم الدليل على اعتباره أو لا يشترط ؟

وهل يفهم النص على ضوء معقولة ولو خولف ظاهره أو يفهم على ظاهره ولو خولف المعقول لنا ؟

هذه بعض أسس من أساس الاختلاف المذهبي ، وعنّها تفرع كثير من الاختلافات في الأحكام الجزئية ، وقد عني بعض العلماء في كل مذهب باستقراء وجوه الخلاف الأساسي بين أئمتهم ومخالفهم ، واستنباط الأصول والمبادئ التشريعية الخاصة التي دلهم الاستقراء على أن أئمتهم راعوها في تشريعهم ، وغرضهم من هذا الدلالة على أن الاختلاف بين الأئمة كان اختلاف مبادئ لا مجرد اختلاف فرعي ، والاعانة على فهم أحكامهم ، وتخريج الأحكام على مذاهبهم .

ومن فعل ذلك من علماء الحنفية الإمام أبو الحسن الكرخي



المتوفى سنة ٣٤٠ هـ جمع نيفا وثلاثين أصلاً بداها بالأصل الأول  
ما ثبت باليقين لا يزول بالشك .

وأبو طاهر الدباس جمع سبعة عشر أصلاً . وقال : إنها  
مدار اجتهاد الأئمة .

والإمام الدبوس فى كتابه تأسيس النظر جمع فيه أصولاً  
عدة ، وقال أنه يتفرع عنها الخلاف بين أئمة المذهب الحنفى بعضهم  
وبعض ، وبينهم وبين غيرهم من أئمة المذاهب ، وبعد أن يسرد  
الأصل يورد بعض الأحكام مما تفرعت عليه .

وصاحب الأشباه والنظائر وفق فى جمع هذه الأصول  
والتفريع عليها أحسن التوفيق .

وممن فعل ذلك من الشافعية كثير من علمائهم منهم الشيخ  
تاج الدين السبكي على ما نقله صاحب الأشباه والنظائر .

وممن فعل ذلك من الحنابلة كثيرون منهم صاحب المدخل إلى  
مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

وكثير من هذه الأصول المذهبية والقواعد الخاصة توجد فى  
غضون الأحكام الفرعية والاستدلال عليها .

وفى رأى أنه إذا درست المبادئ التشريعية الخاصة بكل  
مذهب والأصول التى تفرعت عليها أحكامه ، وقورن بعضها  
ببعض وعرفت مأخذها ، كان لهذا أثر حميد فى تربية ملكة الفقه

والقاء نور على الأحكام يضيء وجهتها ويعين على فهمها حق الفهم .  
ما طرا على المصادر التشريعية في هذا العهد :

أما المصدر التشريعي الأول :

وهو القرآن الكريم فلم يطرا عليه طارئ من ناحية انه حجة ملزمة وانه المرجع الاول لرجال التشريع الاسلامي . وان كل من تصدى للفتيا والتشريع اذا نزل به حادث او استفتى في مسألة عليه ان يرجع اولا الى آيات القرآن ، فان وجد فيها حكم الحادث او جواب المسألة اتبعه ، ولا مجال له في اى مصدر آخر وانما يقتصر مجاله على تفهم الآية ومعرفة ما تدل عليه ولا سبيل له الى الخروج عنه .

فكلمة المسلمين متفقة على ان احكام القرآن واجبة الاتباع ولا يسع مسلما ان يخرج عنها في اى عصر وبلد وفي اية امة ، ولم يختلف في هذا مجتهد وآخر ، وانما اختلف بعضهم مع بعض في فهم الآية وما تقتضيه الفاظها من المعاني ، فهذا يفهم من الامر للوجوب ، والعام على عمومه ، والمطلق على اطلاقه ، والنص على ظاهره . وذلك يفهم الامر للندب ، والعام مخصصا ، والمطلق مقيدا ، والنص مؤولا ، لوجود الأدلة والقرائن التي تقتضى ما فهم ، وهذا الخلاف لا يمس حجية الآية وانما هو اختلاف فيما تدل عليه مع الاتفاق على انها حجة .

وكل ما طرا على القرآن في هذا العهد طارئان أحدهما

يرجع الى ضبط الفاظه والمحافظة على نقله ، والثاني يرجع الى بيان معانيه وتفسير المراد من آياته وما يتصل بذلك من بيان أسباب النزول وغيره .

أما الطارئ الذي مرجعه الى ضبط الفاظه واتقان أدائه وبه أمن أن يتسرب اليه تحريف أو تغيير أو تبديل وتحقق قوله سبحانه « أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون » فهو في أمرين .

أحدهما في كثرة الاقتبال على حفظه وتحفيظه وازدياد عدد هؤلاء الحفاظ وانتشارهم في الأمصار الإسلامية ، وتنافس المسلمين في هذا الحفظ ، حتى صار في كل مصر عدد لا يحصى كثرة ممن يحفظون القرآن جميعه ، وعنهم يحفظ الناس . وقد توارث هذا المسلمون جيلا بعد جيل مع اختلاف أجناسهم وبلدانهم ، ومن أشهر من عنوا بحفظه وتلقاه المسلمون عنهم القراء السبعة وهم نافع بن أبي نعيم في المدينة . وعبد الله بن كثير في مكة . وأبو هريرة في المساء في البصرة . وعبد الله بن عامر في دمشق . وأبو بكر عاصم وحمة بن حبيب والكسائي في الكوفة ، وكل هؤلاء توفوا في القرن الثاني الهجري بعد أن أورثوا حفظهم وضبطهم واتقائهم لكثير من تلاميذهم الذين أورثوا غيرهم ما حفظوا وصار سند الحفاظ متصلا وصار أدأؤه وشكل تلاوته والنطق به علما يسمى علم التجويد . وساعد على اتصال الحفظ وازدياد الحفاظ اعتقاد المسلم أن حفظ القرآن وترتيبه من أفضل العبادات .

وثانيهما : في ائخال اصلاح عظيم في رسم كتابته وشكل حروفه ، فقد بينا قبل ان القرآن الكريم كتب في عهد رسول الله ، ولكن في صحف مفرقة ، بعضها عند كتاب وحيه ، وبعضها عند من كتب لنفسه من صحابته ، وان ابا بكر جمع هذه الصحف المفرقة بعضها مع بعض ، وان عثمان كتب من هذه الصحف المجموعة عدة مصاحف ونشرها في اوصار المسلمين ، ووضعت في المساجد الجامعة وصارت هي المرجع وسمى المصحف المصحف العثماني نسبة الى عثمان بن عفان الذي تم في عهده كتابته ونشره .

لكن تلك الكتابة كانت على طريق الكتابة المعروفة لهم في ذلك العهد ، بالخط الكوفي بلا اعجام : نقط « ولا ضبط » شكل « ولا مد » بحيث لا يتبين الفرق بين عند وعبد وعباد ، ولا بين يخدعون ويخادعون ، ولا بين فتبينوا وفتثبتوا وبحيث لا يأمن غير العربي من اللحن فيه .

وما كان من هذا اللبس ضرر لان العناية بحفظه والتلقي بالمشافهة التي اشرنا اليها لولا كان فيها درء اخطار هذا اللبس . اكثر القارئون كانوا يقرأون في السطور ما يحفظون في الصدور ، ما كان قارئ او حافظ يعتمد على المكنوب وحده ، وما كان الانسان العربي تسرب اليه فساد العجمة .

ولكن لما دخل في الاسلام كثير من الامم غير العربية ،

وانتشرت كتابة القرآن بين الأفراد ، وبعد ان كان في كل مصر مصحف في المسجد الجامع ، صار عند كثيرين مصاحف ، خيف أن يلحن في النطق به من لا يحسن العربية ، وأن يشتبه الأمر في قراءته على من لا يحفظه ، فتلافيا للخطأ في النطق ، طلب أمير العراق زياد بن أبيه من أبي الأسود الدؤلي ، وكان من كبار التابعين المتقنين للحفظ والقراءة ، أن يضع للناس علامات لضبط قراءتهم ، فابتدأ بالمصحف فشكل أواخر الكلمات فيه ، فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف ، والكسرة نقطة تحته ، والضمة نقطة الى جانبه ، وجعل علامة التنوين نقطتين (٨) .

وتلافيا لاشتباه المعجم بغيره والممدود بالمتصور ، طلب أمير العراق الحجاج بن يوسف الثقفي من نصر بن عاصم أن يضع للناس ما يقيهم هذا اللبس فوضع النقط أزواجا وافرادا .

ولما جاء الخليل بن أحمد غير الشكل الذي وضعه أبو الأسود ، فجعل الفتحة ألفا مسطوحة فوق الحرف ، والكسرة ياء تحته، والضمة واوا في اعلاه، ولم يقصر الشكل على أواخر الكلمات كما صنع أبو الأسود بل ضبط أوائلها وأواسطها أيضا، ووضع علامات للمد والتشديد ، وعلى هذا تداول المسلمون كتابة القرآن حتى اليوم ، وصار رسم المصحف علما خاصا تختلف بعض قواعد عن قواعد علم الرسم العام .

---

(٨) في معرض المصاحف بدار الكتب المصرية أجزاء من القرآن مكتوبة بالرسم الأول وأجزاء مكتوبة ومضبوطة بضبط أبي الأسود يرجع عهد كتابتها الى القرن الأول الهجري .

ولما ما يرجع الى بيان معانيه وتفسير المراد منه ، ففى هذا العهد دون محمد ابن جرير الطبرى تفسير القرآن بالمنقول ، وجمع ما اثر عن الصحابة والتابعين وتابعيهم فى تفسيرها . وتتابع علماء التفسير بعده على وضع تفاسير ، منها ما اتجهت العناية فيها الى ناحية البلاغة والاعجاز ، ومنها ما اتجهت الى وجوه التاويل ، ومنها غير ذلك .

والذى يهمنى من الجهة التشريعية ان بعض العلماء فى هذا العهد افردوا آيات الأحكام بالتفسير ، ووضعوا مؤلفات خاصة أسموها أحكام القرآن منها على ما ذكره ابن النديم فى الفهرست، أحكام القرآن للإمام الشافعى ، وأحكام القرآن لأبى جعفر الطحاوى ، وأحكام القرآن للحصائى ، وتتابع العلماء على وضع التفسيرات الخاصة لآيات الأحكام ، وهذه فكرة سييدة ، وخسمة تشريعية جليلة ، لو كان المفسر منهم نظر فى هذه الآيات على أنها الأساس الذى يبنى عليه التشريع ، واليتبوع الذى تستمد منه الآراء والمذاهب ، وإبان معناها وما يؤخذ منها على ضوء الأسلوب العربى ، وما ورد من آثار وسنن صحيحة فى أسباب نزولها ووجوه تأويلها . وعلى هذا صاغ مواد الأحكام التى جاءت بها آيات القرآن ولكن ما وصل الى أيدينا من كتب أحكام القرآن واتخذها على ما رايت كتاب الجصاص يدل على أن كثيرا من هؤلاء المفسرين قصدوا الى فهم الآية على ما يوافق مذهبهم ، وصارت

هذه الكتب مؤلفات مذهبية ، لا شروحا للأساس الأصلي للمذاهب كلها حتى رايت بعض هذه الكتب يذكر الآية ويبتدىء في تفسيرها مذهب ابي حنيفة كسدا ، ومذهب مالك كذا ، ويذكر الخلفاء بين المذاهب . واما الآية وما تدل عليه حسب اسلوبها العريى وما ورد متصلا بها من الآثار ، فلا ينال من عناية المؤلف نصيبا يذكر ، وبهذا صارت كتب احكام القرآن مؤلفات فقهية على مذاهب مؤلفيها .

### واما المصدر التشريعى الثانى :

وهو السنة ، فقد طرا عليه في هذا العهد طوارىء جوهرية احدثها تدوينها وكتابتها ، والعناية بروايتها ورواتها . والثانى نشوء الخلاف في الاحتجاج بها وانها مصدر تشريعى مستثنى اولا ، والثالث نشوء الخلاف بين المحتجين بها فيما يحتج به منها ، ونحن نفصل القول في هذه الطوارىء بعض التفصيل :

### تدوين السنة :

تحمينا انه على عهد رسول الله لم تدون السنة ، وانه صلى الله عليه وسلم اتخذ كتابا لكتابة القرآن كان يملى عليهم ما اوحى اليه به ليدونوه ولم يتخذ كتابا ولا كتابا ليدونوا سنته وما يقوله من غير القرآن ، بل ورد انه نهى عن تدوينه ، وملى هذا مضى عهد الرسول ، وكذلك عهد صحابته الى انتهاء القرن الاول الهجرى ، وليس للمسلمين مصدر تشريعى مدون غير القرآن . واما السنة فما كانت مدونة ، اللهم الا ما دونه نفر قليل من الصحابة كتبوا

ما سمعوه ليكون مرجعا لأنفسهم كما روى عن مجاهد قال : رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألته عنها ، فقال هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه أحد .

وقد بينا من قبل أن فكرة تدوين السنة ، عرضت للخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، فقد روى عن عروة بن الزبير أن عمر أراد أن يكتب السنن واستشار فيه أصحاب رسول الله فأشعار عليه عامتهم بذلك ، فلبث شهرا يستخير الله في ذلك شاكا فيه ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له ، فقال اني كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم ثم تنكرت فاذا اناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، واني والله لا ألبس كتاب الله بشيء ، فنرك كتابة السنن .

ولكن هذه الفكرة التي عرضت أولا لعمر بن الخطاب ، وتركها لما بدا له من خطر لبس السنة بالقرآن ، عرضت ثانيا للخليفة عمر بن عبد العزيز سبط ابن الخطاب في أول القرن الثاني الهجري ، فقد كتب رحمه الله الى والي المدينة لعبد الله بن بكر بن حزم « انظر ما كان من حديث رسول الله ، فاكتب به ، فاني خفت دross العلم ، وذهاب العلماء ، فبدا أبو بكر بالتدوين ، وكذلك أمر عمر بن عبد العزيز ابن شهاب الزهري أن يدرس حديث رسول الله في دقاته لتوزع في الأمصار . وبهذا التدوين الذي أشار



به عمر بن عبد العزيز وقام به أبو بكر بن حزم ومحمد بن شهاب الزهري صارت نصوص المصدر التشريعي الثاني مسطورة مكتوبة يسهل الرجوع اليها ، بعد أن كانت محفوظة في الصدور فقط يحتاج الرجوع اليها الى لقاء الرواة والتلقى عنهم بالمشاهدة ، وأمن ضياع كثير منها بذهاب رواتها . وأمن العبث فيها بالتغيير أو التبديل أو النقص أو الزيادة .

فقد أدى هذا التدوين الى ضبط السنة والمحافظة عليها من الضياع ، ومن التغيير والتبديل ، والى تسهيل الرجوع اليها باعتبارها مصدرا تشريعيا لا يسوغ الرجوع الى القياس ، الا بعد الرجوع اليها .

ولكن لم يتم هذا التدوين على الوجه الذي تم به تدوين القرآن فان عثمان بن عفان لما دون المصحف الامام ونسخ منه عدة مصاحف ووزعها على المساجد الجامعة بالأمصار اثار بحرق ما كان مكتوبا خلاف هذه المصاحف ، وجمع المسلمين على كلمة واحدة ، وصار المحفوظ في جميع الصدور كالمكتوب في جميع المصاحف قرآنا واحدا لا اختلاف فيه . وأما السنة فبعد تدوين ما دون منها لم تتخذ اجراءات لجمع كلمة المسلمين على هذا الدون حتى يكون هو مرجع المسلمين كافة بعد القرآن ، وتتفق كلمتهم في هذا المصدر كما اتفقت في المصدر الأول ولهذا بقيت السنة بعد تدوينها في مجال الخلف فيها متسع كما كان قبله .

وكان قد تنبه الى هذه الفكرة الخليفة ابو جعفر المنصور ثاني  
الخلفاء العباسيين ولكن حيل بينه وبين تنفيذها فقصده روى أن  
ابا جعفر المنصور أمر مالك بن انس امام دار الهجرة أن يكتب كتابا  
للناس يتجنب فيه رخص ابن عباس وشذائده ابن عمر فكتب الموطا ،  
وأراد المنصور أن يحمل الناس على العمل بما في الموطا كما حمل  
عثمان الناس على المصحف فقال له مالك لا تسبيل الى ذلك يا امير  
المؤمنين لان الصحابة ائتمروا بعد وفاة الرسول كل يتبع ما صح  
عنده وكلهم على هدى وكلهم يريد الله فعند المنصور عما عزم عليه .  
على أي حال كان لتدوين السنة بعض المزايا وإن لم يتحقق  
بهذا التدوين جمع الأمة على مصدر تشريعي واحد من السنة .

لم يصل إلينا ما دون أبو بكر بن حزم أو محمد بن شهاب  
الزهري وأقدم ما وصل إلينا مما دونه رجال الطبقة الأولى في  
الحديث موطا الإمام مالك وفيه مزج الأحاديث النبوية بأقوال  
الصحابة والتابعين وكان تدوينه سنة ١٤٠ هـ ، وجاءت طبعة ثانية  
دونت الأحاديث على طريق يعرف بالمسانيد وذلك بذكر الراوي كلبي  
بكر مثلا وأثبت كل ما روى عنه في أي موضوع كان . فجمع  
أحاديث الموضوع الواحد بعضها إلى بعض مهما اختلف رواها هو  
طريق التصنيف ، وأما جمع أحاديث الراوي الواحد بعضها إلى  
بعض مهما اختلفت موضوعاتها فهو طريق المسانيد ، وقد وضع  
كثير من هذه المسانيد في أواخر القرن الثاني الهجري ، وأقدم

ما وصل الى ايدينا منها مسند الامام احمد بن حنبل .

ثم جاءت طبقة ثالثة رأت في هذه المدونات ثروة فأخذت في التهذيب ودقة التحرى وحسن الاختيار . وفي مقدمة هؤلاء البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ومسلم المتوفى سنة ٢٦١ وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وكلهم توفوا في القرن الثالث الهجرى وتعرف كتبهم بكتب الصحاح السنة .

ولم تقتصر العناية بضبط السنة على تدوينها وتصنيفها بل اتجهت ايضا الى بحث روايتها والتحرى عنهم من ناحية الانتقان والعدالة وتمام الضبط ، وعنى بذلك رجال الجرح والتعديل وصارت للسنة رواية ودراية حظ وافر من مجهود العلماء في هذا العهد أدى الى وضع علوم عدة في السنة كما وضعت علوم عدة في القرآن .

### الاحتجاج بالسنة :

مضى عهد الرسول وعهد الصحابة ولم يعرف نزاع في أن السنة حجة في الدين وانها المصدر التشريعى الثانى بعد القرآن ، فمعاذ بن جبل قال للرسول ان لم أجد في القرآن ما اقضى به رجعت الى السنة فأقره ، وأبو بكر كان اذا لم يجد في القرآن ما يقضى به قال هل يحفظ فيه أحد عن رسول الله سنة ، وكذلك عمر وسائر المتشرعين من الصحابة والتابعين . ومستندهم في هذا القرآن الكريم فقد قال سبحانه يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا

الرسول . وقال سبحانه « ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر  
منهم » وقال « فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول » وقال  
« من يطع الرسول فقد أطاع الله » فلم يختلف فردان أو أفراد فى  
أن مرجع المسلمين بعد القرآن إلى سنة الرسول وأنها حجة  
ملزمة .

ولكن لما مضى القرن الأول الهجرى وانقضى عهد الصحابة  
الذين شافهوا الرسول وسمعوا منه وكانوا يستطيعون أن يردوا  
من كذب على رسول الله اتسع المجال لذوى الأغراض السيئة  
فوضعوا أحاديث لترويج أغراضهم ولبعض الجهال الذين أرادوا  
تأييد أخطائهم بأدلة كاذبة ، وساعدهم على ذلك عدم التدوين وعدم  
جمع الكلمة على مجموعة واحدة ، فكثر الأحاديث وكثر تضارب  
بعضها مع بعض وكثر الطعن والتجريح فى الرجال حتى أدى ذلك  
إلى تسرب الشك وتعذر تمييز الصحيح من غير الصحيح . وقد ضم  
إلى هذا ما ثبت من أن الصحابة لم يلتزموا رواية الأحاديث عن  
رسول الله بالفاظها بل منهم من روى باللفظ تارة وبالمعنى تارة أخرى  
وهذا المعنى الذى فهمه الراوى قد يكون خطأ فى فهمه وقد  
أصاب فلا جزم بأن هذا هو الذى قرره الرسول .

لهذين السببين ولغيرهما مما يرجع إليهما وجد فى هذا العهد  
انقسام بشأن الاحتجاج بالسنة .

فطائفة لم تر الاحتجاج بالسنة مطلقا وردت الأخبار كلها

ويظهر أن نشأتهم كانت بالبصرة حيث نشأ الاعتزال وجدل المتكلمين، قالوا إن الله أنزل القرآن تبييناً لكل شيء فكيف يسوغ أن تؤول فرائضه وأوامره ونواهيه ويقيد مطلقه أو يخصص عامه أو يحكم على أى نص من نصوصه بأحاديث لا نجزم بصدقها ولا بعصمة راويها من الخطأ والوهم وكيف يكون ما نجزم بصدقته مبيناً بما يحتمل كذبه (٩) .

وهذه حجة واهية على رأى هو الضلال المبين فإن الله سبحانه ما كلف الناس إلا بما فى وسعهم . وما فى وسع الناس بالنسبة للاخبار أن يغلب على ظنهم ويترجح عندهم صدقها بكل الطرق التى توصل الى غلبة الظن ورجحان الصدق فمن غلب على ظنه وترجع عنده واستقر فى نفسه أن هذا حديث رسول الله وجب عليه أن يعمل به . ولو كان شرط العمل الجزم والقطع واليقين ما قضى قاض بشهادة ولا صحت صلاة مسلم لأن الشهادة إنما تنفذ غلبة الظن . واستقبال القبلة إنما هو بناء على غلبة الظن . وجهود علماء السنة فى الضبط والتحري تورث بلا شك غلبة الظن .

وهؤلاء الذين ردوا الاخبار كلها لا ادرى كيف يقيمون الصلاة

---

(٩) من أراد أن يقرأ بالتفصيل أدلة المختلفين فى أن السنة حجة فليرجع الى الجزء السابع من كتاب الأم للإمام الشافعى وليرجع الى ما نشر بمجلة المنار من مناقشات مسببة بغضوان « الإسلام هو القرآن وحده » بين الدكتور صفى وأحد كبار علماء الأزهر .

أو يؤدون الزكاة أو يصومون أو يحجون . فالله قال أقيموا الصلاة،  
فعلى ضلالهم يكفى المسلم أن يأتى بما يصدق عليه لغة اسم صلاة  
ولو فى العمر مرة . فأما فرائض خمس وركعات معلومة وكيفيات  
خاصة فلا يفرض منها شيء . وكذلك الشأن فى الزكاة والحج  
والصيام والطلاق والزواج والبيع والربا وكل ما جاء فى القرآن  
على سبيل الإجمال وبينه الرسول اتباعا لقوله سبحانه « ونزلنا  
إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » .

وطائفة ثانية : لم تر الاحتجاج بالسنة التى ليس فيها قرآن  
وقالوا إن ما جاء من السنة بيانا لقرآن فهو ملحق بالقرآن وحجة  
مثله لأن الله سبحانه جعل لرسوله البيان فبيانه عليه السلام مكمل  
لما شرع إجمالا بالقرآن والبيان وما بين حجة على المسلمين .  
ومقتضى هذا الراى أن السنة لا تستقل بالتشريع وأن ما جاء  
فيها من تحليل أو تحريم مستقل وليس بيانا لجمل فى القرآن  
لا يكون حجة .

وهذا راى خاطيء وغير منطقي لأن الخبر إذا صح أنه عن  
رسول الله فهو حجة من جهة أن مصدره المعصوم لا من جهة أن  
موضوعه بيان لما فى القرآن من تشريع مستقل .

وأصحاب هذا الراى إذا صح عندهم حديث بيان الزكاة فى  
النقود والذهب عملوا به وحكموا بأن الزكاة المفروضة  
هى ما جاءت بها السنة . وإذا صح عندهم الطريق النبوى

صح به الحديث الأول حديث تحريم لحوم الحمر الأهلية وكل ذي غاب من السباع ومخلب من الطير وغير ذلك من كل ما جاء في السنة وحدها لم يعملوا به ولم يكن حجة عليهم مع أن مصدر الحكمين واحد وطريق روايتهما واحدة . ولما شعر هؤلاء ببعد هذا التفريق عن سنن العقل قالوا إن كل ما جاءت به السنة الصحيحة هو بيان لما جاء به القرآن على سعة في معنى البيان لأن الرسول أما أن يبين آية مجملة أو يقيس على نص قرآني أو يستمد من روح القرآن وقواعده العامة ، فما يحطه تفصيل لقول الله « يحل لهم الطيبات » وما يحرمه تفصيل لقوله سبحانه « ويحرم عليهم الخبائث » ولا توجد في السنة أحكام إلا ولها أصل تبني عليه في القرآن خاص أو عام .

وجمهور المسلمين على أن السنة الصحيحة حجة في الدين سواء كانت قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، والبراهين على هذا من آيات القرآن وعمل المسلمين منذ فجر الإسلام لا يجادل فيها إلا مكابر . والقاتلون أن الإسلام هو القرآن وحده في قولهم تناقض لأن من القرآن آيات عدة توجب طاعة الرسول ورد الأمر إليه وأن تكون للمسلمين أسوة فيه وكيف يتفق هذا مع نبذ ما ثبت أنه سنة وشرعه . ولهذا قال بعض العلماء لما وضع الخوارج حديث ما أنكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوا به . . قال قسوم عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه يخالفه لأن كتاب الله أمر بطاعة الرسول واتباعه فيها يثبت عنه .

ومع اتفاق الجمهور من الأئمة على أن السنة حجة في الدين  
وانها لا تكون حجة الا اذا وثق من صحتها اختلفوا في طريق الثقة  
بها فمنهم من لا يحتج بالسنة في اثبات حكم زائد على الكتاب الا اذا  
تواترت أو اشتهرت ومنهم من يحتج بالصحيح الذي رواه العسل  
ولو كان خبر آحاد وقد اشرنا الى هذا من قبل فهذا اختلاف من  
جهة الرواية التي تفيد الوثوق لا اختلاف في الحجية .

وأما المصدر التشريعي الثالث : وهو القياس فقد كان في هذا  
العهد محور بحوث المجتهدين واتوى عوامل انقسامهم واتساع  
مسافة الخلاف بينهم .

فقد قدمنا في مواضع عدة ان علماء الصحابة في عهد  
الرسول وبعده وأن التابعين وتابعيهم من المجتهدين كانوا اذا لم  
يجد احدهم نصا في الكتاب أو السنة اجتهد رايه واستنبط الحكم  
فيما لا نص فيه اما بالقياس على ما فيه نص ، أو بالاستمداد من  
قواعد الشرع العامة وما نصبه الشارع من الأدلة ، ولذلك كثيرا  
ما كانت تصدر منهم الفتاوى معللة بدفع الحرج أو رفع الضرر أو  
العدالة أو غير هذا من أصول الشريعة ومقاصدها .

وما كان اجتهادهم هذا مقيدا بأصول خاصة أو شروط معينة  
في الاستنباط بل كان متسع الدائرة ومرجعه الى سلامة فطرة  
المجتهد وفقهه روح الشريعة وترخيه تحقيق المصلحة . وهذا السنن  
في اطلاق حرية الاجتهاد كان في الصدر الاول سننا مستقيما لا خطر



فيه لأن المجتهدين معروفون ومتواصلون وكثيرا ما كانوا يتبادلون  
الرأى والرواية ، وقد رأينا أبا بكر كان لا يجتهد رأيه فى حادث الا  
بعد أن ينادى فى الناس هل يحفظ أحدكم فيه عن رسول الله سنة،  
وكذلك كان عمر ومن سار على سنتهما فإذا أعيا المجتهد منهم أن  
يجد سنة رجع الى رأيه واستمد الحكم على ضوء ما استقر فى  
نفسه من روح الشريعة وأصول الكلية .

ولكن بعد الصدر الأول ظهر أن فى اطلاق حرية الاجتهاد  
خطرا تشريعيا غير مأمون العاقبة لأن رواة السنة تفرقوا فى  
الامصار وصار من الصعب الوقوف على أنه ليس فى الحادث سنة،  
فربما اجتهد المجتهد رأيه فيما هو منصوص على حكمه فى السنة .  
ولأن المصالح التى تتوخى فى الاجتهاد تعددت وتضاربت وربما  
راعى المجتهد مصلحة فى تحقيقها نفع ظاهر ولكن لمعارضتها مصالح  
أخرى الفاهما الشارع ولم يعتبرها من مقاصده ، ولأن المجترئين  
على الفتيا كثروا .

فهذا الحذر من أن تؤدي حرية الاجتهاد الى ترك النص او  
الى مراعاة مصالح لا يعتبرها الشارع من مقاصده او الى جراحة من  
لم يستأهل للاجتهاد عليه بعث المجتهدين فى هذا العهد الى وضع  
قيود للاجتهاد وتحديد دائرته فالتزموا أن يكون الاجتهاد فيما لا نص  
فيه بطريق القياس على ما فيه نص لاشتراكهما فى علة التشريع .  
والتزموا أن تكون علة التشريع التى يبنى عليها القياس وصفا  
ظاهرا منضبطا مناسبا للحكم اعتبره الشارع باى نوع من وجوه

الاعتبار . ومن هذه البحوث وبحوث أخرى فى الكتاب والسنة ترجع الى طرق استنباط الأحكام من نصوصها تكون أساس علم أصول الفقه . وأول من دون فيه على ما نعلم أبو يوسف ومحمد بن أصحاب أبى حنيفة ومحمد بن إدريس الشافعى ، وسببأتى بسط القول فى هذا فى بحث النتائج التشريعية .

بهذا بدأت دائرة الاجتهاد تضيق ولا تتسع فى بعض الحالات لتحقيق مصالح الناس ، وكان المجتهد اذا شعر بهذا الضيق فزع الى الاستحسان وكثيرا ما نجد فى الأحكام الاجتهادية أن الحكم بطلان العقد قياسا وجوازه استحسانا ، وما هذا الاستحسان الا رجوع لحرية الاجتهاد التى تمتع بها مجتهدو الصدر الاول . ولكن هذا الاحتياط فى الاستنباط بالقياس لم يدرأ الخطر عنه ولم يمنع بعض العلماء فى هذا العهد من أن يبحث فى أساس حجيته وكان مولد هذا البحث البصرة معقل المتكلمين وأرباب النظر والجدل . فغلبها ولد مذهب الاعتزال ، وغلبها نبت القول بأن السنة ليست حجة فى الدين ، وغلبها نبتت فكرة انكار القياس ونفى أن يكون حجة فى الدين وقد اتسع مجال الخلاف والجدل بين نفاة القياس ومثبتيه وأقام كل فريق عدة براهين يؤيد بها مذهبه ويدحض بها حجج الآخرين ، وجاء الامام داود بن على المعروف بـداود الظاهرى الذى ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ ونشأ ببغداد وأخذ الفقه عن الشافعى وكان أولا مقدم تلاميذه فانتحل مذهباً خاصاً أساسه انكار القياس والاقتصار على العمل بظاهر الكتاب والسنة وقد

أيد وجهة نظره بأدلة عدة وسار على سنته ابنه وأصحابه ومن تبعه حتى راج مذهبه رواجاً عظيماً وكان أحد مذاهب المسلمين الثلاثة إلى منتصف القرن الخامس الهجري .

ومن أراد أن يعرف مدى ما وصل إليه هذا الخلاف ومجهود الفريقين المختلفين في الحجاج والمناظرة فليقرأ ما كتبه الإمام محمد بن إدريس الشافعي في رسالته ، وفي الأم ، وما نقل عن داود بن علي إمام الظاهرية ، وما كتبه ابن القيم في الجزء الثاني من أعلام الموقعين ، ففيها من البحوث في هذا الخلاف ما لا مزيد عليها لرأغب في البحث .

وأكثر ما يدور على السنة نفاة القياس من الأدلة برهانان :

**الأول :** أحكام الشريعة يدل استقراؤها والنظر فيها على أنها غير متسقة وأن فيها تفريقاً بين المتناسبات ، وتسوية بين المختلفات ، وما كانت كذلك فهي غير معقولة المعنى ولا مجال للعقل فيها وإنما هي أحكام تعبدنا الله بتكليفنا بها ، فعطينا أن نمثل وهو لا يسأل عما يفعل « وقد عد ابن القيم أمثلة عدة مما فيه تفريق بين أشياء متساوية وتسوية بين أشياء متفسيرة وأخذ في بيان وجوبها » .

**الثاني :** أن القياس أساسه الظن لأن استنباط العلة في موضع النص وهو ما يسمى تخريج المناط طريقته الظن . وتهذيب العلة وتمييزها بالغاء بعض الأوصاف واعتبار بعضها وهو ما يسمى

تنقيح المناط طريقه الظن . وكل خطوات القائسين ظنية والظن لا يغنى عن الحق شيئاً والله سبحانه قد قال فى كتابه « ولا تقف ما ليس لك به علم » .

واكثر ما يدور على السنة مثبتى القياس من الأدلة برهاتان :  
**الأول :** ان النصوص محصورة متناهية والوقائع والحوادث غير محصورة ولا متناهية ولا يمكن ان يكون ما يتناهى هو المصدر التشريعى وحده لما لا يتناهى لأن فى هذا حرجاً على المسلمين وما جعل الله على المسلمين فى الدين من حرج ، قدفعاً للحرج تحقيقاً لمصالح العباد جعل الشارع الاجتهاد بالقياس من ادلته ليكون فى مجاله متسع لاستنباط احكام الحوادث فى مختلف الأزمان . والقول بأن احكام الشريعة نعبدية قول خاطىء ، ترده عدة آيات واحاديث فمن الحكم فيها بعلته ودل هذا الاقتران على ان الاحكام معسلة بمصالح الناس وقد ذكرنا امثلة من هذا عدة فى آيات الأحكام واحاديث الأحكام . والقول بأن خطوات القياس ظنية لا يقتضى رده لأن الله لا يكلف الناس الا بما فى وسعهم وما داموا ليس فى وسعهم الا غلبة ظنهم فهم يعملون به ، ولو كان طريق العمل هو الجزم واليقين القاطع وحده لتعطل القضاء وكثير من الأعمال والعبادات .

**الثانى :** ان الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهد وقاس والحق الاشباه بالاشباه فقد حرم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة

وخالفها قياسا على تحريم الله الجمع بين الأختين وصرح بمسألة القياس إذ قال « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم » ، وامثلة كثيرة اجتهد فيها الرسول بالقياس وبغيره . وقد أقر معاذ بن جبل حين قال ان لم أجد نصا اجتهد رأيي ، وأبو بكر وعمر بمحضر كبار المهاجرين والأنصار كانوا اذا اعياهم أن يجدوا نصا اجتهدوا رأيهم ولم ينكر احد عليهم ذلك ، فانكار القياس أصلا بعد عن الصواب ومخالفة لما أجمع عليه الصحابة في نجر التشريع ولا يتأتى معه أن يسائر التشريع الاسلامي حاجات الناس ويحقق مصالحهم .

ففي هذا العهد لم تقتصر جهود رجال التشريع على استنباط احكام الجزئيات ، والحوادث بل اتجهت عنايتهم الى اصول الاستنباط ومصادر التشريع ومحصوها بحثا وتحقيقا ونظروا فيها من مختلف نواحيها ، وما انقضى عهدهم الا وقد صار للنقطة الاسلامي واصوله علمين عزيزي المادة كثيرى البحوث حتى كثرت لم يدعوا ان بعدهم فراغا يعملون ليملؤوه فعاشوا عائلة على سلفهم ووقفوا عند حد مجهودهم ، وشاع بينهم القول بسد باب الاجتهاد وسقروا في بحث النتائج التشريعية لهذا العهد اشهر ما خلفوه من موسوعات في الاصول والفروع .



فہرس





الموضوع	الصفحة
١ — ( عهد الرسول ) . . . . .	٥
التشريع في هذا العهد . . . . .	٦
آيات الأحكام . . . . .	٧
مميزات هذا الطور . . . . .	١٧
القضاء في هذا العهد . . . . .	١٨
التنفيذ في هذا العهد . . . . .	٢٧
٢ — ( عهد الصحابة ) . . . . .	٣٤
التشريع في هذا العهد . . . . .	٣٤
مصادر التشريع فيه . . . . .	٣٥
من له سلطة التشريع فيه . . . . .	٣٧
حدود سلطتهم وكيف كانوا يباشرونها . . . . .	٣٨
اجتهاد الجماعة . . . . .	٣٨
اجتهاد الأفراد وطروء الاختلاف . . . . .	٣٩
مرجع القضاء في أحكامهم فيه . . . . .	٥١
اختصاص القضاء . . . . .	٥٣
بعض اقضية هذا العهد . . . . .	٥٩
السلطات التنفيذية في هذا العهد . . . . .	٦١
المالية . . . . .	٦٩

الموضوع	الصفحة
الحريية . . . . .	٧٣
نظام تنفيذ الأحكام . . . . .	٧٦
٣ - ( عهد التدوين والاثمة المجتهدين ) . . . . .	٧٩
التشريع في هذا العهد . . . . .	٨٠
من تولوا سلطة التشريع في هذا العهد . . . . .	٨٢
خطتهم في التشريع . . . . .	٩٤
فتاوى الصحابة . . . . .	٩٦
طريق الثقة بالسنة : . . . . .	١٠١
تخريج المناط . . . . .	١٠٣
صدقة الفطر . . . . .	١١١
المسرة . . . . .	١١٣
السدية . . . . .	١١٤
ما طرا على المصادر التشريعية في هذا العهد :	
أما المصدر التشريعي الأول . . . . .	١٢٠
وأما المصدر التشريعي الثاني . . . . .	١٢٥
تدوين السنة . . . . .	١٢٥
الاحتجاج بالسنة . . . . .	١٢٩



تطلب جميع مشوراتنا من :

### دار القلم الكويت

شارع السور - عمارة السور - بجوار وزارة الخارجية  
ص. ب. : ٢٠١٤٦ - هاتف / ٢٤٥٧٤٠٧ / ٢٤٥٨٤٧٨

### دار القلم دبي

ص. ب. : ١١٨١٧ - هاتف / ٤٣٣٨٨٦

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)